



جامعة مولود معمري-تيزي وزو-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الاستراتيجية الأمنية الصينية في

آسيا-الباسيفيك

(2020-2012)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إقليمية

إشراف الأستاذ:

د. راجح زاوي

إعداد الطالبة:

سومية جابري

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

• أ. بولودان عبد الرزاق

مشرفا ومقررا

• د. زاوي راجح

عضوا مناقشا

• أ. غنام فايزة

تاريخ المناقشة:/...../ 2021

دفعة: 2021-2020

شكر وعرفان

بعد شكر الله سبحانه وتعالى

أتقدم بالشكر إلى أستاذ الدكتور الفاضل والمشرف "زاوي رايح" على توجيهاته وملاحظاته وعلى كل ما أسداه لي من نصح وتحفيز. وكذلك الشكر موصول للدكتورة "بن مشيرح" رحابة صدرها التي لم تبخل بعطائها

كما أدين لجميع الأساتذة والدكاترة الذين تشرفت بأن كنت طالبة عندهم في مرحلتي ليسانس والماستر

في قسم العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو
بالشكر والعرفان.

دمتم جميعا ذخرا لهذا الوطن العزيز وللجامعة الجزائرية.

الإهداء

اهدي عملي هذا إهداء خاص إلى من أفضلها على نفسي من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها، إلى التي كرست حياتها من أجلي وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه اليوم، إلى من ساندتني في صلاتها ودعاءها، إلى نبع الحنان، إلى أروع امرأة في الوجود "أمي العزيزة" أطال الله في عمرها لكي كل التجلي والاحترام أمي.

اهدي عملي هذا إلى من كلت انامي له ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من احمل اسمه بكل فخر، إلى أبي وقوتي صاحب القلب الطيب والأفعال الحسنة، أطال الله في عمرك أبي العزيز.

اهدي عملي إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى أختي "أمال" وأبنائها "ادم" و"أمين" حافظهم الله.

إلى من آتستني دراستي وشاركتني همومي، حبيبتي ورفيقتي أختي "أمينة".

وإلى سلمية وبناتها "ملاك" و "أية" و "الياس".

إلى جدي أطال الله عمرها وخالتي "سجية" أمي ثانية ذو القلب الطيب وخالتي "أسيا" الحنونة فرحك الله في أبنائك.

إلى صديقتي وزميلاتي العزيزات "دهية" و "دهبية" و "إيمان"

أهدي عملي إلى كل عمال الإدارة.

إلى كل من أحبني وأحب العلم وساعدني من قريب أو بعيد.



المقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية والمفاهيم الأمنية المشابهة

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية

المطلب الثاني: أنواع الاستراتيجيات

المطلب الثالث: الاستراتيجية والسياسة الخارجية

المبحث الثاني: مفهوم الأمن

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي والأمن الإقليمي

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأمن

المطلب الثالث: البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة

المبحث الثالث: مفهوم الأندو-باسيفيك

المطلب الأول: ظهور المفهوم وتطوره

المطلب الثاني: صعود الأندو-باسيفيك على حساب آسيا-الباسيفيك

المطلب الثالث: الملامح العامة للسياسات الإقليمية والدولية في منطقة الأندو-باسيفيك

استنتاجات الفصل الأول

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للصين

المطلب الأول: جيوبوليتيك جمهورية الصين الشعبية

المطلب الثاني: النظام السياسي الصيني وقدرات البناء الاستراتيجي

المبحث الثاني: جيواستراتيجية إقليم آسيا-الباسيفيك

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لإقليم آسيا-الباسيفيك

المطلب الثاني: البيئة الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

المبحث الثالث: مقومات الدور الصيني في إقليم آسيا-الباسيفيك

المطلب الأول: مقومات الصعود الصيني

المطلب الثاني: الدور الصيني في إقليم آسيا-الباسيفيك

المبحث الرابع: التوجهات الأمنية الصينية في منطقة آسيا-الباسيفيك

المطلب الأول: علاقة الصين بالمنظمات الإقليمية في آسيا

المطلب الثاني: المصالح الصينية في منطقة آسيا-الباسيفيك

المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها الصين في منطقة آسيا-الباسيفيك

استنتاجات الفصل الثاني

الفصل الثالث: الاستراتيجية الصينية في إقليم آسيا-الباسيفيك

المبحث الأول: المبادرة الاستراتيجية الأمنية الصينية الجديدة

المطلب الأول: استراتيجية طريق الحرير

المطلب الثاني: تحول استراتيجية طريق الحرير نحو القوة الناعمة

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الصينية اتجاه دول الجوار

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية الصينية في قضية تايوان

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية الصينية في قضية بورما

المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمنية الصينية في قضية إندونيسيا

المبحث الثالث: الاتجاهات المستقبلية للدور الصيني في ترتيبات الأمن لإقليم آسيا-الباسيفيك

المطلب الأول: انفراد الصين في قيادة إقليم آسيا-الباسيفيك

المطلب الثاني: الشراكة الإقليمية (الصين-اليابان-الهند – إندونيسيا)

المطلب الثالث: الشراكة الدولية لإقليم آسيا-الباسيفيك في ظل التحديات الراهنة (Covid-19)

المبحث الرابع: سيناريوهات البيئة الأمنية المستقبلية في إقليم آسيا-الباسيفيك.

استنتاجات الفصل الثالث

الخاتمة

مقدمة

1. التعريف بالموضوع

تُظهر التطورات والتحولات الدولية التي شهدتها العالم بعد نهاية الحرب الباردة تغييرًا في هيكل النظام الدولي، فمع تفكك الاتحاد السوفياتي وإنهار النظام ثنائي القطبية، الذي تشكل في مرحلة الحرب الباردة، وظهرت ملامح تشكل نظام دولي جديد، لا يزال يجتاز مرحلة الانتقال والتكوين، من أبرز ملامحه ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة مهيمنة، تسعى لحماية النظامين السياسي والاقتصادي العالميين القائمين، من أجل السيطرة والتفوق، وتكريس الأحادية القطبية، وبالمقابل تم تسجيل صعود قوى دولية جديدة، أبرزها الصين التي تشهد تعزيزًا لقواها الشاملة، وتسعى لإقامة التعددية القطبية العالمية في إطار نظامين عالميين جديدين وعادلين ومعقولين على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

يندرج موضوع هذه الدراسة ضمن الدراسات الأمنية، فقد شهد العالم تحركا سياسيا وعسكريا صينيا حيث أصبحت أهم محاور تلك المنافسة الدولية.

وكغيرها من الدول الكبرى تواجه الصين تهديدات أمنية متعددة ومعقدة، فضلاً عن زيادة العقوبات والتحديات الخارجية والتهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية.

جاء في الكتاب الأبيض: "فقد تحول مركز الجاذبية الاقتصادية والاستراتيجي العالمي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي، فان الولايات المتحدة الأمريكية تحاول تنفيذ استراتيجية "إعادة التوازن" الخاصة بها وتعزز وجودها العسكري وتحالفاتها العسكرية في هذه المنطقة. كل هذا قد تسبب في بواعث قلق خطيرة وأثر بشكل سلبي على الأمن والاستقرار على طول محيط الصين.

وبما أنّ الصين من الأطراف الإقليمية الفاعلة نتيجة الإمكانيات والمقومات التي تتوافر عندها والتي تنوع وتمتدح فيما بينها، لتشكل قوة صاعدة لا يستهان بها، لكونها تتمتع بعناصر قوة شاملة، في سياق استراتيجيتها للصعود السلمي وكنموذج لقوة ناعمة جاء بما يسمى بالمشروع "الطريق الحرير

الصيني"، إذ تحرص الصين على تقديم تجربتها التنموية الخاصة في سياق طرحها لهذا المشروع، كأحد النماذج التي يمكن الاستفادة منها، ويقوم المشروع على الشراكة الاقتصادية الواسعة وبمستويات عدة، مع أكبر عدد من الدول المستعدة للانخراط في هذه المبادرة.

ولأنّ دراسة الاستراتيجية الأمنية الصينية دفعة واحدة شيء معقد، بسبب أنّ الصين دولة كبرى وكون الأمن مرتبط بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية فإنّ ذلك يجعل مجال الدراسة واسع إلى حد لا يمكن التحكم فيه بشكل سليم وجيد، لذلك فقد ارتأينا أن نركز على الاستراتيجية الأمنية الجديدة التي تنتهجها الصين، والتي عرفت تحولاً ملحوظاً في عدة مجالات.

دراسة التوجه الجديد للاستراتيجية الأمنية الصينية في منطقة آسيا-الباسيفيك التي تشكل مجالا حيوي للقوة الصينية، ومجال للنمو الاقتصادي والثقافي، وقد أدت جغرافيتها المميزة إلى الربط بين الشرق والجنوب الشرقي من جهة وإطلالتها على البحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي من جهة أخرى، ذلك جعلها محط اهتمام للاستراتيجية الأمنية الصينية.

2. أهمية الموضوع

يعتبر موضوع الاستراتيجية الأمنية من المواضيع المثيرة للجدل والنقاش والقضايا البارزة التي لا تغيب عن الساحة الدولية، خاصة وأن العالم اليوم يمر بتغيرات متسريعة، والصين في مرحلة الإصلاح والتنمية في محاولات الصعود، وذلك من أجل السعي لتحقيق الحلم الصيني لتحقيق التجديد العظيم للأمة الصينية. من هنا تبرز أهمية الدراسة إذ تواجه الصين العديد من الرهانات:

أ. الأهمية الجيو-استراتيجية والجيوسياسية لمنطقة آسيا-الباسيفيك بالنسبة للصين.

ب. المكانة الإقليمية للصين باعتبارها تتمحور حول تحليل الدور الذي تلعبه الصين في المنطقة

بكل ما يرتبط به من مقومات وأهداف وتطورات.

ج. أهمية مشروع طريق الحرير الذي يعتبر مشروعًا قوميًا أولاً وعالمياً ثانياً.

د. أهمية التحديات والرهانات التي تواجهها الصين في منطقة آسيا-الباسيفيك.

تعد دراسة موضوع الاستراتيجية الأمنية الصينية في قارة آسيا-الباسيفيك ضرورة المناقشة باعتباره موضوع مهم ومن خلال هذه الاستراتيجيات ترمي إلى تعزيز وجودها في العالم.

3. أسباب اختيار الموضوع:

تضافرت وتداخلت العديد من الأسباب التي كانت الدافع وراء اختياري لهذا الموضوع منها الأسباب الذاتية التي تتعلق بشخصي كطالب أو كباحث، وأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة الموضوع ومميزاته خاصة فيما يتعلق بدراسة في استراتيجية أمنية لدولة قوية صاعدة كالصين.

أ. الأسباب الذاتية:

- اختياري لهذا الموضوع لم يكن عشوائياً أو بمحض الصدفة، وإنما كان لخلفية شخصية واهتمام شديد بالصين وحضارتها وشعبها، وطريقة عيشهم، خاصة وأنهم شعوب تقطن على ضفاف الأنهار وما تتميز به نتيجة لذلك إذ تمثل أعرق الحضارات مثل الكونفوشيوسية وأكثر شيء الإعجاب بجديتهم في كل الأمور أهمها تقديس العمل.
- النزعة القومية المفرطة في شخص المواطن الصيني بشكل لافت للانتباه في سلوكه في دولة يعيش فيها أكثر من مليار نسمة.
- الإعجاب بالاستراتيجية الأمنية الصينية وتجربتها الناجحة، وبقدرتها على الحفاظ على هويتها رغم انفتاحها الكبير على العالم.

ب. الأسباب الموضوعية:

- تعود الأسباب الموضوعية إلى أهمية العامل الجيوبوليتيكي للاستراتيجية الأمنية والذي يُعد أحد أهم العوامل في تحديد السياسة العسكرية لأي دولة، كما أنّ دراسة هذا الموضوع يُعد مكسبًا ثمينًا يُضاف إلى حقل الدراسات الأمنية.
- كون الصين دولة كبرى تطمح إلى تعزيز قوتها وسيطرتها في منطقة آسيا-الباسيفيك.
- اعتبار المنطقة مجالًا خصبا للدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية كونها منطقة تنافس القوى العظمى، مما جعلها تتمتع باستقطاب وجذب واهتمام عالمي.

4. أهداف الدراسة:

حظي موضوع الاستراتيجية الأمنية الصينية باهتمام أكاديمي في الأوساط العربية منها والغربية، وفي هذا الإطار تعتبر كتابات "زانج وينمو" أستاذ أبحاث الفضاء بجامعة بكين، في الاستراتيجية الصينية من أكثر الكتابات تأثيرا في فضاء التفكير الاستراتيجي الصيني، وكذا أهمية المنطقة الإقليمية كنطاق استراتيجي يضم قوى صاعدة متعددة، إضافة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقات الصينية مع دول الجوار.

5. أدبيات الدراسة:

من المهم جدًا الوقوف على بعض الدراسات التي تناولت الموضوع المبحوث فيه، حيث ذلك يضيف مزيدًا من الفهم المعمق للموضوع، ويمكن للباحث الاطلاع على جملة الدراسات والأدبيات السابقة، وأخيرًا يمكن الوصول إلى نتائج جديدة.

لذا قد استقيننا دراستنا هذه من جملة دراسات أكاديمية، سواء كتب، أو رسائل ماستر، أو دكتوراه، أو مجلات سياسية أو مراكز بحوث، أو مقالات، نذكر منها:

أ. دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا-الباسيفيك: من تأليف أركان محمود احمد اسود الخاتوني، في 2019، حيث تطرق المؤلف في هذا الكتاب الى دراسة عن اهمية الصين في السياسات الإقليمية وعن أهمية دورها الأمني في إقليم آسيا-الباسيفيك، فانصرف إلى دراسة مقومات الدور الصيني ومستقبل الترتيبات الأمنية للإقليم، كما سلّط الضوء على الاشكاليات الأمنية في المنطقة وأهم التحديات التي تواجهه.¹

ب. انشاء القوة البحرية الصينية، التحديات وإدارة الاستجابات: The Making of Maritime Power Chain's Challenges and Policy Responses، للكاتب كونج زهينغو، ترجمه إلى العربية حليم نصر في جانفي 2017، الكتاب يدرس نهضة الصين البحرية، والتحديات التي تواجهها من منازعات مع البلدان المجاورة حول بعض القضايا السيادية. وكذلك صراعتها مع القوى العظمى التي تسعى إلى السيطرة الاستراتيجية على البحار القريبة من الصين، وحلمها في التطلع لأن تكون قوة بحرية عظمى، وتحقيق النهضة الصينية البحرية.²

ج. العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة، وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير لنجيم حذفاني سنة 2011 التي تطرق لدراسة لأهم القضايا المتنازع عليها من طرف كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتطرق أيضا إلى مجالات التعاون بالتركيز على مجموعة من المؤشرات بين البلدين ورسم مسار العلاقات الصينية الأمريكية.³

¹ - أركان محمود احمد الخاتوني، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا-الباسيفيك (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.01، 2019).

² - كونج زهينغو، إنشاء البحرية الصينية: التحديات وإدارة الاستجابات (تحرير حليم نصر، ط.01، الصين: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017).

³ - نجيم حذفاني: العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011).

د. الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهي أطروحة دكتورة ل نسيم طويل سنة 2010، حيث تطرقت إلى الاستراتيجية الأمريكية والصينية في شمال شرق آسيا، التي ركزت على ضمان التفوق والهيمنة الاستراتيجية في المنطقة ووضحت البعد العسكري للدول على المستوى العالمي والإقليمي.¹

6. إشكالية الدراسة:

أصبح تأثير القوة الصينية يتوسع في القارة الآسيوية بالدرجة الأولى، حيث تعد الاستراتيجية الأمنية الصينية هامة في إقليم تتعدد فيه القوى الصاعدة إضافة إلى المنافسة الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل المناقشات حول أهمية القوة البحرية استنادًا إلى مقولات الاستراتيجي "الفريد ماهان"، خاصة وأنّ الصين تقع ضمن إطار جيوسياسي وجيوستراتيجي متميز ما يخوض عدة التهديدات الأمنية.

كل هذا يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

• ماهي الاستراتيجية الأمنية الصينية اتجاه قارة آسيا-الباسيفيك في ظل

الزعة التوسعية لتأكيد الدور الصيني في القارة؟

ولمناقشة الاشكالية تترتب عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الدور الاستراتيجي الأمني الذي لعبته الصين في فترة (2012-2020)؟
- ماهي مختلف التحديات التي تواجه الصين في منطقة آسيا-الباسيفيك؟

¹ - نسيم طويل، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2010).

- ما مستقبل منطقة آسيا-الباسيفيك في إطار النزعة الصينية الجديدة البحرية والبرية؟
- فرضيات الدراسة: يمكن بناء الفرضيات التالية لمعالجة الإشكالية الرئيسية للبحث من خلال التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة كما يلي:

- يلعب الموقع الجيو-استراتيجي للصين دورًا هامًا للتحرك في دوائر النفوذ المختلفة سواءً بريًا أو بحريًا.
- كلما زادت تأثيرات الاستراتيجية الأمنية الصينية كلما توسع سيطرة ونفوذ الصيني في منطقة آسيا-الباسيفيك.

7. منهجية الدراسة:

- المنهج التاريخي: ذلك من أجل تحديد معالم هذه الدراسة في مراحل تطور الاستراتيجية الأمنية الصينية إقليمياً، وأهم تطورات التي مرت بها الصين وكذلك لمعرفة العلاقات الصينية بدول منطقة آسيا-الباسيفيك.
- المنهج الوصفي التحليلي: ويعتبر أهم أداة لفهم هذا الموضوع، وذلك في فهم وتفسير الظاهرة السياسية الأمنية للصين، والوصول إلى أهم المرتكزات والمفاهيم الرئيسية والتي تنطلق منها الدراسة للبحث عن المعلومات والافكار والاستراتيجيات وتحليلها، ومن ثم التتويج بنتائج الدراسة.

8. حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

- الحدود الزمانية: تم تحديد الإطار الزمني للدراسة ما بين 2012-2020، وهو تاريخ اعتلاء "شي جين بينغ" الحكم الرئاسي في الصين والذي سارع في تعزيز سلطاته السياسية وكشف مبادرته وأهم استراتيجيته الحزام والطريق.

- الحدود المكانية: إقليم آسيا-الباسيفيك من الأقاليم الجغرافية الكبرى والمناطق الجغرافية التي يغطيها هذا الإقليم، كل الدول المطلة على المحيط الهادي، منطقة شرق آسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا ومنطقة الأوقيانوس أي يمتد من الشرق الأقصى الروسي المحاذي للمحيط الهادي إلى مضيق ملقا وسنغافورة بينما في الشرق دول الجزرية في المحيط الهادي.

9. هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية:

- الفصل الأول يتناول الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية تناولنا فيه مفهوم الاستراتيجية الأمنية ومفهوم الأمن القومي والإقليمي، كذلك تطرقنا إلى المقاربات النظرية للأمن والأهمية الجيو-استراتيجية للصين.
- أما الفصل الثاني سنستعرض فيه الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك وذلك من خلال تبين الأهمية الجيو-استراتيجية للمنطقة وابرار مقومات الدور الصيني في الإقليم، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المصالح الصينية والتحديات في إقليم آسيا-الباسيفيك.
- في حين تناول الفصل الثالث الآليات الاستراتيجية الصينية في آسيا-الباسيفيك، مبادرة الطريق الحرير وكذلك الاستراتيجيات مع دول الجوار ومنه الحديث عن الاتجاهات المستقبلية للسلوك الصيني في ضوء التحديات الراهنة، وأخيرا استنتاجات عامة.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للأمن
والاستراتيجية

شغلت الدراسات الأمنية ومنذ نهاية الحرب الباردة، حيزًا هامًا ضمن مواضيع العلاقات الدولية الأكثر معالجة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التغير الذي لحق بالعديد من المستويات التي تعالج هذه الدراسات وخاصة على مستوى المفاهيم والمصطلحات التي تدور حولها، حيث عرف مفهوم الأمن ذاته تغيرًا في تحديد هو في تحديد أبعاد هو مستوياته.

لا شك في أنّ هناك تلازمًا مفاهيميًا وآخر عمليًا بين مفهوم الأمن والاستراتيجية، بحيث يعتبر الأول غاية والثاني هو الطريق الموصل إلى تلك الغاية، وبقدر أهمية جزئيات الأول وحيويته أو ربما أوليات الأمن، تُصمّم الاستراتيجيات المناسبة التي تضمن تحقيق الأمن أو على الأقل تحقيق الحد الأدنى منه، بل إنّ مبرر الفكر الاستراتيجي ونظرياته الأولى والواضح هو تحقيق الأمن أو توضيح طرق بناء الأمن داخل المجتمعات والدول وما بين الدول على مستوى العلاقات الدولية.

فمن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الإطار النظري والمفاهيمي للاستراتيجية الأمنية، يتكون الفصل من ثلاث مباحث، سنتناول في المبحث الأول مفهوم الاستراتيجية والمفاهيم الأمنية المشابهة، في المبحث الثاني مفهوم الأمن القومي والأمن الإقليمي، وأخيرًا في المبحث الثالث الأهمية الجيواستراتيجية للصين.

المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية والمفاهيم الأمنية المشابهة

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية

تحاول الاستراتيجية كغيرها من العلوم الإجابة على فرضية أساسية وهي فهم وإدراك ظاهرة معينة، فتحاول بذلك أن تكون علماً شاملاً يقود جميع أنواع الصراعات. لقد طرأ على علم الاستراتيجية تحولات مختلفة حيث تحدث "هيربرت روزنسي" في الماضي عن الاستراتيجية الفطرية، أما العصر الحديث فيعرف الاستراتيجية العلمية، أي انتقال الاستراتيجية من التحكم الفطري والغريزي للإنسان إلى علم ثابت ذو قواعد يدرس كمادة في أهم الأكاديميات العالمية.¹

يعتبر مفهوم الاستراتيجية من أقدم المفاهيم التي عرفتها البشرية، حيث ظهرت في بداية الأمر في المجال العسكري ثم انتشر استعمالها حتى دخلت جميع المجالات والأنشطة الإنسانية. وقد تبلورت البذور الأولية للاستراتيجية كمفهوم، وفكر، ثم كوسيلة وممارسة، مع الصراع المسلح منذ كان في أشكاله الأولى، ليبدأ مفهوم الاستراتيجية في التطور في مطلع عصر النهضة الأوروبية ليصبح جزءاً من العلوم الاجتماعية ويرتبط بمجموعة من النظريات الاقتصادية والسياسية.

فيعود تاريخ الاستراتيجية إلى كتابات المفكر "سون تزو Sun Tzu" الذي عرفها في كتابه الشهير "فن الحرب"، بأنها "فن تنظيم الجيوش وتنسيق القوى ووضع الخطط العسكرية في المعركة، وهي الخطة الشاملة".² حيث يعتبر القائد بالنسبة لـسون تزو الشخص المسؤول عن الاستراتيجية وعلى هذا القائد أن يملك خبرة واسعة ومهارات في العلوم والفنون.

¹ - نسيم طويل، مرجع سابق، ص. 16.

² - طاهر محسن، منصور الغالي، وائل محمد، صبحي إدريس، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2007)، ص. 30.

* سون تزو Sun Tzu ولد في عام 551 قبل الميلاد وتوفي 496 قبل الميلاد سون تزو اسمه ولقبه تشانغ تشينغ وهو من محافظة "هوي مين" بمقاطعة "شاندونغ" بالصين اليوم، عاش في فترة مملكة "تشو" في عصر الممالك المتحاربة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

اختلفت التعريفات من مفكر إلى آخر ومن مدرسة إلى أخرى ومن أهم هذه التعريفات التي تطرق

لها المفكرين السياسيين والعسكريين من المدرسة الغربية منها:¹

ساهمت كثرة الحروب في بلورة مفهوم الاستراتيجية، إذ أصبح مفهومه واسعاً سواء في السلم أو

الحرب التي تعني القائد.²

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف المقدمة لمصطلح الاستراتيجية "Stratégie" "Strategy" مشتقة

من الكلمة اليونانية "Stratos" تتعلق بكلمة أخرى وهي أكثر قوة في المعنى "Gias" تعني الأرض، أما "Agein"

فهي تعني الدفع إلى الأمام، كما أنّ جذورها الأصلية تعود إلى اللفظ "Strategos" والتي تعني الجنرال أو

القائد.³ ولها معنى آخر في اللاتينية وتعني الحيلة أو الوسيلة في الحرب.⁴

كما يعتبر الاستراتيجي "كارل فون كلاوزفيتز Carl Von Clausewitz" * من مؤسسي الاستراتيجية

التقليدية، حيث وصفها بأنها "فن إعداد المعارك" ويعرفها كذلك بأنها: "فن استخدام الاشتباكات من

أجل هدف الحرب". أي هي عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على أهداف

لكن قدم انتقاداً لتعريفه من طرف الكاتب العسكري "ليدل هارت"، بحيث أنّ فكرة "كلاوزفيتز" أدخلها

في حقل علم السياسة أو في أعلى مستوي في قيادة الحرب، فهذه الأمور تتعلق فقط بمسؤولية الدولة

إل بحدود القادة العسكريين الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها

فعرفها "ليدل هارت Liddell Hart" بأنها: "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق

¹ - أحمد سمير عارف، السياسة الدولية والاستراتيجية: العلاقات بين التقدم التكنولوجي والتفكير الاستراتيجي الأمريكي. مصر: المكتب العربي للمعارف، ط 1، (2010)، ص. 23.

*- كارل فون كلاوزفيتز ولد سنة 1780 في ماغديبورغ الألمانية وتوفي سنة 1831 في بريسلاو جنرال ومؤرخ حربي بروسي. من أهم مؤلفاته كتاب من الحرب، تركت كتاباته حول الفلسفة والتكتيك والاستراتيجية أثراً عميقاً في المجال العسكري في البلدان الغربية. واستعملت في عدة مجالات مثل قيادة المؤسسات والتسويق. ويعتبر من أكبر المفكرين العسكريين شهرة وتأثيراً على مر التاريخ.

² - عامر خضير الكبيسي، مدخل لدراسة الاستراتيجية (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010)، ص. 10.

³ - جعودي كاتية، عزوق سليمة، الاستراتيجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات متوسطة، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2016-2017)، ص. 09.

⁴ - نسيمة طويل، مرجع سابق، ص. 20.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

الأهداف السياسية" أي يراها ليدل هارت "فن استخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة".¹

عرّفها الجنرال الاستراتيجي الفرنسي المعاصر "اندرية بوفر AndreBouver" ويقول "الاستراتيجية فن حوار الإدارات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها، على أساس أنّه يعتقد أنّ هناك وسائل أخرى لتحقيق هدف الاستراتيجية دون استخدام القوة العسكرية بصورة مباشرة".²

استخدم مصطلح الاستراتيجية في الحروب القديمة من أجل وضع ورسم خطط استعدادا لأي حرب ويجب ان تكون متكاملة لتفادي لأي خطأ، فكل مفهوم لاستراتيجية علاقة بالحرب فيبدو أنّ هذه الأخيرة هي الوسيلة لتحقيق لأهداف الاستراتيجية من الجانب العسكري، أمّا في الواقع مفهوم الاستراتيجية لا ينحصر فقط من الناحية العسكرية بل من عدة نواحي أخرى شاملة.

تطرق الشرقيين إلى أهم تعريفات الاستراتيجية نذكر منها:

تعريف "لينين" Vladimir Llyich Lenin بأنّ: "الاستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للخصم المميّنة بأن تكون سهلة وممكنة".³

عرّف "كرازيلفكوف" الاستراتيجية العسكرية بأنّها: "تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها، وخطط الحرب الاستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة".⁴

¹- ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم (تر: هيثم لأيوبي، بيروت، دار الطليعة، 1976)، ص.256.

²- جعودي كاتية، عزوق سليمة، مرجع سابق، ص.12.

³- نسيم طويل، مرجع سابق، ص.21.

⁴- نسيم طويل، المرجع نفسه، ص.27.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

يُعرّفها "كوزلوف": "بأنّها عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على أهداف".¹

ويعرّف عبد القادر محمد فهمي الاستراتيجية بأنها: "علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب".

حسب التعارف السابقة نجد أنّ الاستراتيجية تُدرس في ضوء التجارب العسكرية لأوضاع السياسية والاقتصادية وأنّها علم وفن استخدام القدرات والوسائل لتحقيق لأهداف السياسة العليا في وقت السلم والحرب.

في حين نجد مجموعة من الاجتهادات خارج المدرسة الغربية، سندستعرض أهم التعاريف التي تطرقت لها المدرسة العربية، والتي نجد منها:²

المدرسة "العراقية" إذ تعرفها: على أنها فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن إطار الاستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة.

وأما المدرسة "المصرية" فتعرف الاستراتيجية: بأنها أعلى مجال في فن الحرب وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح، وهي أسلوب علمي نظري وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها في الحرب معتمدا على أسس السياسة العسكرية كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الاستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو.

¹- الطاهر آدم، وآخرون، أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي، دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية، دراسة حالة الصين والهند ودول آسيا الوسطى (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط.1، 2014)، ص.ص.31-32.

²- المرجع نفسه، ص.03.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

والاستراتيجية عند "الأنغلوسكسون" تُعرّف على أنّها: "سياسة الحرب هدفها إدارة كل موارد

الأمة من أجل الوصول إلى هدف سياسي للحرب".¹

المطلب الثاني: أنواع الاستراتيجيات:

تتفق الاستراتيجيات رغم تعددها وتعدد أنماطها مع أهمية الهدف الموضوعة من أجله ومدى توافر

الإمكانات المستخدمة لتحقيق الهدف الاستراتيجي ويمكن تحديد أنواع الاستراتيجيات فيما يلي:²

1. الاستراتيجية العقلانية: تعتمد على دراسة علمية، كما يفترض استعداد الأشخاص المراد إقناعهم

بمتطلباتها بسبب موضوعيتها واستنادها إلى التفكير العلمي المنطقي السليم، وهذا النوع من

الاستراتيجية يعتمد على البحث العلمي وعلى توالي الكفاءات العلمية لوضعها والنهوض بمتطلباتها

وقيادة حركة التغيير المراد القيام بها، كما تعتمد على الأساليب الحديثة في إدارتها وتنظيمها.

2. الاستراتيجية التوجيهية: يعتمد هذا النوع من الاستراتيجية على جذب اهتمام المعنيين بها

وتحفيزهم وكسب ثقتهم مع شحذ إرادتهم وتعديل مواقفهم تعديلا يدفعهم إلى القيام بالأعمال

المراد قيامهم بها مع عدم إغفال ما يملكه الإنسان من ذكاء وعقلانية. وهي تهدف إلى إقناع وكسب

ثقة الأشخاص المعنيين بها، ويترتب عليه مشاركتهم في اتخاذ قرارات بشأنها وإشراكهم في وضع هذه

القرارات والاعتماد على تعاونهم في تطويرها كما تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثقافية والقيم

الاجتماعية السائدة بين الناس في مجالاتها.

3. الاستراتيجية السياسية والإدارية: تعتمد على القوة النابعة من السلطة السياسية أو الإدارية

وتفترض في الناس المعنيين بها المطاوعة لمطالب السلطة واتجاهاتها ومتابعتهم للخطط والتوجيهات

الصادرة عنها، كما تعتمد أيضا على التشريعات الحكومية وما يترتب عليها من توجيهات وتعليمات.

¹- أحمد سمير، عارف، مرجع سابق، ص. 02.

²- فضيل دليو، عاكف كلاع، "الاستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها"، مجلة الباحث الاجتماعي، ع. 13، 2017، ص. 58.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

4. الاستراتيجية العسكرية: الاستراتيجية العسكرية هي تلك المرتبطة بالعامل الحربي ونوعية

الجيوش والإدارة العامة للعمليات العسكرية.¹

سابقا كان يُنظر للاستراتيجية من الجانب العسكري، ولكنها مرتبطة أيضا برجال السياسة والدبلوماسية، فالاستراتيجية هي أداة لتحقيق الأهداف والتأثير في إدارة دولة ما كي تستجيب إدارة دولة أخرى، ويكون التأثير سواء بالإكراه باستعمال الاستراتيجية الحربية أو بالإقناع باستخدام الدبلوماسية.² وعليه لا يمكن لأي دولة أن تستخدم قدراتها العسكرية كقوة وطنية حاسمة لتحقيق أهدافها ومصالحها دون الاستناد إلى عقيدة عسكرية واضحة وفعالة، وذلك للأدوار المهمة التي تقدمها العقيدة العسكرية لتوجيه النشاطات والإعمال العسكرية على المستويات المختلفة، والتي تصب في مصلحة تحقيق أهداف الاستراتيجية الشاملة، لاسيما إذا علمنا أنّ العقيدة العسكرية بما تمثله من أسس ومبادئ تستوعب بتواترها حقيقة المراد الكلي لاستراتيجية ما، وتعد بمثابة الأساس الذي تقوم عليه تلك الاستراتيجية.

الاستراتيجية العسكرية هي فن توزيع مختلف الوسائط العسكرية والاستراتيجية واستخدامها لتحقيق أهداف سياسية، أي أنّها تعنى بالاستخدام الفعلي للقوات المسلحة وبمختلف صنوفها القتالية عند الاشتباك مع قوات الخصم ميدانيا، وعلى هذا فهي تهتم بعملية التحضير والإعداد والتخطيط لكيفية توظيف القوات المسلحة في حرب تخوضها الدولة ضد الخصوم والأعداء المحتملين، لذا فهي تُوْشِرُنا فن إعداد المعارك ووضع الخطط العامة للعمليات العسكرية لذا يفهم من محتوى مضمون الاستراتيجية العسكرية بعدها نظرية الإعداد للحرب، مجموعة من المشكلات والمهام التي تشكل مجموعها محتوى الاستراتيجية العسكرية وتشتمل على: قانونية الصراع المسلح، والاستراتيجية المتبعة وحساباتها واستخداماتها في النشاط العملي للقيادة السياسية والعسكرية، وشروط الحرب

¹ - مروي بوكشوب، السياسة والاستراتيجية في الحربين العلميتين الأولى والثانية (بيروت: دار الجيل، ط1، 1988)، ص.01.

² - روبرت غرين، 33 استراتيجية للحرب، (تر: سامر أبو هوش، أبو ظبي: دار العبيكان، دار كلمة للنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص.02.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

المقبلة وطبيعتها، كذلك إعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب، مع تطوير أنواع القوات المسلحة ومجالات التوظيف الاستراتيجي لها، معرفة وتدقيق أساليب خوض الصراع المسلح، من خلال طرائق قيادة القوات المسلحة في الحرب، ووجهات النظر الاستراتيجية للأعداء المحتملين.

ولكن هنا لا يعد محتوى الاستراتيجية العسكرية ثابتاً كمفهومها بل يتغير وفقاً للتصورات المتبناة حسب طبيعة التغيرات الاستراتيجية.

المطلب الثالث: الاستراتيجية والسياسة الخارجية

إنّ موضوع السياسة الخارجية يحظى باهتمام متزايد، واسع النطاق من قبل المفكرين والمثقفين والأكاديميين، فضلاً عن اهتمام النخب القيادية والمؤسسات الرسمية، لما لها من علاقة وثيقة بالعديد من مجريات السياسة الدولية، وهذه الجاذبية التي تتحلّى بها السياسة الخارجية جعلت منها مفردة مقترنة بجملة أفعال لا حصر لها.

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية

إنّ مفهوم السياسة الخارجية يمكن ذكره كثيراً في دراسة علم السياسة فلا يتيسر تحديد تعريف جامع يعطي صورة منضبطة عن ماهيته عند علماء السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثين إزاءها.¹

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية. وهذه الأخيرة لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية. وفي بداية الستينات من القرن الماضي، تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطوراً واضحاً وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي مما اكسب دراستها أهمية بالغة.

¹ - أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية (بغداد : الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2009)، ص.22.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

تكمُن أهمية دراسة السياسة الخارجية في فهم التوجهات الخارجية للدول في علاقاتها فيما بينها وتفسير أسباب تبلور السياسة الدولية في أنماط مختلفة في النسق الدولي، كما أنّ دراسة السياسة الخارجية تمكننا من كشف وفهم الاستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئاتها الخارجية، سواء كانت هذه الدول كبرى أو إقليمية ومدى نفوذها وحجم أدوارها الخارجية، كما تمكننا كذلك من معرفة أسباب ضعف أدوار دول أخرى.

اختلف الكثير من المفكرين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق وذلك لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها. ويمكن عرض بعض تعريفاتها في ثلاثة اتجاهات:

1. الاتجاه الأول: يعرف السياسة الخارجية على أنّها مجموعة برامج: من أهم رواد هذا الاتجاه،

الدكتور "محمد السيد سليم" إذ عرف السياسة الخارجية بأنّه "برنامج العمل العلني الذي

يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من

أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".¹

إلا أنّ هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف

وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنّها

ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة وإنما هي كذلك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع

القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية.

كما يؤخذ على تعريف الدكتور "محمد السيد سليم" عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي

قصدها في تعريفه، فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول أو منظمات دولية... الخ.

¹ - السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1997، ط. 02)، ص. 12.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

2. الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار: من أهم رواد هذا الاتجاه "تشارلز هيرمان" الذي عرف السياسة الخارجية بقوله: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية".¹

كما يُعرف "مازن اسماعيل الرمضاني" السياسة الخارجية بأنها: "السلوك السياسي الذي يتبعه صناع القرار في وقت معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين، خارج الحدود الإقليمية لدولته، وذلك بقصد أنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية، أو تطويرها أو الدفاع عنها".²

لقد انطلقت هذه التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار فحصرنا السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه وفي هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار. فالسياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار واشمل كذلك من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار. إلا أنّ سلوك صانع القرار يمكن أن يساهم في توجيه السياسة الخارجية. لكن السياسة الخارجية هي نشاط موجه للبيئة الخارجية هي في هذه الحال تتميز عن سلوك صانع القرار.

إذاً يمكن القول أنّ سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية وأنّ النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية.

3. الاتجاه الثالث: يُعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط: انطلاقاً من حصر الاتجاه السابق، رأى اتجاه ثالث أنّ السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة وإنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول.

¹ - السيد سليم محمد، مرجع سابق، ص. 09.

² - مازن أسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص. 14.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

وفي هذا الإطار قدم ناصيف يوسف حتي تعريفاً للسياسة الخارجية على أنّها "سلوك الدولة اتجاه محيطها الخارجي بصورة عامة". كما تعرف بأنّها امتداداً للسياسة الداخلية لتحقيق أهدافها القومية في النطاق الدولي بوسائل تختلف عنها في النطاق الداخلي، وتستخدم الدولة في سبيل الوصول لذلك عدة وسائل دبلوماسية واقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية ودعائية.¹

كما عرّفها "جورج موديلسكي G. Modelski" بأنّها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة طبقاً للبيئة الدولية. وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة: المدخلات والمخرجات".²

كما يُعرّفها "مارسيل ميرل" بأنّها: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود".³

طابقت هذه التعريفات السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمت أنشطتها. إلّا أنّ الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم. كما أنّ السياسة الخارجية لدول ليست موجهة للدول فقط وإنّما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي.

كما أنّ السياسة الخارجية ليست دوماً عبارة عن نشاط فالدول التي تنتهج سياسة الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط تجاه تلك البيئة، وهذا ما يؤكد أنّ السياسة الخارجية ليست دائماً تعبر عن نشاط تقوم به الدولة.

¹- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.01، 1985)، ص.157.

²- نوري النعيمي، السياسة الخارجية (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.01، 2011)، ص.19.

³- حقي توفيق سعد، مرجع سابق، ص.15.

ثانياً: صنع السياسة الخارجية

يتطلب صنع السياسة الخارجية الفهم والدراسة الدقيقة لمختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، وأوّل ما يواجه صانع القرار هو مدى الإدراك السليم للموقف الذي هو يواجهه (كالأزمة الدولية المفاجئة) واستحضاره لمجموعة بدائل لذلك، وبالتالي يكون القرار هنا اختياراً لبديل من البدائل بناءً على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنّه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر. وتساهم وسائل الإعلام المتطورة في توفير للمعلومات المرتبطة بشكل أساسي بالتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية،¹ كما تساهم في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات، وتساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه كما تعمل على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات. وتتم عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات بمراحل متعددة، بدءاً بالمرحلة التحضيرية والتي تتضمن تحديد المعيار الرئيسي وتحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع (تحديد البدائل وجمع المعلومات) وقياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي ثم اختيار الهدف ورسم استراتيجية تحقيق الهدف، ثم تأتي مرحلة اتخاذ القرار باختيار أحد البدائل وتنفيذه، أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواء كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج.²

تتولى عملية صنع القرار مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، تأتي في مقدمتها السلطان التشريعية والتنفيذية، ويتفاوت ذلك حسب طبيعة الأنظمة السياسية، حيث تسيطر السلطة التشريعية

¹ جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية (تر: غازي عبد الرحمان العتيبي. جدة: مطبوعات تهامة، 1984. ط. 02)، ص. 41.

² عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص. 354.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

على عملية صنع القرار في الأنظمة البرلمانية، بينما تسيطر السلطة التنفيذية عليها في الأنظمة الرئاسية،¹ وفي ميدان الشؤون الخارجية تلعب السلطة التنفيذية الدور البارز في بلورة السياسة الخارجية وشرحها. أما الأجهزة غير الرسمية فتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام، إلا أن هذه الأجهزة تؤثر بالفعل في توجيه سلوكيات السياسة الخارجية، كما أن الأجهزة الرسمية في الدولة هي المسؤولة في النهاية عن صنع السياسة الخارجية.

ثالثاً: خصائص وتوجهات السياسة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية بشكل عام بنفس الخصائص مهما كانت طبيعة الدولة، إلا أن توجهاتها تختلف من دولة إلى أخرى حسب تطلعاتها وطبيعة نظامها السياسي.

1. خصائص السياسة الخارجية:

تتميز السياسة الخارجية بخصائص يمكن حصرها في:²

أ. الطابع الخارجي: بمعنى أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية. فبالرغم من أن السياسة الخارجية تصنع داخل أجهزة الدولة -البيئة الداخلية- إلا أن تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية أي البيئة الدولية". فالبيئة الخارجية هي الإطار الذي تختبر فيه هذه السلوكيات، وهو الذي تحقق فيه الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية.

ب. الطابع الرسمي: والمقصود بالرسمية هو أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة أي أنه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية.³

¹- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص.16.

²- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.07.

³- المرجع نفسه، ص.15.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

بالرغم من أنّ الأفراد والشخصيات والمؤسسات غير الرسمية لها تصورات وأراء حول أهداف وتفاعلات السياسة الخارجية ولهم كذلك معلومات وحقائق تساهم في بلورة هذه الأهداف، إلا أنّها لا تتسم بطابع الرسمية التي من خلالها يتم رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية.

وأهم جهاز في الدولة يعطي للسياسة الخارجية الطابع الرسمي هو جهاز السلطة التنفيذية والذي يمثله في غالب الأحيان رئيس الدولة، ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع، وغيرهم من الأشخاص الذين يمثلون الأجهزة الرسمية في الدولة.

ج. الطابع الاختياري: يعني أنّ برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة. فأى موقف دولي لا يوجب بالضرورة رد فعل وحيد وحتي لدى الدولة المعنية به، وأنّ تلك الدولة تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، فهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصالحها القومية.

الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية تتم من طرف من هم مكلفون بمهمة رسم السياسة الخارجية. أي الجهة الرسمية في الدولة والتي تتمثل غالبا في السلطة التنفيذية. أما الفواعل الأخرى في النظام السياسي فليس لها الاختيار بشكل نهائي في رسم الصيغة النهائية للسياسة الخارجية. في رسم السياسة الخارجية تتوفر مجموعة من السياسات البديلة لصانع السياسة الخارجية وعليه أن يختار من بينها.

تتسم السياسة الخارجية المختارة من طرف صانع القرار بالمرونة، وذلك لقدرة صانع القرار على تغيير السياسة الخارجية متى تغيرت الظروف والمعطيات المتعلقة بموقف معين، ذلك عندما يرى أنّه وجب عليه استبدال السياسة التي وقع عليها الاختيار قبل تبلور هذه الظروف بسياسة ملائمة لها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

د. الطابع الواحدي: يعني أنّ السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمد عليها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى. وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية. فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل، أي الفعل ورد الفعل بين الوحدات الدولية، أما السياسة الخارجية فتعني تلك السياسة الموجهة من وحدة دولية واحدة تجاه وحدات دولية أخرى. كما أنّ الصفة الواحدة تعني أنّ قرار الدولة إزاء موقف دولي معين يكون موقف وحيد ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة. مثلاً موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو موقف وحيد وثابت والمؤيد لاستقلال الصحراء الغربية.¹

هـ. الطابع الهديفي: إنّ أيّ سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار، ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أنّ السياسة الخارجية مجرد رد فعل تجاه البيئة الخارجية، إنّما هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى التأثير على البيئة الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي أو تحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية لها على أقل تقدير.²

2. توجهات السياسة الخارجية:

تتبع الدولة توجهها معيناً في سياستها الخارجية، يطبعها لمدة زمنية قد تطول أو تقصر، وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية مع ذلك التوجه وفقاً للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها. كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الاستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى وأهمية الدولة في حد ذاتها ومدى فعاليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

¹ - محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص. 13.

² - المرجع نفسه، ص. 23.

أ. التوجه الإقليمي-العالمي:

ينصرف التوجه الإقليمي إلى توجيه السياسة الخارجية للدولة وفقا لمجالها الجغرافي. فهناك دول توجه سياستها الخارجية نحو مجالها الإقليمي ولا تعطي أي اهتمام للقضايا البعيدة عن إقليمها.¹ يقابل التوجه الإقليمي، التوجه العالمي، بحيث توجه الدولة في هذه الحال سياستها الخارجية نحو وحدات دولية خارج إقليمها، فاهتمامات هذه الدول موزعة على شتى دول العالم، كما أنها تشمل أقاليم العالم.² ومن أمثلة الدول ذات هذا التوجه، الولايات المتحدة الأمريكية خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فهي تُوجّه سياستها الخارجية تجاه مناطق عدة من العالم، فسياستها نشطة في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وأوروبا.

ب. توجه إقرار أو تغيير العلاقات الدولية الراهنة:

يُميّز هذا التصنيف بين توجه سياسة خارجية يسعى لإقرار النمط الراهن للعلاقات الدولية وبين توجه سياسة خارجية يسعى إلى تغيير النمط الراهن للعلاقات الدولية إلى نمط مثالي متصور. وتوجه الإقرار أو التغيير في العلاقات الدولية الراهنة لا ينصرف فقط إلى القضايا الإقليمية، بل يشمل كل القضايا الدولية في شتى أنحاء المعمورة.³

ونتيجة لاتساع انتشار هذا التوجه تتغير بعض معطيات الواقع الدولي، كنمط التحالفات الدولية، وهيكل التعامل الاقتصادي الدولي، وعلاقات القوى الدولية

من أهم السياسات التي تساهم في تحقيق إقرار الوضع القائم إلى حدٍ ما، سياستي الحياد وعدم الانحياز. وهاتين السياستين اعتمدتهما الدول المستقلة عن القطبين المتصارعين أثناء الحرب الباردة. وهما تكسبان الدول دور المستقل النشط، حيث تكتسب الدولة المحايدة وغير المنحازة مصداقية عند

¹ - محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص.37.

² - المرجع نفسه، ص.38.

³ - جيلين بالمر، كليفتون مورجان، نظرية السياسة الخارجية (تر: عبد السلام علي النوير. الرياض: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2011). ص.20.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

الجميع، وبالتالي تستطيع أن توظف ذلك في خدمة السلام والاستقرار الدوليين وأبرز مثال على هذا التوجه مملكة النمسا.¹

أما السياسات التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن في العلاقات الدولية هي سياسة الأحلاف والتكتلات الدولية، بحيث كل حلف يسعى إلى احتواء أكبر عدد من الدول لتأييده للسيطرة على المواقع الحيوية.²

وبالتالي يمنع الحلف الضد من تقوية دفاعاته، مما يسهل السيطرة عليه وإلغائه، هذا ما حصل بالفعل خلال الحرب الباردة بين حلف الناتو ووارسو، حيث زال الأخير بسقوط الاتحاد السوفياتي.

ج. التوجه التدخل ولا-تدخلي:

إذا كان التوجهين السابقين صنفًا وفقًا لأهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية، فإن هذا التوجه يصنف السياسة الخارجية من خلال الأدوات التي تتبعها الدولة في تنفيذ سياستها. بمعنى إلى أي حد توظف الوحدة الدولية أدوات تدخلية للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى.

يذهب التوجه التدخل إلى سعي الوحدة الدولية للتأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى وتوجيهها بالتأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها.³

وهذا التوجه تعتمد في غالب الأحيان الدول الكبرى والدول الإقليمية، والتي تبحث دوماً عن النفوذ وتسعى للمحافظة على مصالحها القومية خارج إقليمها. ومن أبرز الدول التي تنتهج هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية، وفرنسا في دول البحيرات الكبرى، وروسيا كقوى كبرى وإيران وتركيا في الأزمة السورية منذ 2011 كقوى إقليمية.

¹- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص.174.

²- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.38.

³- المرجع نفسه، ص.38.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

أما التوجه اللا-تدخلي، فإنّه قد يحاول أيضا التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى ولكن بدون تدخل في تركيب السلطة السياسية. وهذا التوجه تنتهجه في غالب الأحيان دول ذات سياسة خارجية متوازنة، حيث تسعى إلى تحقيق الحد الأدنى من مصالحها دون اللجوء إلى التدخل، وهذه الدول تعتمد على الاتفاقيات الرسمية.¹

ومن أبرز الدول التي تنتهج التوجه اللا-تدخلي، سياسة الجزائر تجاه أزمات دول الحراك العربي منذ 2011، والسياسة التركية تجاه الشرق الأوسط في العقد السابق 2000-2010.

إنّ الحديث عن هذه التوجهات الثلاثة للسياسة الخارجية كل على حدا، لا يعني أن انتهاج الدولة لأحدها يمنعها من انتهاج الآخر، فمن الممكن تصور تداخل الأنماط الثلاثة لتوجهات السياسة الخارجية للوحدة الدولية في توجه عالمي قوامه إقرار الوضع الراهن بشكل تدخلي.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي والإقليمي

أولا: تعريف الأمن

الأمن هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر.

الدلالة اللغوية: الأمن في اللغة هو نقيض الخوف. والفعل الثلاثي أمن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم".²

¹ - محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص.39.

² - ابن منظور، لسان العرب (تحقيق: عبد الله علي الكبير، القاهرة، دار المعارف، 1986)، ص.140.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

والأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس إذ نجد قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾¹.

والأمن هو ضد الخوف والخوف هو التهديد الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي.²

الدلالة الاصطلاحية: في حده الأدنى يتمثل في تقليص المخاوف وتلطيف خطورة التهديد، وفي حده الأعلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ولقد أورد "باري بوزان" Barry Buzan مجموعة من التعاريف لمصطلح الأمن، منها تعريف "ولتر ليبمان" Walter Lippmann الذي يرى أن: "الدولة الآمنة هي الدولة التي ليست في خطر التضحية بقيمتها الجوهرية إذا أرادت تجنب الحرب، وهي قادرة إذا واجهت تحديًا، تأكيد قيمتها بواسطة النصر في مثل هذه الحروب".³

يُعرّف باري بوزان Barry Buzan أن: "في حالة الأمن يكون النقاش دائرًا حول السعي للتحرر من التهديد".⁴

يمكن إعطاء تعريف شامل للأمن على أنه: "قدرة الدولة على تجنيد قدراتها وقوتها الداخلية والخارجية، ومعطيات هذه القوة الاقتصادية، السياسية والعسكرية في مواجهة التهديدات التي تعترض استقرارها وطمأنينتها على المستوى الدولي والمحلي".

ويتم صياغة الأمن على أربعة ركائز أساسية:

أ. إدراك التهديدات الداخلية والخارجية.

ب. استراتيجية لتنمية قوى الدولة.

¹ - القرآن الكريم، سورة قريش، الآية (03)، (04).

² - نسيم طويل، المرجع السابق، ص.36.

³ - المرجع نفسه، ص.18.

⁴ - Barry Buzan, *People State And Fear : An Agenda For International Security Studies In The Post Cold War* (Bonlder : Lynne Rienner Publishers , 1991), pp.18-19.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

ج. توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية وذلك بتوفير معطيات قوة بأشكالها المختلفة.

د. إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجياً مع تصاعد التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية.

ثانياً: مفهوم الأمن القومي:

على الرغم من استخدامه على نطاق واسع، فإن مفهوم "الأمن القومي" يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين، فتقليدياً كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية، وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جداً، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها. والأكثر من ذلك، فإن مثل تلك الرؤية قد تجعل المرء يعتقد بأن أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية، على الرغم من أن القوة العسكرية هي مكون مهم جداً في الأمن، فإنها تُعد جانباً واحداً من جوانب الأمن، فالتاريخ ملئ في واقع الأمر بأمثلة لسباقات تسلح تسببت في إضعاف الأمن وليس في تقويته.

التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم القومية:

المادة اللغوية لكلمة القومية هي "ق.و.م"، والقوم يعني الرجال دون النساء، وهو لفظ جمعي لا واحد له، وربما يدخل النساء فيه على سبيل التبع، وجمع القوم أقوام. أما الفعل الثلاثي منها قام، والرباعي أقام، ومنها يأتي معني الارتباط بالمكان، والقوم هم الجماعة التي ترتبط بمكان ما وتقيم فيه. وعندما يوجد قوم من الناس في أرض واحدة ويمارس أفرادها الحياة بثقافة واحدة توجد بينهم علاقات

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

أخرى قوية تدور حول المصلحة المشتركة والتضامن والنسب، وعلاقات اجتماعية تجعلهم يداً واحدة. وتلك الروابط هي التي توجد ما يُسمى بالقومية.¹

تبدأ مثل هذه السباقات عادة بقيام دولة بتقوية قوتها العسكرية لأغراض دفاعية من أجل أن تشعر أنها أكثر أمناً، ويؤدي هذا الفعل بالدول المجاورة إلى أن تشعر بأنها مهددة، وترد على ذلك بأن تزيد من قدراتها العسكرية، مما يجعل الدولة الأولى تشعر أنها أقل أمناً فيستمر السباق. أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري.

وقد قدم "أرنولد ولفرز" مثل هذا التعريف عندما قال: "يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم".²

يوضح هذا التعريف أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرة بالقيم، فإنه ليس قيمة في حد ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها، وبالتالي فإن الأفعال التي تجعل أمة ما أكثر أمناً ولكنها تحط من قيمها لا نفع لها. ومن الصعب قياس الأمن بأي طريقة موضوعية، ولذلك فإن الأمن يصبح تقييماً مبنياً على مفاهيم لا تتعلق بالقوة والضعف، وإنما أيضاً بالقدرات والنوايا الخاصة بالتهديدات المدركة.

¹ - علاء عبد الحفيظ، "الأمن القومي: المفهوم والأبعاد"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 11 مارس 2020، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/qTOfo> ، ص.04.

² - Arnold Wolfers, *Discord and collaboration, Essays on International Politics* (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), p.150.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

يُعرفه والتر ليبمان بأنه: "قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها

المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب".¹

يعرف "تريجر وكرونبرج" الأمن القومي بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف

خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية".²

ويعرفه 'هنري كيسنجر' بأنه يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع إلى حفظ حقه في البقاء".³

أما "روبرت ماكنمارا" فيرى أن "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول

التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة".⁴

ويوضح تنوع تعريفات مفهوم الأمن القومي أن هناك قدراً من التخلف النظري للمفهوم. ويذكر

"باري بوزان" عدة أسباب لذلك التخلف، وهي:⁵

- الأمن القومي مفهوم معقد ومركب لدرجة يصعب معها جذب الدارسين إليه، حيث انصرفوا إلى

مفاهيم أكثر مرونة، أي أنه مفهوم مثير للخلاف والاختلاف.

- التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، لاسيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة

التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية، وبحيث يُنظر للأمن على أنه مشتق من القوة وأنه

أداة لتعظيمها.

¹ - علاء عبد الحفيظ محمد محمد عبد الجواد، العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية "دراسة لتأثير أزمة 11 سبتمبر 2001 على الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية (رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009)، متاح على الرابط التالي: (<https://2u.pw/r4Lz7>)

² - Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), **National Security and American Society** (Kansas: Kansas University Press, 1973), pp.35-36.

³ - Henry Kissinger, **Nuclear Weapons and Foreign Policy** (London: Wild Field and Nicholson, 1969), p.46.

⁴ - McNamara, **The Essence of Security** (New York: Harper Press, 1966), p.149.

⁵ - Barry Buzan, **People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations** (London: Wheatsheaf Books, 1983), pp. 6-10

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

- ظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية وتطرح هدفاً بديلاً للأمن القومي وهو السلام.
- غلبة الدراسات الاستراتيجية في مجال الأمن القومي واهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن، وتكريسه لخدمة المتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم، مما أسهم في تحجيم الأفق التحليلي والبعد النظري للمفهوم.
- دور رجال السياسة في تكريس غموض المفهوم، لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي أم الصراع الخارجي.

ثالثاً: مفهوم الأمن الاقليمي:

تعد إسهامات كل من باري بوازن وأوول وايفر Barry Buzan و Ole Waever في دراستهما التي جاءت تحت عنوان "الأقاليم والقوى" من أهم الإسهامات المقدمة في حقل الدراسات الأمنية بصفة عامة وفي الدراسات الأمنية بشكل خاص، مع الإشارة إلى أنهما لم يحتكرا لوحدهما مسألة تطوير هذه النظرية بصفة كلية وإنما هناك مقاربات أخرى ساهمت في تطويرها وتوسيعها بشكل كبير على غرار تأثيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة والعلاقات الدولية إلى جانب نظريات التنمية وتشكيل التكتلات الإقليمية. بالنسبة لبوازن فمفهوم "مركب الأمن الإقليمي" يمنح أداة جيدة لتصوير الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، كما أنه يمنح مساهمتين هامتين، الأولى أنه يركز على أهمية تحليل النظام الإقليمي بالمقابل مع الأنظمة الأخرى، ومستويات تحليل نظام الأمن الدولي، هذا دون إغفال المشاكل الناتجة عن صعوبة تحديد حدود الإقليم وهي نفسها التي صادفتها العديد من الدراسات السابقة. وهنا يقترح بوازن أن التحليل الإقليمي يصبح هاماً وضرورياً بسبب غياب تطوير لمفهوم الإقليم، فإن تحليل الأمن يميل إلى استقطاب مستويات النظام الدولي من جهة، ومستوى الأمن الوطني للوحدات الفرعية من جهة أخرى.¹

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأمن

مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول فارقة في عملية التنظير في الدراسات الأمنية، على اعتبار أن المقاربات النظرية المفسرة للأمن في فترة الحرب الباردة وما قبلها مختلفة من نواح مهمة عن المقاربات والنسخ النظرية الساعية إلى بناء تصور جديد لواقع الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة. وعليه فقد شهدت البيئة الأمنية في هذه الفترة بروز منظومة مفهومية مغايرة لتلك التي كانت سائدة من قبل، وهو ما جاء انعكاساً لتنامي النزعة ما بعد الوضعية في نظرية العلاقات الدولية.²

يمكن أن نلخص أهم المقاربات النظرية للأمن فيما يلي:

¹- مولاي بومجوط، محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة أبو بكر بلقايد، ص.02.

²- سليم قسوم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018، ص.18.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

أولاً: الأمن من المنظور الواقعي:

في ظل الفوضى، الأمن هو الهدف الأسى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضموناً،

ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والريح والقوة.¹

ولذلك تبقى الدول في تحالفات وتنافس وفق منطق اللعبة الصفيرية ومأزق الأمن، لذا تعتقد الواقعية

البنوية أنّ البلدان تتنافس دوماً من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى دوماً إلى النزاع.²

ثانياً: الأمن من المنظور الليبرالي:

أما لليبراليين أعادوا النظر في الأمن من ناحية الاتساع ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن

الدولة من التهديدات دول أخرى، بل من تهديدات صادرة عن فاعلين غير الدولة، كما ركزوا على الاختلال

في الميادين الاقتصادية والسياسية والبيئية وغيرها باعتبارها مصادر كامنة للصراعات.

ثالثاً: الأمن في الدراسات الأمنية النقدية:

كلما ازدادت شدة الاعتماد التبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم، كلما أصبحت هذه المسارات

معرضة للتقلبات والاضطرابات مثل التزود بالمواد الطاقوية والبنية لبعض الدول المعتمدة بكثرة على

استيراد المصادر الضرورية للإنتاج. فالتنوع الدولي للسكان الناتج عن الهجرة نحو "المركز"، هذا ما قد

يعزز مظاهر التوتريين الأقليات والدولة. وان بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن البنية الإنتاجية

"المركز-المحيط" مثل البيئة.

التطرف في الوطنية من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات المهاجرة

بشكل يخلق فوضى وعدم استقرار ضمن هذه الطبقة السكانية وتمثل تناقض بين المناطق المزدهرة

¹- Darios battistella, "théories des relations internationales", 2eme édition paris: les presses Sciencespo, 2006, p.465.

²- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر: أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة المصرية، 2005)، ص.15.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

الغنية والمناطق الفقيرة البائسة. ولهذا نجد من خلال المظاهر يحاول النقادون الإجابة على سؤالين من يجب تأمينه؟ وما يجب تأمينه؟ باستخدام مفهوم "المركب الاجتماعي التاريخي" كأداة تحليلية.¹

المطلب الثالث: البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة

منذ نهاية الحرب الباردة بدأت الأطر النظرية التي كانت سائدة في ميدان العلاقات الدولية لمدة طويلة بالاهتزاز لأنها لم تعد قادرة على تفسير وتحليل التطورات والتحولات العميقة التي شهدها العالم، كما أن حالة الغموض والتعقيد المركب التي سادت خلال هذه المرحلة حول الفواعل، النظم، الأنساق الدولية وأيضا ماهية المرجعية المعتمدة في التحليل هل هي الدولة أم الفرد أم المجتمع أدت إلى إعادة النظر في هذه الأطر، وكان لابد في ظل مواجهة هذه التحديات من البحث عن أطرومفاهيم نظرية قادرة على تفسير وتحليل هذه المتغيرات التي أصابت واقع ومجريات العلاقات الدولية والنظام العالمي، ومحاولة تقديم تفسيرات ومقاربات نظرية يمكن أن تستوعب ما حدث من تطورات وتحولات في المفاهيم السائدة كالقوة والأمن والتهديد والحرب والسلام وغيرها.²

يعد التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي وهو ما أدى لإعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، فقد أثرت المتغيرات التي صاحبت فترة ما بعد الحرب الباردة على مفهوم الأمن مما يستوجب رصدتها-التحولات- لتبيان مدى تأثيرها على تحول مفهوم الأمن:

أولاً: تراجع الدور التقليدي للدول

إنّ عالم ما بعد الحرب الباردة عرف ظاهرة الدول الفاشلة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، ففي غضون ذلك يختفي تحكم

¹ - Jean Jacques Roche, "Théories des relations international", 5 édition Paris, Montchrestien, (2004), p.81.

² -عبد الفتاح علي الرشدان، "تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، م.36، ع.03، 2019، ص.118.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

الدولة بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى استراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها، وهدفها بالتالي ليس الاستيلاء على السلطة لأن ذلك ليس في حدود إمكانياتها. إلا أن اعتمادها على استراتيجية إشاعة الفوضى جعلها تلجأ إلى أسلوب جديد للمواجهة باستخدام الميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية والأطفال، وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها وحتى توريطها في أعمال إجرامية محظورة دولي.

ثانياً: بروز مؤسسات أمنية ذات مجال حركة عالمي

أبرزها حلف الناتو الذي أصبح مؤسسة أمنية ذات صبغة عالمية ففي قمة الحلف الخمسينية التي عقدت في الولايات المتحدة في أبريل سنة 1999 أقر قادة دول الحلف بضغط من "الولايات المتحدة الأمريكية" مفهوماً استراتيجياً معدلاً يتيح لقوات الناتو الحق في العمل في أي مكان في العالم في ظل ما أسماه رئيس الوزراء البريطاني السابق "طوني بلير" "العولمة الأمنية" بخلاف ما أقرته الفقرة الخامسة من ميثاق الحلف عام 1949 المتعلقة بتقييد التحرك داخل نطاق منطقة اليورو أطلنطي، وصار للحلف أن يتحرك دون تفويض من الأمم المتحدة.

ثالثاً: الجانب المعلوماتي الاتصالي

لقد أتاح التطور المتصاعد في تقنية الاتصالات وتطور أنظمة الشبكات، الدوائر الفائقة التقدم، استخدام أنظمة الهواتف النقالة والاتصالات الخليوية بالأقمار الصناعية مباشرة، قدرة هائلة على جعل سكان العالم باختلاف أماكنهم مرتبطون ببعضهم البعض، بما أزال حواجز المكان والزمان وأضعف فكرة المناعة السياسية للدولة باسم قيم أو باسم مصالح أو باسم سيادة.

رابعاً: أحداث الحادي عشر من سبتمبر

كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 تأثيراً واضحاً على مفهوم التهديد، إذ طُرح مفهوماً جديداً للأمن الدولي، سواء في شقها متعلق بالترتيبات أو الاستراتيجية الأمنية الجديدة، حيث حاولت الولايات المتحدة فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن، والتي تقوم بالأساس على "أنّ الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات، وأنّ العالم كله معرض لاعتداءات إرهابية شبيهة بأحداث سبتمبر"، وشرعت في بناء تحالف دولي ضد "الإرهاب" كمتحرك فوق قومي غير محدد المعالم- وقادت حملة ضده استخدمت فيها كل الوسائل بما فيها العسكرية كما حدث مع الإطاحة بحركة طالبان في أكتوبر 2001، أي بعد الأحداث بشهر، وغزو العراق عام 2003، فضلاً عن الوسائل الأخرى كتجفيف المنابع المالية والاقتصادية للإرهاب.¹

المبحث الثالث: مفهوم "الإندو-باسيفيك"

المطلب الأول: ظهور المفهوم وتطوره

رغم الاتصال الجغرافي الطبيعي بين المحيطين الهادئ والهندي، لكن أدبيات العلاقات الدولية ما عرفت استخدام مفهوم "الإندو-باسيفيك" "Indo-Pacific" بالمعنى الجيوسياسي أو الجيواقتصادي إلا منذ سنوات قليلة. ويرجع الاستخدام الأول للمفهوم إلى أستاذ الجغرافيا السياسية الألماني كارل هاوسهوفر Karl Haushofer عندما استخدم هذا المفهوم في عام 1920. لكن المفهوم لم يلق رواجاً داخل أدبيات العلاقات الدولية حتى بدايات القرن 21، وتحديداً في عام 2005 عندما استخدمه الأكاديمي النيوزيلندي بيتر كوزينز Peter Cozens في سياق تناوله للتطورات البحرية خلال ستين عاماً في منطقتي المحيط الهادئ والهندي، حيث ذهب إلى أنّهما يشكلان معاً "كياناً استراتيجياً واحداً لكن النقلة النوعية في استخدام المفهوم جاءت عقب استخدامه من جانب رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي

¹ - أحمد فريجة، لدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، دفاتر السياسة والقانون، ع.14، جامعة بسكرة، 2016، ص.ص.164-165.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

في كلمة له أمام البرلمان الهندي في أغسطس 2007، والتي اقترح فيها إنشاء ما أسماه "قوس الحرية والرخاء في آسيا الموسعة" "The Arc of Freedom and Prosperity in the Broader Asia"، مؤكداً وجود مصالح مشتركة بين القوى الدولية المرتبطة بالمحيطين في مجالات التجارة والجغرافيا الاقتصادية. وأشار آبي إلى أربع قوى رئيسة هي الهند والولايات المتحدة وأستراليا إلى جانب اليابان، دون الإشارة إلى الصين، في دلالة على الأبعاد السياسية وراء استخدام المفهوم.¹

وقد لقي المفهوم دفعة قوية، حيث انتشر استخدامه بشكل مكثف من جانب الأكاديميين الهنود واليابانيين والأستراليين. وفي 28 أكتوبر 2010 استخدمت وزير الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلينتون، المفهوم في سياق تأكيدها على أهمية التعاون الأمريكي مع البحرية الهندية في إطار ضمان حرية الملاحة في المنطقة. وفي خطوة أكثر وضوحاً تم استخدام مفهوم "إندو-آسيا الباسيفيك-Indo-Asia" "Pacific" في التقرير الذي قدمه قائد القيادة الأمريكية في "آسيا الباسيفيك"، الأدميرال صموئيل لوكليز Samuel Locklear إلى الكونجرس الأمريكي في عام 2013، والذي تم الإشارة فيه إلى أن نطاق عمله يغطي ما وصفه بمنطقة "إندو-آسيا-باسيفيك". لكن رغم استخدام إدارة أوباما لمفهوم "الإندو-باسيفيك"، فقد ظل استخدام مفهوم "آسيا-المحيط الهادئ" هو الغالب. كما تم الدمج بين المفهومين في بعض الحالات، كما عكسه استخدام مفهوم "إندو-آسيا-الباسيفيك".²

لا توجد خلافات واسعة حول النطاق الجغرافي لمفهوم "الإندو-باسيفيك": فقد قدّم رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي في كلمته أمام "حوار شانجريلا ShangriLa Dialogue" في عام 2018 (الذي ينظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بسنغافورة) تعريفاً للنطاق الجغرافي للمفهوم على أنه يشمل

¹ "Confluence of the Two Seas", Speech by H. E. Mr. Shinzo Abe, Prime Minister of Japan at the Parliament of the Republic of India, New Delhi, August 22, 2007. Available at: <https://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/pmv0708/speech-2.html>

² Wei Hongxia, "The Evolution of the "Indo-Pacific", Concept: http://www.xinhuanet.com/globe/2017-2/02/c_136788048.html

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

المنطقة الممتدة من إفريقيا شرقاً إلى الأمريكيتين غرباً، بمعنى أنها تشمل جميع الدول الساحلية المشاطئة لأي من المحيطين والدول الواقعة داخل مياههما. كما أشار إلى بعض الضوابط التي يجب أن تحكم المفهوم، والاحتواء وعدم الإقصاء ومركزية دول آسيا وعدم استهدافها أطراف محددة (يقصد الصين).¹ وتتوزع دول المنطقة على ثمانية أقاليم فرعية، هي: شرق آسيا (اليابان، الصين، روسيا، كوريا الجنوبية)، وجنوب شرق آسيا (بروناي، ماليزيا، إندونيسيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام، كمبوديا، لاوس، ميانمار)، وجنوب آسيا (الهند، سريلانكا، باكستان، بنجلادش، المالديف)، وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة، كندا)، وأمريكا اللاتينية (المكسيك، شيلي، بيرو، الإكوادور، كولومبيا)، والشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة، عُمان، اليمن، إيران)، وشرق إفريقيا (الصومال، كينيا، موزمبيق، تنزانيا، جنوب إفريقيا، موروشيوس، سيشل، مدغشقر، كوموروس)، وأوقيانوسيا (أستراليا، نيوزيلندا، بابوا نيو غينيا، فيجي).

المطلب الثاني: صعود "الاندو-باسيفيك" على حساب "آسيا-الباسيفيك"

إنَّ إحدى السمات الأساسية لصعود مفهوم "الاندو-باسيفيك" أنه تطوّر بديلاً لمفهوم "آسيا-الباسيفيك"، مدفوعاً بتحولت مهمة في موازين القوى، وظهور شبكة جديدة للتفاعلات والمصالح الدولية في المنطقة الممتدة من المحيط الهادئ شرقاً إلى المحيط الهندي غرباً. فكما ظهر مفهوم "آسيا-الباسيفيك" خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات بشكل ممنهج من جانب اليابان وأستراليا لتأكيد علاقاتهما الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وبوصفه تجسيداً لحالة التكامل الاقتصادية التاريخية والطوعية التي تطورت بين أقاليم شرق، وجنوب شرق آسيا، وشمال شرق آسيا، وأمريكا الشمالية واللاتينية، فإنَّ طرح مفهوم آندو-باسيفيك من جانب اليابان والهند، ثم تبنيّه من جانب الولايات المتحدة وأستراليا، جاء

¹- KEYNOTE ADDRESS OF SHRI NARENDRA MODI, PRIME MINISTER OF INDIA, AT THE 17th ASIA SECURITY SUMMIT: THE IISS SHANGRI-LA DIALOGUE, 01 JUNE 2018. Available at: <https://2u.pw/7r7mj>

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

أيضاً محصلة لمجموعة من العوامل، تتعلق بتحولات مهمة في موازين القوى الدولية، وتعبيراً عن تبلور مصالح مشتركة بين هذه القوى، فضلاً عن تطور مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة وغير التقليدية التي أضفت على المنطقة سمات جيو-سياسية وجيو-اقتصادية مشتركة، سمحت باستخدام المفهوم للإشارة إلى معنى محدد. ونتطرق فيما يأتي إلى المحركات التي وقفت وراء تطور المفهوم.

أولاً: المحرك الأول، صعود الهند وتزايد حضورها السياسي والاقتصادي داخل الأقاليم الآسيوية:

لقد أخذ هذا الحضور أبعاداً مستقرة ومؤسسية مع تبني الهند "سياسة التوجه شرقاً" في عام 1991، ثم سياسة "التحرك شرقاً" في سنة 2014. هذا التوجه الهندي جاء جزءاً من سياسة الانفتاح الهندي بشكل عام عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، ما تلى تغيير نمط ارتباطاتها الخارجية، وباعتباره جزءاً من سياسة الانفتاح على الأسواق والتجارب التنموية الآسيوية بهدف تسريع عملية التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي. كما جاءت في مرحلة لاحقة جزءاً من التعاون الهندي مع الولايات المتحدة في إطار استراتيجية احتواء الصين. وقد لقي الدور الهندي في إطار منطقة الإندو-باسيفيك دعماً أمريكياً واسعاً، عبّرت عنه تصريحات هيلاري كلينتون أثناء زيارتها لأستراليا في نوفمبر 2012، والتي أكدت فيها أهمية الهند بوصفها لاعباً مهماً في منطقة الإندو-باسيفيك، ودعت أستراليا إلى تطوير علاقاتها العسكرية مع الهند.

ونستخلص هنا، أنّه رغم كون مفهوم الإندو-باسيفيك يشير بالأساس إلى المحيطين الهندي والهادئ، إلّا أنّ استحضار "المحيط الهندي" هنا جاء باعتباره نوعاً من الاستجابة لصعود الهند في هذه المنطقة المهمة. كما كان استبعاد الهند والمحيط الهندي في مفهوم آسيا-الباسيفيك محصلة لغياب أو ضعف الدور الهندي، فإنّ صعود الهند والمصالح الهندية في المنطقة كان عاملاً في التحول إلى مفهوم

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

الآندو-باسيفيك على حساب مفهوم آسيا-الباسيفيك. وما عاد المفهوم الأخير كافياً للتعبير عن عُقُ التحولات الجارية في الأقاليم الآسيوية التقليدية التي شكلت تاريخياً منطقة آسيا-الباسيفيك.¹

ثانياً: المحرك الثاني، تنامي النفوذ الصيني، وتجاوزه منطقة "آسيا الباسيفيك" ليشمل منطقة المحيط الهندي أيضاً:

أخذ هذا التنامي أكثر من مستوى فالأول تمثل في طرَح الصين مبادرتها الضخمة "الحزام والطريق" في عام 2013، والتي تضمنت مجموعة من الممرات ذات الصلة بالمحيطين الهادئ والهندي، شملت ممرين في إطار مكوّنها البحري (طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين)، الأول يبدأ من السواحل والموانئ الصينية مروراً ببحر الصين الجنوبي وصولاً إلى جنوب المحيط الهادئ. ويمتد الثاني من الموانئ والسواحل الصينية مروراً ببحر الصين الجنوبي ثم المحيط الهندي، والسواحل الإفريقية، وصولاً إلى القارة الأوروبية عبر البحرين الأحمر والمتوسط. ويتضمن الممران بناء وتطوير سلسلة من الموانئ البحرية، ومناطق صناعية وخدمية بالقرب من هذه الموانئ، بالإضافة إلى بناء وتطوير مجموعة من السكك الحديدية والمطارات بهدف النفاذ إلى الأقاليم والدول البعيدة عن السواحل البحرية (مثل شبكة السكك الحديدية والمطارات التي تربط الدول الساحلية الأفريقية على المحيط الهندي بعمق القارة).

كما يتضمن المكون البري من المبادرة (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) ثلاثة ممرات مهمة ستلعب دوراً كبيراً - حال تنفيذها- في توسيع حجم النفوذ الصيني داخل عدد من الدول المشاطئة للمحيطين الهادئ والهندي. الأول، ينطلق من الصين في اتجاه جنوب وجنوب شرقي آسيا وصولاً إلى المحيط الهندي، ويعرف باسم "ممر الصين -شبه الجزيرة الهندية-الصينية"، ويبدأ من المنطقة الاقتصادية لدلتا نهر اللؤلؤ في مقاطعة قوانغدونغ جنوب الصين، في اتجاه الجنوب، ثم نانينغ وبينغشيانغ

¹ - David Scott, "The Indo-Pacific in US Strategy: Responding to Power Shifts", Rising Powers Quarterly, vol. 3, no. 2, Aug. 2018.

Available at: <https://2u.pw/ZRUyz>

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

بمقاطعة قوانغشي في أقصى الجنوب، ثم هانوي بفيتنام، وصولاً إلى سنغافورة. والممر الثاني، هو "ممر بنجلادش-الصين-الهند-ميانمار". ويشمل بناء شبكة من الطرق البرية وشبكات للسكك الحديدية، وأنابيب لنقل النفط والغاز، بين الدول الأربع، بالإضافة إلى تطوير بعض الموانئ البحرية. والممر الثالث، هو "ممر الصين-باكستان"، وهو أحد الممرات المهمة التي توليها الصين اهتماماً كبيراً. ويمتد من قشغار شمال غرب الصين إلى ميناء جواردر الباكستاني بطول 3000 كيلو متر. ويشمل تطوير ميناء جواردر الباكستاني على بحر العرب المرتبط بالمحيط الهندي، بالإضافة إلى بناء شبكة من السكك الحديدية، ومجموعة من المناطق الاقتصادية داخل باكستان.¹ ومن شأن هذه الممرات زيادة حجم النفوذ الصيني في المحيطين الهادئ والهندي، أو منطقة الإندو باسيفيك وفقاً للمفهوم الجديد.

أما المستوى الثاني: فيتمثل في اتجاه الصين خلال السنوات الأخيرة إلى الحصول على العديد من امتيازات استغلال الموانئ البحرية على المحيطين الهادئ والهندي. صحيح أن الاتفاقات المنظمة لهذه الامتيازات تُقصرها على الاستخدام الاقتصادي، بما في ذلك ميناء جواردر الباكستاني، كما أن التوازنات الاستراتيجية المعقدة في منطقة جنوب شرقي آسيا تمثل ضابطاً مهماً لطبيعة هذه الامتيازات (على سبيل المثال، أدت العلاقات التاريخية بين الهند وسريلانكا إلى تمسك الأخيرة بتضمين الاتفاق المنظم للامتياز الصيني في ميناء "هامبانوتوتا" نصاً صريحاً يحظر على الصين استخدام الميناء في أغراض عسكرية، وأن أمن الميناء يكون مسؤولية القوات البحرية السريلانكية). لكن رغم كل ذلك، فإن العديد من التحليلات لا تستبعد لجوء الصين إلى استخدام هذه الموانئ في أغراض عسكرية في حالة الضرورة، وفي حالة تعرّضها لتهديدات محددة.

¹ National Development and Reform commission, Ministry of Foreign Affairs, and Ministry of Commerce of the People's Republic of China, "Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road", China, 28 March 2015. Available at: <https://2u.pw/02Rmu>

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

بمعنى آخر، فإنّه بالإضافة إلى المزايا الاقتصادية المهمة التي تمثلها الامتيازات الصينية في هذه الموانئ، ودورها في توسيع حجم قطاع "الاقتصاد الأزرق" ومساهمته في الاقتصاد الصيني، لكن هذه الامتيازات تمثل في التحليل الأخير منافذ مهمة للصين على المحيط الهادئ وبحر الصين وعلى المحيط الهندي، وبُعداً من أبعاد القوة البحرية الصينية بمعناها الشامل.

في حين أنّ المستوى الثالث يتمثل في سعي الصين إلى بناء ما يمكن وصفه بـ"حوكمة بحرية جديدة" في منطقة المحيطين الهادئ والهندي. وقد اتضحت ملامح هذا التوجه مع إصدار الصين في جوان 2017، الوثيقة المعنونة "رؤية للتعاون البحري في بناء الحزام والطريق".

وقد بدأت الوثيقة بالتأكيد على أهمية البحار والمحيطات بوصفها مجالاً للتعاون ومدخلاً لتوسيع مساحة التوافق العالمي، وتسريع عمليات التنمية. وتضمنت الوثيقة قائمة واسعة من الأفكار المقترحة للتعاون بين الدول الواقعة على مسار طريق الحرير البحري (التي ترتبط بالمحيطين الهادئ والهندي بالإضافة إلى البحرين الأحمر والمتوسط)، توزعت على خمسة مجالات أساسية. تعلق "المجال الأول" منها بحماية البيئة البحرية، أو ما أسمته الوثيقة "سلوك طريق التنمية الخضراء معاً"، ويشمل قائمة واسعة من مجالات التعاون أبرزها حماية البيئات البحرية وإعادة تأهيلها، وتوسيع نطاق الخدمات البيئية البحرية، وضمان سلامة النظام البيئي البحري والتنوع الحيوي، والتشارك في بناء ممرات إيكولوجية بحرية عابرة للحدود، وبناء أنظمة مشتركة لمراقبة ورصد النظم الإيكولوجية البحرية... إلخ¹.

وتعلق "المجال الثاني"، بتوسيع نطاق التنمية المشتركة المستندة إلى البحار، من خلال التعاون في تنمية واستغلال الموارد البحرية على طول طريق الحرير البحري، بدءاً من مسح هذه الموارد وإنشاء

¹- National Development and Reform Commission (NDRC) and the State Oceanic Administration, "Vision for Maritime Cooperation under the Belt and Road Initiative", 20 June 2017. Available at: <https://2u.pw/OTX3P>

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

دليل وبنك للمعلومات حولها، ومساعدة الدول النامية الواقعة على مسار الطريق لوضع خطط لاستثمار الموارد البحرية وتقديم المساعدات الفنية اللازمة لها،

وينصرف "المجال الرابع" إلى تشجيع المعرفة والابتكار في مجالات بحوث العلوم البحرية، من خلال تطبيق برامج للتعاون العلمي البحري بين الدول الواقعة على مسار الطريق، وتنفيذ المسوح البحرية، وبناء منشآت للبنية التحتية ذات الصلة بالبحوث البحرية، وبناء حدائق مشتركة للعلوم والتكنولوجيات البحرية، وتشجيع التعاون عبر المؤسسات البحثية المشتركة ذات الصلة بالعلوم البحرية بين الصين وعدد من الدول الواقعة على مسار الطريق،... إلخ.

ورغم أهمية المجالات السابقة، إلا أنّ الأهم هو ما جاء ضمن المجالين "الثالث" و"الخامس" من الوثيقة. فقد انصرف "المجال الثالث" إلى "الأمن البحري المشترك"، من خلال تعزيز التعاون في قطاع الخدمات البحرية عبر التشارك في بناء "الخدمات العامة البحرية" على طول طريق الحرير البحري، وبناء شبكة لرصد ومراقبة البحار، وتعزيز التعاون الدولي بشأن التوسع في تطبيق النظام الصيني لخدمات "الملاحة عبر الأقمار الاصطناعية" (بيدو BeiDou) وغيرها من الأنظمة المهمة بهذا الشأن، وتطوير التعاون في مجال أمن وسلامة الملاحة البحرية من خلال وضع آلية للإدارة لأمن وسلامة الملاحة البحرية، والمكافحة المشتركة للجرائم المرتكبة في البحار، والعمل على حماية وأمن وسلامة الملاحة البحرية، مع تأكيد الوثيقة استعداد الصين لتحملها الالتزامات الدولية المناسبة في هذا المجال¹.

أما "المجال الخامس"، فقد اهتم بالتشارك فيما أسمته الوثيقة "الحوكمة البحرية" وتوسيع مجالاتها، من خلال إنشاء آلية حوار رفيع المستوى للتعاون البحري بين الدول الواقعة على مسار الطريق،

¹- The State Council Information Office of the People's Republic of China, "China's BeiDou Navigation Satellite System", Beijing, June 2016. Available at: <http://en.beidou.gov.cn/SYSTEMS/WhitePaper/201806/P020180608507822432019.pdf>

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

وتتوقع سلسلة من وثائق التعاون البحري بين الحكومات، والتشارك في وضع خطط للتعاون وتنفيذ المشروعات ومجالات التعاون المختلفة.

هذه المستويات الثلاثة انطوت على خطر كبير من وجهة نظر القوى الرئيسة المنافسة (الولايات المتحدة، الهند، اليابان)، إذ من شأن هذه التحولات تعظيم النفوذ الصيني وتجاوزه منطقة بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ ليغطي منطقة المحيط الهندي والمساحات المائية والموانئ البحرية المرتبطة به، وإعادة هيكلة موازين القوى لمصلحة الصين، الأمر الذي يفسر التوافق الأمريكي-الهندي-الياباني السريع على إعادة تعريف مسرح حركتها والتحول عن مفهوم آسيا-الباسيفيك إلى الإندو-باسيفيك، بهدف خلق مسرح أوسع للحركة والتعاون فيما بينها من ناحية، والتعامل مع التحركات الصينية في المنطقة، من ناحية أخرى.

ثالثاً: المحرك الثالث: تصاعد قائمة التهديدات والمصالح المشتركة:

يمكن الإشارة هنا إلى تطور قائمة من المصالح المشتركة بين القوى التي وقفت وراء تطوير مفهوم الإندو-باسيفيك في مجالات عدة أبرزها تزايد الأهمية النسبية للاقتصاد البحري (الاقتصاد الأزرق)، والذي ارتفعت نسبة مساهمته في حجم اقتصادات المنطقة. وفي المقابل، تصاعد قائمة من التهديدات المشتركة، تشمل الفيضانات والزلازل وحرائق الغابات والقرصنة والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والإرهاب. ويرجع تنامي بعض هذه المشكلات إلى ارتباط المناطق ببعض الأقاليم ذات الدول الهشة أو مناطق تركيز التنظيمات الدينية العنيفة. ورغم أن هذه التهديدات لا تقتصر على الدول الرئيسة التي وقفت وراء تطوير مفهوم الإندو-باسيفيك، إلا أن تزايد هذه التهديدات عمق من المصالح المشتركة فيما بينها¹.

¹ Sanjay Pulipaka and Paras Ratna, "The Indo-Pacific and Non-Traditional Security Issues", in: **Indo-Pacific Report 2019: Indo-Pacific Partnership. Realising the Benefits of Economic and Maritime Cooperation** (New Delhi: National Maritime Foundation, 2019), pp. 151-163.

المطلب الثالث: الملامح العامة للسياسات الإقليمية والدولية في منطقة الإندو-باسيفيك
لازال مفهوم الإندو-باسيفيك في مراحله الأولى، ولا تزال السياسات والمبادرات السياسية والأمنية الإقليمية والدولية قيد التشكّل. فبالإضافة إلى المبادرات اليابانية والتي ما تحولت حتى الآن إلى مشروعات سياسية أو أمنية محددة، طرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أواخر عام 2017 ما اسماه "استراتيجية الإندو-باسيفيك Indo-Pacific Strategy"، لكنها ما زالت تتسم بالغموض، ولم تتضمن سوى طرح بعض المفاهيم العامة. وربما يظل التجسيد الوحيد العملي حتى الآن للمفهوم هو الحوار الرباعي الذي بدأ بين الدول الأربع في نوفمبر 2017.

وبصرف النظر عن طبيعة هذه المبادرات أو الأفكار المطروحة حتى الآن، فإنّ الاتجاه الأغلب أنّها سوف تثير تفاعلات صراعية في المنطقة، للأسباب الآتية:

1. تزايد احتمالات تطور سباق تسلح في المنطقة، سواء على مستوى ثنائي بين الهند والصين، أو على مستوى جماعي بين الدول الأربع والصين. لكن يظل سباق التسلح بين الهند والصين هو المرشح للتصاعد خلال الفترة المقبلة، وذلك بالنظر إلى الطموحات الهندية في التحول إلى قوة بحرية عالمية والاضطلاع بدور أمني أكبر في المنطقة، فضلاً عن علاقاتها الدفاعية المتقدمة مع الولايات المتحدة، ووجود عدد من الاتفاقيات الأمنية المهمة بين البلدين، أهمها "الرؤية المشتركة الأمريكية-الهندية لآسيا الباسيفيك والمحيط الهندي" الموقع في جانفي 2015، و"معاهدة الدعم اللوجستي The Logistics Support Agreement" الموقع في جوان 2016، والتي تسمح للطرفين بالاستخدام المشترك للقواعد العسكرية. ووفقاً لتقرير SIPRI، جاءت الهند في مقدمة الدول الأكثر شراءاً للسلاح خلال السنوات الأخيرة.

2. ما يتضمنه مفهوم الإندو-باسيفيك من احتمال امتداد الدور الأمني الهندي ليشمل منطقة بحر الصين الجنوبي، ذات الأهمية الاستراتيجية للصين، والتي تقع معظمها ضمن السيادة الصينية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

ويزداد هذا الاحتمال على خلفية الموقع الجغرافي للهند والتي تمتلك ساحل ضخم على خليج البنغال الذي يرتبط بدوره بمضيق ملقا (نقطة العبور بين المحيطين الهادئ والهندي). وقد فتحت الهند مجالاً للحضور العسكري الياباني في المنطقة من خلال السماح لها في عام 2017 بالمشاركة في التدريبات العسكرية الهندية الأمريكية المشتركة Exercise Malabar في خليج البنغال.

1. من المتوقع لجوء الولايات المتحدة بالتعاون مع القوى الثلاث الأخرى، إلى إحياء نظرية "التهديد الصيني" التي تطورت داخل الولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب الباردة، والتي تقوم على الربط بين الصعود الصيني وتهديد النظام العالمي. لن تكون هناك مشكلة كبيرة في اتجاه الدوائر السياسية والأكاديمية في الهند واليابان وأستراليا إلى تبني مقولات هذه النظرية، لكن هذا لن يكون كافياً، حيث سيكون من المهم الترويج للنظرية لدى باقي دول المنطقة بأقاليمها الفرعية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق حالة الاستقطاب، والإضرار بالمصالح الصينية بشكل كبير¹.

¹ - محمد فايز فرحات، "الاندو-باسيفيك بوصفه مسرحاً جديداً للسياسات الدولية وتأثيره في منطقة الخليج العربي"، مركز الامارات للسياسات، جوان 2020. متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/TOn3u>

استنتاجات الفصل الأول:

تبقى الاستراتيجية الأمنية من أهم الاستراتيجيات بالنظر إلى أهمية موضوعها، كما أنه لا يمكن إعداد أي سياسة بدون وجود استراتيجية، نفس الأمر بالنسبة لمشاريع إنجاز المدن الجديدة حيث أنه لا يمكن إنجازها بدون وجود استراتيجية شاملة خاصة تلك المتعلقة بالجانب الأمني.

جاء تطوير مفهوم "الإندو-باسيفيك" نتيجة لمجموعة من المحركات المهمة، أبرزها تنامي النفوذ الصيني وتجاوزه منطقة المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي وامتداده إلى منطقة المحيط الهندي ومجموعة الأقاليم الفرعية المرتبطة به. وقد أخذ هذا التنامي أكثر من مستوى، أهمها المساحة الجغرافية الضخمة التي تغطيها مكونات مبادرة الحزام والطريق، وامتدادها إلى الأقاليم الرئيسية بمنطقة المحيطين الهادئ والهندي والأقاليم الفرعية المرتبطة بهما، بالإضافة إلى الامتيازات الصينية المتنامية داخل عدد من الموانئ البحرية على سواحل المحيطين الهادئ والهندي، واتجاه الصين إلى بناء حوكمة بحرية جديدة.

الفصل الثاني:

الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-

الباسيفيك

تحظى منطقة آسيا-الباسيفيك بأهمية كبيرة تتمثل في موقعها الجغرافي الذي يتميز بظهور العديد من القوى الإقليمية بما فيها القوة الصاعدة المتمثلة في الصين التي تتميز بقوة تجارية. والمعروف اليوم هو أنّ هذه الأهمية جعلته من أكثر المناطق سخونة وأكثرها امتلاءً بمجموعة من التفاعلات والإشكاليات الأمنية المؤثرة على الاستقرار الإقليمي، ما جعل دول الإقليم تأخذ مجموعة من التدابير والترتيبات الأمنية المشتركة للحفاظ على أمن واستقرار الإقليم.

وقد حظي الإقليم بهذه الأهمية الكبيرة بفعل النمو السريع والثقة المتبادلة بين دوله، لا سيما بين شرق وجنوب آسيا ما دفع العديد من المختصين بالحديث عن عالم أو قرن آسيوي-باسيفيكي، وذلك راجع لديناميكية النمو الاقتصادي وكذا سرعته الهائلة وأصبح الحديث عن تغير مركز ثقل الاقتصاد العالمي في القرن العشرين إلى آسيا.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك.

المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية للصين

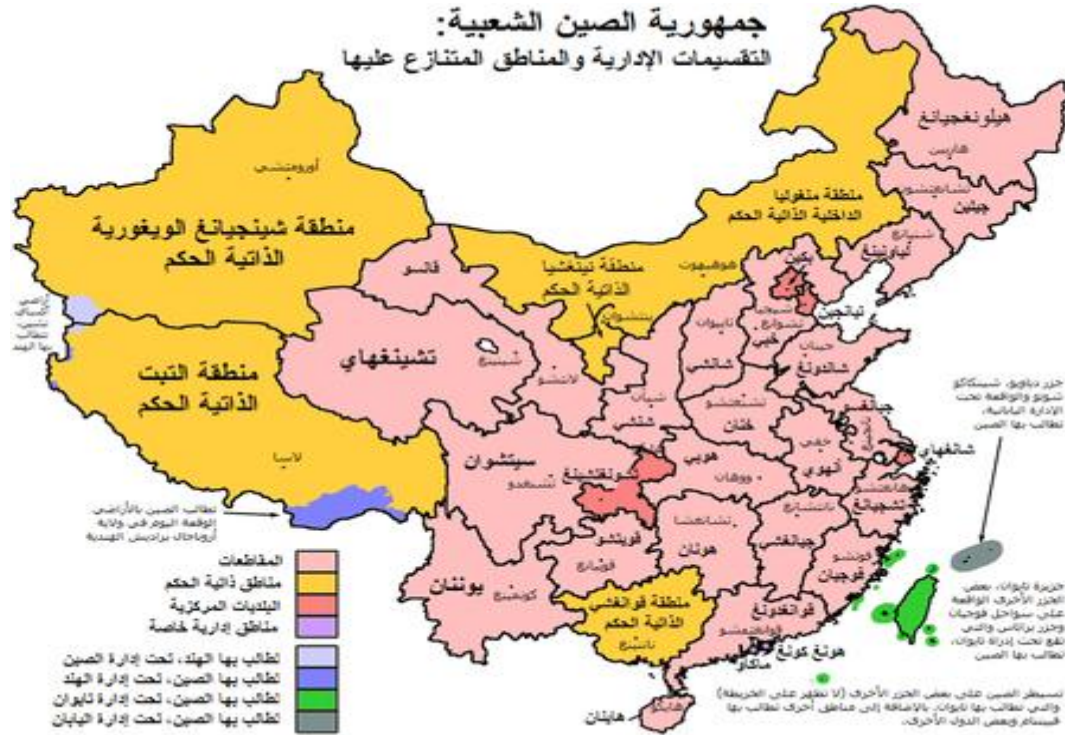
المطلب الأول: جيوبوليتيك جمهورية الصين الشعبية

لما كان المفهوم الجيوسياسي يعني أثر العامل الجغرافي على سياسة الدولة في بيئتها الإقليمية، فإنّ الصورة العامة لموقع الصين في شرق آسيا، حيث تنتشر حولها مجموعة من الدول متفاوتة القوة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، يشير إلى المشهد الجيوسياسي العامل للصين، فروسيا وكوريا الجنوبية واليابان في الجوار الشمالي والشرقي لدولة الصين، والهند تحيطها من الغرب والجنوب، ولهذه الدول استثمار عالمي وأدوار سياسية عالمية مؤثرة في التفاعلات السياسية الدولية والإقليمية. كما تدور في فلك كل منها مجموعة من الدول الصغيرة المجاورة وتتجاذب النفوذ فيها مع دولة الصين، مثل ميانمار وتايوان والنيبال وفيتنام وكمبوديا وبعض جزر البحر الصيني، وهناك قضايا ومشكلات سياسية واقتصادية وعرقية مع هذه الأطراف لم تحسم بشكل نهائي، فهي إمّا قضايا مؤجلة، أو ساكنة إلى حين. تزداد البيئة المحيطة بالصين تعقيدا يوما بعد يوم، وتمتد استراتيجية التنمية الصينية إلى الخارج بشكل مستمر، وأصبح على الصين أن تتكيف مع التغيرات الجديدة، وأن تتحول إلى فضاء أوسع، فأصبح التوجه البحري أحد الخيارات الضرورية في هذا السياق. ولكنها تواجه عوامل شديدة التعقيد والخصوصية على المستوى البحري، لدرجة أنّ النزاع البحري قد يتحول في المستقبل إلى نقاط ارتكاز وانطلاق بعض الدول من أجل كبح النهضة الصينية. وأصبحت مسألة حماية الحقوق والمصالح البحرية من القضايا الجديدة التي تتناولها الدبلوماسية الصينية. وبما أنّ الصين دولة مركزها أراضي بري، فهي لا تتمتع بتميز جغرافي طبيعي، كذا نطاق تأثير قوتها محدود. كما تفتقر الصين جغرافيًا إلى مناطق فاصلة ومناطق عازلة وسيطة، ونظرًا إلى أنّ الصين دولة كبرى تجمع بين الحدود البرية والبحرية الشاسعة، يمكن القول إنّها تواجه تهديدات بحرية وبرية مباشرة، فالصين ليس لديها سوى مخرج بحري وحيد يؤدي إلى المحيط الهادئ، وهناك بالتالي مساحات واسعة من الأراضي الصينية مغلقة

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

تقريبا ولكن ما يخفف من أثر ذلك هو أن مساحات واسعة من الأراضي الصينية في آسيا الوسطى تلتقي بمناطق في وسط أوراسيا، كما تتميز شرقا بخط ساحلي طويل، وتتصل بحريا بسلسلة من الدول المجاورة، فالصين بذلك تتميز بسيادة برية، ولديها القدرة على توسيع سيادتها البحرية.¹

الخريطة رقم 01: خريطة جمهورية الصين الشعبية



المصدر: <https://2u.pw/ipyy5>

المطلب الثاني: النظام السياسي الصيني وقدرات البناء الاستراتيجي

أولا: النظام السياسي الصيني

إنّ نظام مجالس نواب الشعب هو النظام السياسي الأساسي في الصين. فالشعب الصيني يمارس سلطاته بواسطة المجلس الوطني لنواب الشعب ومجالس نواب الشعب المحلية التي تسن

¹ - ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، وقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي-القيود والفرص (مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2018)، ص.31.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

القوانين واللوائح وتبت في المسائل المهمة جدا على الصعيدين الوطني والمحلي وينتخب الشعب نوابه في المجالس الشعبية عبر انتخابات ديمقراطية فلكل مواطن بلغ من العمر 18 سنة الحق في أن ينتخب ويُنتخب، والانتخابات تنافسية ومباشرة على صعيد المحافظة والناحية ولسنوات عدة، ما فتئت نسبة مشاركة الناخبين تتجاوز 90% في جميع أنحاء البلاد.

ويقوم النظام السياسي الحزبي الصيني على التعاون بين الأحزاب المتعددة والمشاورات السياسية بقيادة الحزب الشيوعي. وإضافة إلى الحزب الشيوعي، يوجد في الصين ثمانية أحزاب سياسية أخرى. وتشارك هذه الأحزاب الديمقراطية، بالتعاون مع الحزب الشيوعي، وهو الحزب الحاكم، على إدارة شؤون الدولة ووضع قوانين الدولة ولوائحها وتنفيذها.

وتلتزم الصين بمبدأ أن جميع الجماعات العرقية متساوية وتطبق نظامًا للحكم الذاتي الإقليمي للأقليات العرقية في المناطق التي تتركز فيها الأقليات العرقية، وقد أنشئت أجهزة حكم ذاتي في هذه المناطق لضمان ممارسة حقوق الحكم الذاتي، بما فيها الحق في سن التشريعات وحق الجماعات العرقية في إدارة شؤونها باستقلالية في مجالات كالإقتصاد والتعليم والعلم والثقافة والصحة.¹

وكجزء من منظومة الدول الشيوعية القائدة، لم تتعرض الصين لما تعرضت له دول منظومة الشيوعية، دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي، في نهاية ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين، حين تعرضت لموجة من التغيرات السياسية والاقتصادية التي قادت إلى انهيار الدول والأقاليم التي كانت تشكل منظومة المعسكر. ولعل السبب في ذلك يعود إلى طبيعة السياسة التدريجية التي أخذت بها الصين منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، إذا استطاعت الصين اتباع

¹ - مجلس حقوق الإنسان، الصين، التقرير الوطني المقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، ص 6، جنيف 2-13 فيفري 2009.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

سياسات اقتصادية ناجحة، تجمع بين النظام الاشتراكي الاقتصادي المسيطر عليه مركزياً، والذي يرفض بصورة شبه مطلقة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وبين بعض عناصر السوق الرأسمالي المفتوح الحر والملكية الخاصة المحددة والمحدودة، بطريقة أدت إلى أن تحتل الصين مرتبة متقدمة ضمن ترتيب الدول الصناعية المتقدمة على المستوى العالمي.¹

ثانياً: قدرات البناء الاستراتيجي

تهتم الصين بالحفاظ على علاقات قوة لتعزيز نفوذها السياسي، وتؤيد الصين التعددية بدلاً من الأحادية القطبية في العالم وفي المنطقة بشكل خاص، وتسعى إلى توسيع مجالات نفوذها السلمية من خلال وساطة النزاعات في المنطقة، وخاصة الحرب السورية، والخلافات التي أدت إلى ابرام الاتفاقية النووية الإيرانية عام 2015، تصل العلاقة بين الصين ودول المنطقة إلى محاولة للتحوط من رهاناتها ضد الهيمنة الأمريكية. من خلال الحزم الاستراتيجي والمرونة السياسية، حيث تريد الصين أن تثبت للشعب الصيني، من الناحية الدبلوماسية، أن الصين لم تعد رجلاً نعم بلقوة عالمية محترمة أنّها تستطيع الحفاظ على توازن استراتيجية مع أوروبا وروسيا والولايات المتحدة في مينا وساحات العالم، لا تشارك الصين في الشؤون الداخلية للبلد ذات السيادة الأخرى ما لم تكن مصالحها الوطنية أو الاقتصادية في خطر مثل المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الأرض في لبنان، وتمركز مستشارين عسكريين في سوريا، مع الاحتفاظ بأسطول في خليج عدن لدعم مهمة مكافحة القرصنة في البحار العربية. وتقوم بدوريات في الأساس قبالة الساحل الصومالي كجزء من حملة لمكافحة القرصنة بتفويض من الأمم المتحدة.²

¹ - ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، مرجع سابق، ص. 31.

² - سيد محمود علي غنيم، "استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، م. 21، ع. 04، جامعة بور سعيد، (2020)، ص. 385-359.

المبحث الثاني: جيواستراتيجية إقليم آسيا-الباسيفيك

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لإقليم آسيا-الباسيفيك

فيما يخص أهمية الإقليم فإنّ النمو السريع لدى الدول وخصوصاً في شرق آسيا وجنوب شرقها وأنّ معظم القوى الكبرى تقع ضمن هذا الإقليم والتي تكسب امكانيات اقتصادية أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، اليابان، الصين وكوريا الجنوبية وبأقل درجة كوريا الشمالية وسنغافورة وإندونيسيا وتايلاند وأستراليا ونيوزلندا،¹ تحتوي هذه المنطقة على 7 من أصل 10 دول من حيث أكبر عدد للسكان في العالم وتشمل الصين والهند، الولايات المتحدة الأمريكية، إندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، اليابان. يقدر عدد سكان منطقة آسيا المحيط الهادئ 4.5 مليار نسمة حسب إحصائيات سنة 2015 أي ما يعادل 61% من سكان العالم.

حاليًا تمثل أربعة من عشرة أقوى الدول الاقتصادية العالمية هي: الولايات المتحدة والصين واليابان والهند و58% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. وتمثل المنطقة الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي العالمي، فإنّها تساهم بنسبة 95% من الشاي و80% من الأرز والفسق، بالإضافة إلى 70% من البقوليات. كما أنّها تساهم من 40 إلى 60 % من القمح، الذرة، قصب السكر والقطن.²

¹ - اركان محمود احمد الخاتوني، مرجع سابق، ص. 57.

² - V.S. Rao ,N.T. Yaduraju and others, **Weed Science in the Asian-Pacific Region** (India: Indian Society of Weed Science),2015, available at: <https://2u.pw/Y9vKq>

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

خريطة رقم 02: جيواستراتيجية اقليم آسيا-الباسيفيك



المصدر: <https://2u.pw/oR5vC>

إنّ طبيعة الرابط الجيواستراتيجي في هذه المنطقة رابط بحري يشكله المحيط الهادي وبحاره، فإنّ دراسة الجغرافيا السياسية للصين يمكن أن تكون تفسيراً لمدى أهمية إقليم جنوب شرق آسيا، وتمتد دول الإقليم من الحدود الجنوبية الغربية للأراضي الصينية إلى بحر الصين الجنوبي، لتشكّل دول جنوب شرق آسيا حزاماً فاصلاً بين الجزء الشرقي للصين -المطل على المحيط الهادي- وجزءها الغربي فتشغل بذلك جزءاً مهماً من الجانب البحري للصين الذي يتمثل في بحر الصين الجنوبي، والذي يتضمن سواحل شرقي آسيا وجزر الهند الشرقية وأستراليا غرباً، ومن هنا جاءت تسمية آسيا-الباسيفيك لتشمل جميع الدول المطلة على الجانب الغربي من محيط الهادي، بالإضافة إلى أهميته من حيث كونه معبراً رئيسياً للسفن الكورية واليابانية، وخاصة الصينية كون الثلاث دول المذكورة دول ذات اقتصاديات تمتاز بنموها المتسارع واعتمادها على النقل البحري كأسهل وسيلة وأقلها تكلفة لنقل البضائع وممارسة نشاطها البري.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

يعتبر جنوب شرق آسيا معبرًا استراتيجيًا للصين وذلك باعتبار أن موانئه أقرب طريق تجاري للصين مع بقية العالم والشرق الأوسط، أوروبا وإفريقيا لما تناله موانئها من مميزات كالموقع الجغرافي، المياه الدافئة، المضائق المائية كمضيق ملقا، مضيق سوندا، وتوكين التي ساهم التصاعد السريع للحركة التجارية للصين في الرفع من أهميتها.

يربط إقليم جنوب شرق آسيا من خلاله طريق الحرير البحري بين الاقتصاد الصيني واقتصاديات العالم بمبادلات تجارية ومشاريع بنية تحتية كما أن مشروع الحزام ينطلق من الموانئ الصينية لمدينتي فوجيان وغوانزو إلى كوالالمبور عبر مضيق ملقا كأهم منطقة عبور في الإقليم، وهنا يعتبر إقليم جنوب شرق آسيا الأساس البحري للتجارة الصينية من خلال المسار الذي تتخذه الصين في مشروعها المعلن "طريق واحد حزام واحد" كما أن سرعة نموها الاقتصادية تفرض عليها، زيادة الاعتماد على الدول المجاورة من أجل تأمين أمنها الاقتصادي والطاقوي عبر أقرب معابرها "جنوب شرق آسيا" من الناحية البرية أو البحرية إلا أن الاعتماد المطلق على مضيق ملقا دفع بالصين إلى الاعتماد على دول الجوار.¹

المطلب الثاني: البيئة الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

يمر إقليم آسيا-الباسيفيك بتغيرات هائلة، ذلك نتيجة لتسارع مستويات النمو الاقتصادي والمنافسة، جنباً إلى جنب مع مستويات عميقة من التكامل الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى التغيرات الديموغرافية في بعض دول الإقليم، وتصاعد القومية ونمو الوعي العام تجاه الأحداث الشائكة التي تقع على حدود هذه الدول.

¹ - Earth rights. The Burma-China Pipelines s, in Situation Briefer, No.01, 2011, available at: <https://2u.pw/ZOSZm>

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

وتتمثل العوامل التي ستؤثر على تطور البيئات الأمنية المختلفة في إقليم آسيا والمحيط الهادي

خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة في:¹

أولاً: طبيعة الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي: إنّ السلوك الخارجي للدولة يتأثر بطبيعة متغيراتها الداخلية، فالدول القوية والمستقرة، والتي لديها علاقات قوية مع جيرانها ومع العالم الخارجي، قد تكون قابلة أكثر لتفعيل مزيد من التعاون الدولي وتنمية العلاقات مع الدول الكبرى، إلاّ أنّه تحت ظروف محددة مثل ظهور قيادة متطرفة قد تدفع تلك العوامل الدولة إلى مواجهة الدول الأخرى بما يهدد الاستقرار وآفاق التعاون. كما يتأثر هذا السلوك أيضاً بعوامل اقتصادية وديموغرافية، زيادة على الأفكار والقيم والمصالح الاجتماعية، وشرعية المؤسسات التي تتوسط في حل النزاعات المجتمعية، وكذا بسياسات الفاعلين المحوريين داخل الإقليم فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية وتايوان مثلاً، ونزاعات الحدود البحرية، فكل تلك العوامل تؤثر في تحديد طبيعة سلوك الدولة الخارجي بأن ينحوتجاه التعاون أو الصراع.

ثانياً: الإنفاق الدفاعي والقدرات العسكرية للدول: إذ أنّ لتلك العناصر تأثير كبير على علاقات التعاون والمنافسة داخل إقليم آسيا-الباسيفيك، فارتفاع معدلات الإنفاق الدفاعي للدول وكذا تعزيز قدراتها العسكرية المختلفة وتنويعها، من شأنه أن يهدد أو يردع الدول الأخرى، لكن تعتمد طبيعة ودرجة ذلك التأثير ليس فقط على حجم القدرات الكلية للدولة، بل أيضاً على نوعيات القدرات العسكرية التي تحوزها، وما قد تشير إليه تلك القدرات فيما يتعلق بأهداف الدولة القومية والعابرة للحدود، وكذلك عقيدتها العسكرية، واتجاهات استخدامها للقوة.

¹ - باسم راشد، "تقييم استراتيجي: الصراع والتعاون في إقليم آسيا والمحيط الهادي"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تم نشره في: 16 جوان 2015، تم الإطلاع بتاريخ: 22 سبتمبر 2021، متاح على الرابط: <https://2u.pw/8si4l>

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

ثالثاً: الأهداف القومية والعابرة للحدود، والعقائد العسكرية واتجاهات استخدام القوة: تمثل هذه العوامل، بجانب العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية بين الدول، العناصر الأساسية للسياسات والتصورات التي ستشكل مستقبل البيئة الإقليمية الأمنية، وآفاق الصراع والتعاون، حيث كلما تناقضت أهداف الدول مع بعضها في ظل عدم تساوي القدرات العسكرية، كلما كان الاتجاه نحو الصراع أقرب من التعاون، فيما لو زادت القدرات الاستراتيجية للدول وتم استخدام القوة فقط للردع لا لتصعيد الصراع، مع تسخير الأدوات السياسية والدبلوماسية للتنسيق فيما يتعلق بالسياسات والأهداف القومية للدول، فإن احتمالات التعاون تكون أكبر من الصراع.¹

رابعاً: العلاقات الثنائية والمتعددة بين الدول: تلعب القيم والمعتقدات والمصالح السياسية والاقتصادية والدبلوماسية بين الدول دوراً مهماً في التأثير على السياسات الأمنية طويلة المدى، والتي تشمل: التحالفات الرسمية والعلاقات الأمنية، والترتيبات الأمنية الجماعية، والعلاقات المتجذرة في الذاكرة التاريخية للدول. وقد تساهم مثل تلك العلاقات والهياكل المستقرة في تشكيل الإدراك الحسي والمعتقد الذي يشكل الأهداف القومية الدائمة والمذاهب العسكرية، واتجاهات استخدام القوة، وكذلك التأثير في اتجاهات التسليح والإنفاق الدفاعي وغيرها.²

المبحث الثالث: مقومات الدور الصيني في إقليم آسيا-باسيفيك

تدرك الصين أهمية إقليم آسيا-باسيفيك ولذلك تصنفه ضمن مجال مصالحها الاستراتيجية الحيوية، ومن بين أهم مجالات المصالح الصينية هناك تتمثل في بحري الصين الشرقي والجنوبي، إذ لا إمكانية لرسم معالم آسيا المحيط الهادي بدون حسم النزاعات في هذين البحرين، ففي كل بحر منهما

¹- Michael D. Swaine, Nicholas Eberstadt and others, *Conflict and Cooperation in the Asia-Pacific Region: A Strategic Net Assessment* (Washington, Carnegie Endowment for International Peace, April 2015), pp.286.

²- Ibid.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

تمتلك الصين مصالح استراتيجية واقتصادية كبيرة، وهي فاعل أساسي في لعبة التموضع الاستراتيجي هناك.

المطلب الأول: مقومات الصعود الصيني في منطقة آسيا-الباسيفيك

أولاً: المقوم الجغرافي:

جغرافياً، وعلى امتداد الإقليم الذي تتواجد فيه، تشغل الصين مساحة 906 مليون كم مربع، وتحتل بذلك المرتبة الثالثة في العالم من حيث المساحة، بعد روسيا وكندا، وتقع شرق آسيا، ويبلغ تعداد سكانها 1.409517 مليار نسمة حسب إحصاء 2017.¹

ظلت السيطرة على المحيط الهادئ خاصة على بحري الصين الشرقي والجنوبي تشكّل طموحاً استراتيجياً للقوى الكبرى على مرّ العصور؛ فهو يمثل الظاهرة البحرية المهيمنة جيوسياسياً على مجمل منطقة جنوب شرق آسيا لإطلاله على جنوب الصين وشمال إندونيسيا وشرق فيتنام وغرب ماليزيا. ويضم بعض الممرات الاستراتيجية المهمة التي تتحكم بالنسبة الأكبر لحركة الملاحة البحرية الدولية كمر سوندا الذي يصل جنوب شرق آسيا بأستراليا وممر لومبوك الذي يربط إندونيسيا بالمحيط الهندي، لكن يبقى الممر الأهم هو ممر ملقا الذي يربط المحيط الهادئ بالهندي حيث يمر نحو 91 % من ناقلات النفط في طريقها من الشرق الأوسط إلى شرق وجنوب شرق آسيا وكذلك أكثر من نصف سفن شحن التجارة الدولية.

ثانياً: المقوم الاقتصادي:

لقد ازدادت الأهمية الاستراتيجية للمحيط الهادئ بحيث بات من نافل القول: إنّ من يمتلك موطئ قدم أو على الأصح مرسى باخرة فيه سيكون قادراً على الإسهام في تحديد وصياغة مستقبل

¹- ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، مرجع سابق، ص.55.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

الأوضاع الدولية سياسيًا واقتصاديًا خلال المرحلة القادمة. فقد اكتسبت منطقة آسيا-الباسيفيك خلال السنوات الأخيرة مزيدًا من الأهمية الاستراتيجية باعتبارها من أكثر مناطق العالم ديناميكية بعد انتقال مركز الثقل الاقتصادي إليها، وبعد أن أصبحت أحد المحركات الأهم في الاقتصاد العالمي. فوفقًا لتوقعات بنك التنمية الآسيوي سينمو الناتج المحلي لآسيا من 11 تريليون دولار الآن إلى 211 تريليون دولار عام 2050.¹

ثالثًا: المقوم الدولي:

حيوية منطقة آسيا-الباسيفيك للقوة الصينية الصاعدة ودورها الحاسم في تحديد مستقبل الصعود الصيني إقليميًا وعالميًا، إذ يشترك في تفاعلات المنطقة عددا من القوى الديناميكية والمؤثرة إلى جانب الصين، مثل الولايات المتحدة وروسيا واليابان ودول آسيان وحتى أستراليا. يشكل بحري الصين الشرقي والجنوبي مكونًا جيوسياسيًا هامًا في استقرار منطقة آسيا-الباسيفيك، بالنظر لموقعها المسيطر على أهم طرق المواصلات البحرية العالمية، واكتناز مخزونات طاقوية هامة، ودخول الدول المطلة على البحرين في نزاعات معقدة، وادعاءات متضاربة متشابكة. تركز الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا-الباسيفيك على مدى قدرتها على تحقيق مكاسب اقتصادية وجيوبوليتيكية أمام منافسيها الإقليميين على البحرين المنسوبان للصين بشقيهما الشرقي والجنوبي.

بحر الصين الشرقي يشكل واجهة الصين على عدوها التاريخي اليابان، والصراع على مجموعة الجزر هناك، هو امتداد لنزاع طويل ممتد تاريخيا، وهو أيضا عامل مؤثر في رسم الملامح المستقبلية لخريطة القوى والتوازنات الاستراتيجية هناك.

¹ عزت شحرور، "الصين ونزاعات المحيط الهادئ الأسباب والمآلات"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص.ص. 04-05.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

في بحر الصين الجنوبي تتجلى صورة الصين كقوة إقليمية مصممة على بسط نفوذها في أهم ساحة تنافس جيوسياسي بالنسبة لها في القارة الآسيوية، فاعتمادًا على مآلات النزاعات المشتعلة هناك لكسب موطئ قدم في جزر سبراتلي وباراسيل، تتحدد مدى قدرة الصين على تحويل قناعاتها الجيوبوليتيكية إلى حقائق ميدانية، من خلال فرض منطقتها التوسعي في تلك الجزر، والاستحواذ على أكبر قدر من ثروات المنطقة، ومنع الولايات المتحدة من استغلال هذه النزاعات وحالة التوجس لدى جيران الصين الإقليميين، لفرض تطويق أو سياسة احتواء تجاه الصين بخنقها اقتصاديا وعسكريا من خلال السيطرة على طرق المواصلات في المنطقة، والتي تمثل شريان الحياة للبر الصيني.¹

المطلب الثاني: الدور الصيني في قارة آسيا-الباسيفيك

أولاً: تطور العلاقات الصينية مع جنوب شرق آسيا

تميز الدور الصيني بعد الحرب الباردة بغلبة الاقتصاد على بقية الدول بعد مكان المعيار السياسي هو المحدد الأساسي في الدور الصيني في جنوب شرق آسيا ففرضت على الصين أن تجد من التدخلات المباشرة في المنطقة وتحويل النظم السياسية القائمة وتحسين العلاقات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا هذا بعد عدم الاستراتيجية الصينية الي تصدير الثورة الاشتراكية، كما تلعب الصين دورا أساسيا في جنوب شرق آسيا فهي عضو في أكبر تجمع إقليمي (آبيك).

أما من الناحية السياسية فوجود الجالية الصينية في جنوب شرق آسيا بنسبة أكثر من 50 مليون وهذا يزيد من قوتهم سواء اقتصاديا أو سياسيا حيث حافظت الجالية الصينية على تقاليدها ولم يتم إندماجهم في الدول التي أقاموا فيها (23,7% من سكان في ماليزيا، 15% من سكان بروني، 76,8% في سنغافورة و14% في تايلاند، 1% من سكان كمبوديا وحوالي 299 ألف لاجئ صيني في كل من

¹ - عبد القادر دندن، "مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي"، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ع.01، جويلية 2019، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/z73h0> ص.ص.17-18.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

ميانمار، لاوس، فيتنام) وبالتالي مرت العلاقات الصينية مع دول الجوار ودول جنوب شرق آسيا بمرحلتين: مرحلة الحرب الباردة ومرحلة ما بعد الحرب الباردة.¹

في 1967 عرفت القارة نهضة أمم جنوب شرق آسيا مع كل من ماليزيا سنغافورة، إندونيسيا، الفلبين، وتايلاند أدى إلى خلق كتل اقتصادي قام على أنقاض حلف جنوب شرق آسيا، هذا الأخير الذي كانت المسوغات فيه أمنية وهذا سنة 1954، حيث نرى أن حلف جنوب شرق آسيا اهتم بالشؤون الأمنية والعسكرية، لكن فشل هذا الحلف خاصة في مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أدى إلى قيام رابطة أمم جنوب شرق آسيا "آسيان"، لكن قيام هذه الرابطة كان بمبادرة داخلية، عكس الحلف الأول الذي كان بمبادرة غربية، وكانت هذه الدول تخشى من الضغط الإيديولوجي والسياسي للصين والاتحاد السوفييتي، ويمثل الحلف بذلك طريقاً إضافياً إلى مزيد من المواجهة مع هذه الدول، فهي من ناحية تأخذ بالتشاور فيما بينها والتعاون، ومن ناحية أخرى كانت تطلب المساعدة من الدول الغربية في الأمور الأمنية والعسكرية، خاصة الولايات المتحدة واليابان الحليف لأبرز للولايات المتحدة في شرق آسيا كان هذا الدعم موجة في إطار علاقات ثنائية مع دول الفلبين وتايلاند وهذا في شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية.²

ثانياً: التحول في العلاقات بعد الانعطاف الاستراتيجي

لقد كان للنهج الذي اتبعته الصين مع الرئيس الصيني السابق "دينج شياو بينج" تأثير كبير يفوق تأثير نهاية الحرب الباردة على العلاقات مع دول المنطقة والجماعة الدولية عامة، لكن نهاية الحرب الباردة كانت المكمل للتحول، ودفع العلاقات الصينية مع دول الجوار للأحسن وهذا راجع للعوامل التالية:

¹ - عومار بلحري، دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008، ص.ص. 51-52.

² - عومار بلحري، المرجع نفسه، ص. 38.

أ. انهيار الاتحاد السوفياتي ترك فراغا أدى بالقوى الإقليمية لمحاولة ملئ هذا الفراغ، وهذا ما

برز في التسلح المفرط الذي تبنته المنطقة، حيث احتلت دول جنوب شرق آسيا المرتبة الثانية

بعد الشرق الأوسط وبلغت نسبة 23% من المشتريات العالمية من الأسلحة سنة 1995.

ب. التغير في القدرات الاقتصادية لمعظم دول المنطقة ذلك في ظرف قياسي.

ج. الانسحاب العسكري الجزئي للولايات المتحدة، وهذا شكّل فراغاً أمنياً.

والغرض منها توسيع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لدول أخرى والتقرب أكثر في المنطقة، كما عملت

الصين على تطبيع العلاقات مع جميع دول الجوار تقريبا وانفتحت على أكبر دول جنوب شرق آسيا.¹

المبحث الرابع: التوجهات الأمنية الصينية في منطقة آسيا-الباسيفيك

تمثل منطقة آسيا-الباسيفيك أحد الساحات الكبرى من التنافس الأمني والعسكري بين عديد

من القوى الصاعدة والتي تملك كل مقومات القوة للتنافس في إقليم يعد ذو موقع جغرافي وذو أبعاد

استراتيجية هامة، بالإضافة إلى أنّ سعي كل منها إلى تعزيز نفوذه بسبب التحديات الأمنية خاصة الصين

التي لديها عديد المصالح في هذا الإقليم، حيث بعد الحرب الباردة، أدركت الصين أنّه كان من الضروري

إعادة النظر في الاستراتيجية الأمنية بطريقة دمجها في التفاعلات السياسية، لذلك بدأت في تطوير أكثر

استراتيجيات إدارة الصراع كثافة بمحتوى جديد لا يعتمد كثيراً على المواجهة مثل إنّها تعتمد على

إقناع الآخر بقوة الصين وموقعها الإقليمي، ويبقى أنّ هذه السياسات التي تتبناها الصين من خلال

نهجها الأمني الجديد، لها تداعيات كبيرة للغاية ومهمة فيما يتعلق بمصالح واستراتيجية موازنة هيمنة

الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك.

وكقوة صاعدة عظيمة، تواجه الصين فرصاً جديدة وتحديات جديدة لسياساتها الشؤون

الخارجية وخاصة في منطقة آسيا-الباسيفيك على الرغم من أنّ القادة مشغولون بشأن القضايا

¹ - المرجع نفسه، ص. 40.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

الاقتصادية والسياسية المحلية، لكنها تدرك أنّ البرنامج يعتمد التحديث الناجح على بيئة خارجية سلمية.

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، لم تواجه الصين أي تهديدات خارجية صريحة برغم من ذلك هي على أي حال مثل البلدان الأخرى في المنطقة، يواجه مستقبلاً غامضاً، لا سيما في مواجهة الولايات المتحدة، اليابان وروسيا وكوريا الشمالية والجنوبية والعلاقات فيما بينها.¹

المطلب الأول: علاقة الصين بالمنظمات الاقليمية في آسيا

أولاً: رابطة أمم جنوب شرق اسيا (آسيان) Association of Southeast Asian Nations

نشأت رابطة أمم جنوب شرق اسيا (آسيان) في عام 1967م، ويتكون من عشر دول "سلطنة بروناي وكمبوديا، اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة ، لاوس والفلبين، فيتنام، بورما، ميانمار" نمت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) لتصبح واحدة من أكثر التكتلات الاقتصادية والتجارية تأثيراً في العالم، وعلى مدار العقدين الماضيين، حققت الدول الخمس المؤسسة للجمعية نموًا اقتصاديًا مثيرًا للإعجاب، تعد البلدان واحدة من أكبر مصدري ما لا يقل عن خمس سلع زراعية، حيث تصدر تايلاند وفيتنام 60% من تجارة الأرز العالمية ، والتي تقدر بنحو 11 مليون طن.²

ولعدد من الأسباب الأخرى، اتجهت آسيان إلى تفعيل عملها وصياغة أهداف جديدة حول أبعاد الأمن، كجزء فاعلا بعيداً عن المنافسات المستمرة، ومن الأسباب التي دفعت الرابطة على صياغة أهداف أمنية نذكر:³

¹ طيب جميلة، "التوجهات الجديدة لسياسة الخارجية الصينية"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، ع.05، جامعة بونعام، خميس مليانة، 2015، ص.397.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر (القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر، 2003)، ص.135.

³ أركان محمود احمد الخاتوني، مرجع سابق، ص.198.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

1. ظهور الصين قوة إقليمية.
 2. اندفاع بعض دول الإقليم إلى تبني سياسات خاصة للأمن والدفاع.
 3. بروز الخطر الفيتنامي الصاعد.
- بدأت علاقات آسيان مع الصين بشكل كبير خلال العقد الماضي (1991) لسنوات عديدة، اتّسمت العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وجنوب شرق آسيا بانعدام الثقة والتحفظات المتبادلة، حيث دعمت الصين الأحزاب الشيوعية في دول المنطقة، لدى الصين أيضًا مطالبات متداخلة في بحر الصين الجنوبي مع أربعة أعضاء في آسيان (بروناي وماليزيا والفلبين وفيتنام) حيث ازدادت المخاوف بسبب التوترات التي عرفتتها سياسة الصين في مضيق تايوان.
- منذ عام 1997، حافظت الصين على علاقات أوثق مع منطقة آسيان، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وقعت الصين وآسيان بروتوكولات في مجالات مثل تنمية الموارد البشرية والصحة العامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والبيئة والثقافة.
- وفي قمة آسيان والصين في نوفمبر 2002، تقوم في المجال السياسي بتنفيذ الاعلان المشترك والتعاون في مسائل الأمن غير التقليدية وكانت الصين من أوائل دول آسيان التي قامت بالحوار المشترك والانضمام الى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب آسيا التي تم انعقادها في أكتوبر 2003 في مدينة بالي، وتم اعتماد التعامل بين الدول الأعضاء في جنوب بحر الصين عام 2002 وقع الجانبان اتفاقيات تشمل إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي ووثائق تغطي التهديدات الأمنية غير التقليدية، والتعاون الاقتصادي، والتعاون الزراعي وذلك بعد التوقيع على الاعلان المشترك بخصوص الشراكة الاستراتيجية للسلام والازدهار في قمة آسيان عام 2003 والذي يعالج مجموعة واسعة من القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

في أكتوبر 2016، عقدت اجتماعات بين آسيان والصين في مدينة نانج لتقييم الإنجازات السابقة وتحديد الاتجاهات المستقبلية للعلاقات بين آسيان والصين وبمناسبة مرور 15 سنة، صدر بيان مشترك لإعادة التأكيد على الشراكة الاستراتيجية¹.

وتعد الصين أكبر شريك تجاري آسيان منذ 2009، وتعد آسيان ثالث أكبر شريك تجاري للصين منذ 2011 بقيمة 192 مليار دولار، فهذه الرابطة إحدى أدوات الاستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية والتعاون والحفاظ على الأمن الإقليمي².

ثانياً: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسيفيك (آبيك) Asia Pacific Economic Cooperation (APEC)

في 1989 ظهر المنتدى التعاون الاقتصادي الذي يضم قوى اقتصادية كبرى تسيطر على نحو 50% من التجارة العالمية في منطقة المحيط الهادي.

يضم 21 عضواً، 16 عضو من الساحل الغربي الآسيوي للمحيط الهادي (اليابان، كوريا الجنوبية، روسيا الاتحادية والصين، تايوان، هونغ كونغ والفلبين، بروناي، سنغافورة، إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، فيتنام، أستراليا، نيوزيلندا، وبابوا غينيا الجديدة) و 5 دول من الساحل الشرقي الأمريكي للمحيط الهادي (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، بيرو والتشلي).

يعود انشاء هذا المنتدى لغرض تعزيز التعاون الإقليمي الأمني والاقتصادي وكذا السياسي³، ويهدف هذا المنتدى إلى توسيع برامج التجارة والاستثمار بين دول الأعضاء.

¹ - Frank Frost, "ASEAN's regional cooperation and multilateral relations: recent developments and Australia's interests", published in: (9 October 2008), consultation date: 08/10/2021, available in: <https://2u.pw/ELIO9>

² - أركان محمود احمد الخاتوني، مرجع سابق، ص. 201.

³ - مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص. 200.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

أ. اقتصار الموانع والقيود على حركة رأس المال والبضائع بين الأعضاء.

ب. الحفاظ على مستوى نمو المنطقة، والمساهمة في النمو العالمي¹.

في 1991 انضمت الصين إلى منتدى الباسيفيك لتحقيق التوازن الاستراتيجي، حيث تمثل أكبر اقتصاد بين أعضاء المنتدى والدولة الآسيوية المؤهلة استراتيجيا والقوى العظمى في المستقبل وذلك على أساس مبدأ التعاون والتبادل.

في مؤتمر سوبيك بالفلبين 1996 طرح الرئيس الصيني السابق (جيانغ تسه مين) باحترام خصوصيات لأعضاء، تأكيد التقدم الايجابي والانفتاح وإتباع مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة، وتسعى الصين إلى دور مركزي في المنتدى وذلك للاستفادة من الترتيبات الأمنية والطمأنينة دول الإقليم ودول العالم بأن دورها إيجابي وصعودها سلمي وتجسدت تأثيرات المنتدى على النحو التالي:

- تعظيم مصالح الصين الاقتصادية في منطقة آسيا-الباسيفيك.
- التعاون مع المنتدى يعد قوة دافعة لعملية الإصلاح الداخلي في الصين.
- تعزيز التبادل السياسي مع لأعضاء لأخرين فرصة لدفع التعارف بين الصين والأعضاء والتعريف بسياساتها الخارجية².

¹ - أحمد محمد أحمد عبد الله، APEC Organization، جامعة القاهرة، 2015، نقلا عن الرابط التالي: <https://shortest.link/1i7b>

تم الاطلاع بتاريخ 06 أكتوبر 2021، ص.03.

² - مؤيد يونس، أدور القوى الآسيوية الكبرى، مرجع سابق، ص.ص.203-204.

خريطة رقم 03: منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا-الباسيفيك "أبيك"



المصدر: صادق أمين، محمد بلغيشة، "التكامل الإقليمي العابر للقارات في ظل الإقليمية المفتوحة نموذج منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادي APEC"، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديموقراطي العربي، ع.09، جويلية 2021، ص.96.

ثالثا: منظمة شنغهاي للتعاون (Shanghai Cooperation Organization (SCO)

تأسست منظمة شانغهاي للتعاون (SCO) كرابطة متعددة الأطراف لضمان الأمن والحفاظ على الاستقرار عبر الأنحاء الشاسعة لأوروبا وآسيا، وتوحيد الجهود للتصدي للتحديات والتهديدات الناشئة، وتعزيز التجارة فضلاً عن التعاون الثقافي والإنساني والأمني.

أنشئت في 15 جوان 2001 بمدينة شنغهاي الصينية من قبل كل من الصين وروسيا وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، أما الهند وإيران ومنغوليا منحتهم صفة مراقب،

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

عرفت المنظمة عدة موجّهات خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتي تمثلت أبرزها المشكلات الحدودية ومواجهة الحركات الدينية الإسلامية المعارضة.¹

نستخلص أهم أهداف منظمة شنغهاي فيما يلي:

- أ. حل المشكلات الحدودية بين دول الأعضاء.
- ب. تسهيل التعاون في مجالات التجارة والتكنولوجيا والثقافة وباقي المجالات.
- ج. تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار بين أعضائها.
- د. العمل على توفير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.
- هـ. العمل على تحقيق الأمن والسلام والاستقرار الإقليمي، من خلال التهديدات الأمنية المحدقة بالمنطقة.²

لقد لعبت الصين كثيرًا في المبادرة بالدعوة لإنشاء منظمة التعاون الإقليمية وهذا مهم في تاريخها الدبلوماسي، حيث تبين الصين بأنها أقل مواجهة وأكثر تحضرًا بالمنظمة أحد التوجهات المهمة وجزء مهم من الاستراتيجية الخارجية للصين.

تسعى الصين إلى تعزيز دورها في منظمة شنغهاي للقدرات العسكرية التي يمكن أن تستمدّها من روسيا، بعد أن فرض الغربيون حظرًا على بيع الأسلحة الهجومية للصين عام 1989، كذلك ضمان مواردها الحيوية وضمان التعاون مع روسيا في مجال الطاقة، الذي يعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية للصين، وتحويل هذه المنظمة إلى حصن ضد النفوذ المتزايد للولايات المتحدة في المنطقة.

¹ - باهر مردان، "علاقة الصين مع المنظمات الإقليمية"، الصين 2015، نقلا عن الرابط التالي: <https://www.academia.edu> تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 أكتوبر 2021، ص. 02.

² - سمير حمياز، "التعاون الروسي - الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية: "منظمة شنغهاي نموذجًا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م. 09 ع. 02، 2020، ص. 160.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

من كل هذا، يبدو أنّ وظائف منظمة شنغهاي قد تحولت تدريجياً من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية إلى الوظائف السياسية والأمنية ثم العسكرية، وستستمر في التوسع بمرور الوقت، متأثرة بالتغيرات والتطورات التي تحدث في المنطقة، البيئية الدولية والإقليمية.¹

المطلب الثاني: المصالح الصينية في منطقة آسيا-الباسيفيك

تعتبر منطقة آسيا-الباسيفيك مجالاً حيويًا لصراع عدد من القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة وروسيا، الصين، اليابان، أستراليا، فرنسا وبريطانيا، ودول آسيا، نظرًا لحيوية موقع المنطقة الرابطة بين كتل قارية متمثلة في القارة الآسيوية والأمريكيتين وأوقيانوسيا، وتدرك الصين هذه الأهمية ولذلك تصنفها ضمن مجال مصالحها الاستراتيجية الحيوية، وأهم مجالات المصالح الصينية هناك تتمثل في بحري الصين الشرقي والجنوبي، إذ لا إمكانية لرسم معالم آسيا-الباسيفيك بدون حسم النزاعات في هذين البحرين، ففي كل بحر منهما تمتلك الصين مصالح استراتيجية واقتصادية كبيرة، وهي فاعل أساسي في لعبة التموضع الاستراتيجي هناك.²

نجد المصالح الحيوية للصين، سواء في شمال شرق آسيا، حيث الحروب الصينية اليابانية والحرب الكورية، أو في جنوب شرق آسيا نتيجة لرغبة الصين في السيطرة على مصادر الطاقة والممرات البحرية الهامة هناك، وهو ما يجعلها إحدى أشهر مناطق التنافس بينها وبين الولايات المتحدة.³

المطلب الثالث: التحديات الأمنية التي تواجهها الصين في منطقة آسيا-الباسيفيك

بالإضافة إلى الأهمية الجغرافية يحمل الإقليم أهمية عسكرية من حيث الموقع الجغرافي، حيث يبدأ من الحدود الصينية إلى واجهة حدودها الساحلية مما يجعل أي وجود عسكري أو اضطراب

¹ - أركان محمود أحمد الخاتوني، مرجع سابق، ص.ص.213-214.

² - دندن عبد القادر ، مرجع سابق، ص.03.

³ - Lee Hsien Loong, "the Endangered Asian Century: America, China, and the Perils of Confrontation", **Foreign Affairs**, July/ August 2020, Vol. 99, Issue.04, pp.51-64.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

تهديدا للأمن القومي للأراضي الصينية، وأثبتت التدخلات السابقة في القرن العشرين للصين أنها تعتبر إقليم آسيا-باسيفيك جزءًا من منطقة نفوذها خاصة مع الوجود الأمريكي الاقتصادي ، أو العسكري والخلافات المستمرة ببحر الصين الجنوبي¹، لذا فإنّ إقليم آسيا-الباسيفيك يشهد العديد من تحديات واشكاليات أمنية تترك أثر على مسألة الاستقرار الأمني الإقليمي ومن بين هذه التهديدات الأمنية نذكر:

أولاً: التحديات الإقليمية:

1. مكانة بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الأمنية الصينية

بحر الصين الجنوبي South China Sea هو جزء من المحيط الهادئ، ويقع في جنوب الصين غربي الهادئ، ويشمل المنطقة الممتدة من سنغافورة إلى مضيق تايوان، يُعد أكبر بحر في العالم وهو والبحر الأبيض المتوسط بعد المحيطات الخمسة بمساحته 310.000 ميل مربع المقدرة ب 800 ألف كم²، ويربط مضيق تايوان بين بحري جنوب الصين وشرق الصين، والجزء الجنوبي الغربي من بحر جنوب الصين الممتد من خليج تايلند إلى بحر جاوة، يعتبر امتداد واسع مغمور بالمياه يسمى برصيف "سندا ..." وأطول الأنهار التي تصبّ فيه هي أنهار " اللؤلؤ " و "الأحمر" و "ميكونغ" و "تشاو فرايا"، ويُعتبر هذا البحر ثاني أكثر الممرات البحرية على مستوى العالم ازدحامًا بالحركة، حيث يمر عبره ثلث الشحن العالمي. يحاذي بحر الصين الجنوبي العديد من أكثر الدول في قارة آسيا ديناميكية وقوة، وتمثل مياهه جزءا من المحيط الهادي ممتدا من سنغافورة ومضيق ملقا في الجنوب الغربي إلى هونغ كونغ ومضيق تايوان في الشمال الشرقي، وتشكل المنطقة من مئات الجزر والصخور والأرصفة البحرية، ويقع أغلبها في جزر "سبراتلي" و "باراسيل". وقضية السيادة على مناطق في مياه بحر الصين الجنوبي قضية حساسة، فهو يعد واحداً من بؤر التوتر الثلاث الكبرى في شرق آسيا، وهناك تدافع وتزاحم من قبل مختلف المطالبين

¹- Earth rights, Op. Cit, No.01.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

لاحتلال أكبر عدد ممكن من الجزر التي لا يتجاوز حجم بعضها بضع الصخور. وتطالب الدول الآسيوي بالسيادة على مناطق متداخلة منه¹.

2. جزر سبراتلي والتزاعات على جزر بحر الصين الجنوبي:

تتكون جزر سبراتلي من 23 جزيرة و400 من جزر صغيرة، وتقع على بعد 300 ميل بحري جنوب هونج كونج و145 ميل بحري شرق ميناء داننج بفيتنام وسميت الجزر باسم هنري سبراتلي الذي اكتشفها في أواخر القرن 18، وخلال الفترة من 1939-1944 قامت اليابان باحتلال جزر سبراتلي، وفي مؤتمر سان فرانسيسكو سنة 1951 أقرت اليابان تخليها عن أي حقوق لها في الجزر، إلا أنه لم يتم تحديد إلى من ستؤول ملكيته وسيادة الجزر.

وتقع جزر "باراسيل" محل نزاع بين ثلاثة أطراف الصين وتايوان وفيتنام، رغم أن الصين فقط من تحتل هذه الجزر فعلياً منذ 1974، كما تعتبر جزر سبراتلي محل ادعاءات بملكيتها من طرف الصين وماليزيا وبروناي والفلبين وتايوان وفيتنام، ويحتل أغلب أصحاب هذه الادعاءات بعضاً من جزر تلك السلسلة، حيث تحتل الصين سلسلتين منها، وتايوان سلسلة واحدة، والفلبين سلسلتين، وماليزيا سلسلتين، وفيتنام 22 سلسلة، وبروناي لا تحتل أية واحدة منها، ويختلف مدى المناطق التي تدعي كل دولة من الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي أنها تتمتع بالسيادة عليها. تطالب سلطنة بروناي بمنطقتين، هما "لوزا بيبير"، التي تطالب بها ماليزيا أيضاً، و"ضفة ريفيلمان"، بينما تمتلك الصين أكبر المطالبات التي تغطي كامل الإقليم، جزر سبراتلي، باراسيل ومعظم الأجزاء المتبقية من بحر الصين الجنوبي، حيث تؤكد على أن جزر سبراتلي جزء من الصين منذ ألفي سنة، وفي عام 1947 رسمت

¹ - فتيحة بن شعشوع، الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية استراتيجية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2018-2019)، ص.45.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

الصين خريطة من 11 خطأ منقطاً لم يتم تحديدها بدقة وطالبت بجميع الجزر الواقعة في نطاق تلك الخطوط للخضوع للسيادة الصينية.

رغم عدم تصريح إندونيسيا بمطالبتها للجزر إلا أنها تمسكت بالمنطقة الاقتصادية الخالصة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتطالب الفلبين بالسيادة على 8 جزر أما تايوان منذ 1993 تطالب بالجزر انطلاقاً من المبادئ الخامسة التي تعرف بالخطوط المرشدة لسياسة بحر الصين الجنوبي والتي تقر بحق السيادة التايوانية على جزر سبراتلي التي كانت اليابان قد اعادت تلك الجزر بمبدأ "الأرض التي لا مالك لها" (terra nullius).¹

ويلاحظ أنّ التوترات المتعلقة بهذه المناطق المتنازع عليها أخذت في التزايد، وأهم مصادر تزايد هذا التوتر نذكر:

أ. الطلب المتزايد على النفط والغاز من الطبيعي أن يزيد من حدة تنافس الأطراف المتنازعة على ضمان حقوق الموارد.

ب. تزايد الادعاءات حول توسيع مدى المياه الإقليمية تحت غطاء اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار.

ج. تصاعد الروح القومية والوطنية التي تزيد من حدة الحساسية بين الحكومات والشعوب، وفي إدراكاتها ورؤيتها للقضايا المتعلقة بالحدود والسيادة.

د. تزايد القدرات العسكرية الصينية والتي تحولت الى عامل يؤثر على نبرة وحدة الحوار حول الخلافات البحرية الإقليمية.

تتكون منطقة بحر الصين الجنوبي من أكثر من 200 جزيرة، ولكن الجزر الرئيسية الأربعة التي تتمحور حولها النزاعات، هي جزر "سبراتلي" وجزر "باراسيل" وجزر "براتاس" وقطاع "ماكليسفيد".

¹- Danial Livingstone, The spratly Islands: A Regional perspective, *journal of the Washington, Institute of china studies*: fall 2006, Vol.01, N°.02, p.151

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

ولجزر سبراتلي أيضا قيمة استراتيجية، حيث يرى أحد المحللين العسكريين اليابانيين أنّ الدولة التي تسيطر على جزر سبراتلي ستكسب هيمنة إقليمية في الألفية الجديدة، ومن بين مختلف الدول ذات المطالبات في جزر سبراتلي (بروناي، الصين، ماليزيا، الفلبين، تاوان)، وتوجد الصين في أحسن رواق من بين جميع المطالبين الآخرين لتصبح القوة الأولى في آسيا بدون منازع.

ومن المعلوم أنّ الوضع الأمني في بحر الصين الجنوبي وبصورة أخص في جزر سبراتلي أصبحت مرهونة بالصين ومناورتها الأمنية، وفي عسكرة سبراتلي، وبتوظيفها للزعة القومية والوطنية كعامل وعنصر دعم لسياسات النظام السياسي في الصين، فهي تربط السياسة والفكر الوطنيين مباشرة بنزعتها العسكرية وفي الاستراتيجية الأمنية والعسكرية الصينية في آسيا، ومن المهم التأكيد على أنّ الصين هي مركز المنظور الأمني بأكمله في المنطقة، وبقيّة أصحاب المطالبات عليهم التعامل مع قوة الصين الاقتصادية الكاسحة، وتطورها العسكري، ورغبتها المتزايدة في الهيمنة.¹

وتتملك جزر سبراتلي أهمية كبيرة نظرا لعدة اعتبارات أهمها:

1. أنّها من أغنى مناطق الصيد في المنطقة نظرا لغناها بالثروة السمكية.

2. يُعتقد أنّ بها كميات ضخمة من البترول.

3. أنّها تتحكم في طرق تجارية هامة نظرا لوقوعها على خطوط الملاحة البحرية الدولية.²

وبالتالي فإنّ لجزر سبراتلي قيمة استراتيجية، فالدولة التي تتمكن من السيطرة على هذه الجزر ستكسب هيمنة إقليمية، ومن بين كل الدول ذات المطالبات بجزر سبراتلي الصين أصبحت المركز

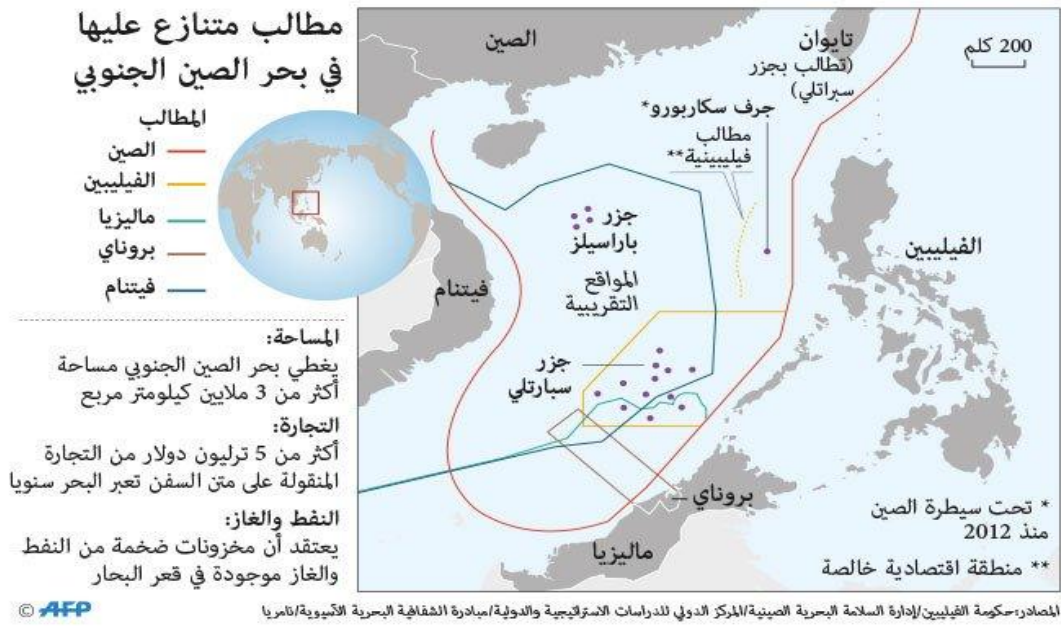
¹ - فتيحة شعشوع، المرجع نفسه، ص.ص. 46-49.

² - نسيم طویل، مرجع سابق، ص. 134.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

المنظور الأمني في المنطقة وذلك بتوظيفها للنزعة القومية فهي تقوم بربط الاستراتيجية الأمنية والعسكرية الصينية في آسيا.

خريطة رقم 04: موقع جزر سبراتلي



المصدر: <https://2u.pw/y0Wvc>

ثانيا: التحديات الدولية:

1. إشكالية الإرهاب:

رغم الاختلاف الشديد في وجهات النظر السياسية حول مفهوم الإرهاب نجد أنّ هناك تقاربًا واضحًا أو تطابقًا في بعض الأحيان بين التعريفات، حيث نلاحظ أنّ البعض قد ذهب إلى تعريف الإرهاب معتمدا على الغرض أو الهدف من الفعل الإجرامي أي أعمال العنف التي ترتكها مجموعات ثورية أو فرد.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

هذا وقد صارت ظاهرة الإرهاب واسعة الانتشار في إقليم آسيا-الباسيفيك، أصبحت البيئة الأمنية في هذا الإقليم محفز بحركات ومنظمات إرهابية ذات طابع انفصالي أو تمردى وما يقوى هذي المنظمات هو التعاون العميق مع بعضها البعض¹، فإن للصين دور في محاربة الإرهاب خاصة بعد أحداث 2001 أضفى بعدا جديدا علي الدور الصيني وعلي سياستها الخارجية وهذا ما دفعها إلى التعاون مع الولايات المتحدة أدركا بالأخطار التي يمكن تطأ الأرض الصينية لاسيما وأن لديها حركات انفصالية متمثلة في إقليم تركستان الشرقية إلى جانب إدراكها هشاشة وضعها الأمني وضعفه بسبب انتشار مصالحها العالمية وتعرضها للخطر، لذلك إشكالية الإرهاب ستبقى من أكثر التهديدات الأمنية الإقليمية والعالمية خطورة على الاستقرار الإقليمي الدولي وذلك بسبب تعقيد متغيراتها، واختلاف أنماطها².

2. إشكالية البرامج النووية:

بعد الحرب الباردة عرفت منطقة آسيا-الباسيفيك سباق مخيف نحو تسليح نووي وهذا شكل حالة رعب لدول المنطقة ولا يمكن لأي بلد أو أية منطقة في العالم أن تعفى منه، ومن بين أهم القوى في المنطقة الصين حيث تملك هذه الأخيرة ترسانة نووية واستراتيجية هجومية ودفاعية محددة تكفي لردع اليابان والقوة النووية الأمريكية.

تُعد قضية البرنامج النووي إحدى القضايا الإقليمية التي طالما استحوذت على اهتمام صانعي القرار في الصين، كما لديها مبادئ واضحة لمعالجة هذه القضية منذ عام 2002، وقد تعاونت مع الولايات المتحدة لتشجيع كوريا الشمالية على الانخراط في شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية وعليه، فإن قضية البرنامج النووي الكوري ستبقى من أهم العوائق أمام الاستقرار الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وستظل تتأثر بتوجه وشكل العلاقات بين الدول ذات الأصول في المنطقة

¹ - محمد عبد المحسن سعدون، "مفهوم الإرهاب وتجريمه في التشريعات الجنائية الوطنية والدولية"، المعهد التقني/النجف، ع.07، (2007)، ص.135.

² - أركان محمود أحمد الخاتوني، مرجع سابق، ص.ص.181-183.

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

على وجه الخصوص، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الاتحاد الروسي، اليابان، وربما بدرجة أقل كوريا الجنوبية.¹

3. التحالفات والحصارات الخارجية المعرّقة للصعود الصيني في إقليمها:²

أ. تحالف "Aukus"

يشكل التحالف الذي أعلنته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا في 15 سبتمبر 2021 واحداً من الشراكات الأمنية الشديدة الدلالة، والمرتبطة بشكل الصراع المستقبلي مع الصين. لا يقتصر معنى هذا التحالف على غرض مواجهة الصين، بقدر ما يحدثه من ارتدادات على العلاقات الغربية-الغربية، وخصوصاً أنه أتى متلازماً مع قيام الدول الثلاث بالانقلاب على صفقة غواصات فرنسية لأستراليا، كانت تشكل مرتكزاً لاستراتيجية فرنسا في منطقة الآندو-باسيفيك.

وبموجب "أوكوس"، ستتضاف قوة الولايات المتحدة الهائلة مع القوة البحرية البريطانية، وهي التي لطالما كانت الأولى في العالم القديم، إذ ارتكزت في عمقها على نظرية جيوبولتيك ابتدعها هالفورد ماكيندر (1861-1947)، وهي تقسم العالم إلى عالم بحري وعالم بري يشملان 3 مناطق: منطقة القلب، ومنطقة الهلال الداخلي، ومنطقة الهلال الخارجي، بحيث تكون "الجزيرة العالمية" هي الحلقة المتصلة من اليابسة بين أوروبا وآسيا وإفريقيا (ثلاثا اليابسة)، بينما تكون الكتل اليابسة الأخرى الثلث الباقي، وتحيط بالجزيرة العالمية متمثلة بأميركا الشمالية والجنوبية وأستراليا، فيما تمثل البحار والمحيطات ثلاثة أرباع العالم، وتكون كتلة مائية متصلة أطلق عليها "المحيط العالمي" (World Ocean).

¹ - المرجع نفسه، ص.ص. 183-188.

² - محمد سيف الدين، تحالفات أمنية لتطويق جزيرة العالم"، الميادين نت، 29 أبريل 2021، متاح على الرابط التالي:

<https://2u.pw/YFarM>

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

وبموجب هذه النظرة التي تشكل عمق الرؤية الجيوبوليتيكية الإنكليزية، فإنّ امتلاك القوة البحرية والسيطرة على الهلال الخارجي يشكلان حاجة قصوى، إذا ما أرادت بريطانيا أداء دور عالمي والبقاء ضمن القوى التي تؤدي دور القطب في النظام الدولي.

وبموازاة ذلك، تجتمع القوى الثلاث المحيطة بجزيرة العالم (أميركا وأستراليا وبريطانيا) في التحالف الجديد، لمواجهة القوة الرئيسة التي تطلق مشروعها الضخم في منطقة "قلب العالم"، وهو مشروع "الحزام والطريق" المتضمن اتجاهين رئيسين يصيبان بدقة أسس نظرية ماكيندر، الطريق وهو يمتد من الساحل الشرقي للصين نحو أوراسيا، وصولاً إلى أوروبا الغربية، أي أنه يجتاز منطقتي قلب العالم والهلال الداخلي، والحزام وهو الإطار البحري الذي يصيب نقطة الهلال الخارجي في نظرية ماكيندر.

وبذلك، يتخذ تحالف أوكوس معناه المرتبط بالرؤى الجيوبوليتيكية لدى الدول الأطراف فيه، وتتضح الأسس التي بُني على أساسها، مستبعداً الحلفاء الأوروبيين للدول الثلاث. ووفق الرئيس الأمريكي جو بايدن، فإنّ التحالف يبرز من خلال الإقرار "بالأهمية القصوى لضمان السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادي على المدى الطويل".

من ناحيتها، أدركت الصين سريعاً اتجاه التحالف الجديد، الأمر الذي انعكس في تصريح المتحدث باسم خارجيتها عقب الإعلان عن الشراكة، حين قال إنّ "التعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا في مجال الغواصات النووية يزعزع السلام والاستقرار الإقليميين بشكل خطير، ويكتفّ سباق التسلح، ويقوّض الجهود الدولية نحو عدم انتشار الأسلحة النووية".

وفي الإجمال فإنّ تحالف "أوكوس" الثلاثي يُعيد ترتيب هيكل القوة في منطقة الإندوباسيفيك، انطلاقاً من فرضية أن الصين لم تعد منافساً يمكن مجاراته سلمياً، بل تقترب من أن تكون عدواً خطيراً. وإلى جوارها فرضية أخرى مفادها أن مواجهة الولايات المتحدة لعدو بحجم الصين تتطلب

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

مشاركة في الأعباء من قبل القوى الإقليمية الأكثر تضرراً، كالهند وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، وغيرها من بلدان آسيا التي تنظر إلى الصعود الصيني كمصدر تهديد لمصالحها العليا.¹ وأخيراً، ليس من شك في أن التحالف الجديد يتم تصنيفه كخطوة تغيير أساسية في الهياكل الأمنية الآسيوية وربما العالمية.

ب. معاهدة "العيون الخمس"

بعد الإعلان عن "أوكوس"، لم تقتصر ردود الأفعال الغاضبة على القوى الأوروبية والصين، بل امتدت إلى حليف آخر هو نيوزيلندا. الأخيرة أعلنت على لسان رئيسة وزرائها جاسيندا أرديرن أنها لن تسمح للغواصات الأسترالية العاملة بالدفع النووي (التي ستسلمها بموجب الاتفاق مع واشنطن ولندن) بدخول مياهها، وذلك من منطلق أنّ الحظر الساري على دخول أيّ قطعة بحرية تعمل بالدفع النووي مياه نيوزيلندا سيسري على الغواصات التي تعتزم حليفتها الأوثق أستراليا الحصول عليها بفعل الشراكة الجديدة.

ترتبط نيوزيلندا بالولايات المتحدة بشراكتين أخريين شديديتي الأهمية؛ إحداهما أشارت إليها أرديرن حين قللت من أهمية تأثير "أوكوس" المتعلقة، وفق رأيها، بالتكنولوجيا والمعدات الدفاعية، في الشراكة الأمنية الخماسية التي تجمع بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا ونيوزيلندا، والمسمّاة "العيون الخمس"، فالأخيرة تربط الدول الخمس بعلاقات أمنية واستخباراتية تشمل مراقبة وتأمين الفضاء الشاسع الذي تقع هذه القوى على أطرافه المتباعدة.

وأكدت أرديرن أنّ أوكوس لا يغيّر بأيّ حال من الأحوال علاقاتنا الأمنية والاستخباراتية مع هذه الدول الثلاث، ولا مع كندا، لكنّ رئيسة الوزراء شدّدت على أنّ بلادها لن تستثني الغواصات التي تعتزم

¹ - حسن أبو طالب، "تحالف "أوكوس": خطوة أخرى لمحاصرة الصين"، الشرق الأوسط، 21 سبتمبر 2021، متاح على الرابط:

<https://bit.ly/3Fwml1c>

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

أستراليا الحصول عليها من الحظر الساري منذ العام 1985 على دخول السفن العاملة بالطاقة النووية المياه النيوزيلندية.

وفرضت ويلينغتون هذا الحظر في أعقاب تجارب نووية أجرتها فرنسا في المحيط الهادئ. وبسبب هذا الحظر، لم ترس أي سفينة حربية أميركية في ميناء نيوزيلندي طوال أكثر من 30 عاماً. الاستثناء الوحيد حصل في أواخر العام 2016، حين زارت المدمرة "يو إس إس سامبسون" ميناء ويلينغتون.

ج. معاهدة "ANZUS"

أما المعاهدة الأخرى التي تضمّ نيوزيلندا إلى أستراليا والولايات المتحدة، فهي "أنزوس"، أو معاهدة الأمن التي وقعت في سان فرانسيسكو في الأول من سبتمبر 1951. يومها، ارتبط تأسيس هذه الشراكة بظروف استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية.

وفي ذلك الوقت، أرادت كانبيرا ضمان أمنها الاستراتيجي تحت الغطاء الأميركي، فيما كانت الولايات المتحدة تخطّط للاستفادة من موقع كلّ من أستراليا ونيوزيلندا في منطقة غرب المحيط الهادي، وعلى تخوم جنوب شرق آسيا، فمن ناحية أولى، كانت الاتفاقية إطاراً جماعياً يحمي هذه الدول من تجدد الطموحات اليابانية في منطقة المحيط الهادي، ويتحضّر لمرحلة مقبلة سوف تتعاضد فيها قوة الصين، التي لم تكن يومها تمثل قوة عالمية خطيرة، باستثناء وجود نظام شيوعي فيها، في مرحلة الحرب الباردة التي شهدت صراعاً عقائدياً بين الغرب والاتحاد السوفياتي الشيوعي، لكن الخلافات السوفياتية-الصينية أبقت الصين خارج دائرة التركيز الغربي أثناء المواجهة الكبرى.

د. تحالف "كواد"

يضمّ التحالف الرباعي "كواد" كلاً من الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند، وهو يكتسب اليوم أهمية متزايدة في سياق التنافس المتصاعد في منطقة المحيطين الهندي والهادي (الهندو-

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

باسيفيك). واليوم، وفي الوقت الذي تسعى الولايات المتحدة إلى إحياء "كواد"، فإنَّ الصين ترى في هذا التحالف خطراً أكثر تهديداً لها من اتفاقيتي "أنزوس" و"أوكوس"، فهوية الدول المشتركة فيه أكثر قدرةً من نيوزيلندا، وأكثر تحفزاً للمستقبل من بريطانيا، إذ تشكل الهند ثاني أكبر قوة بشرية في العالم بعد الصين، وإحدى أهم القوى الصاعدة في الاقتصاد العالمي، والقوة النووية التي ترتفع على منطقة شبه الجزيرة الهندي في قلب الحزام الصيني، وفي منتصف محور الهلال الخارجي لنظرية ماكيندر، وفي عمق مساحة الصراع المستقبلي بين واشنطن وبكين، وعلى رأس القوى الطامحة إلى أداء دورٍ بارز في تشكّلات العالم الجديد والنظام العالمي الذي سيرسمه.

وبموازاة ذلك، تشكل اليابان القوة الحليفة للغرب الأكثر قرباً من الصين، والأكثر اختزاناً للعمق الثقافي التاريخي المنافس للحضارة الصينية، والأكثر ارتباطاً بالصين في تاريخ الحروب والأطماع، والقوة الاقتصادية التي بزغت في النصف الثاني من القرن العشرين، لتشكل نموذجاً للقوى الشرقية المتحالفة مع الغرب، مخالفاً للنموذج الصيني الذي يقف على النقيض الآخر، كقوةٍ شرقية قائمة بذاتها تسعى إلى المنافسة العالمية من خلال نموذجها الشرقي الأصيل.

ومع هاتين القوتين، تجتمع أستراليا كجزيرةٍ كبرى يخدمها موقعها المشرف على ساحة المواجهة المستقبلية، ومساحتها الكبيرة، وموقفها الجيوبوليتيكي البالغ الأهمية والخطورة في العقود المقبلة، تحت الحزام، وعلى سور الهلال الخارجي المحيط بجزيرة العالم، لكن على مقربة وإطلالة استراتيجية على صراعات بحر الصين الجنوبي، والخطوط البحرية التجارية والعسكرية، وكأُس جسر أميركي على الإمبراطورية الصينية.

وتحظى منطقة الهندو-باسيفيك بحد ذاتها بأهمية كبيرة في الاستراتيجيات العالمية؛ فهي تضم أكبر تكتل اقتصادي في العالم، وهو منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، المعروف اختصاراً بـ "APEC"، كما تشهد العديد من النزاعات الجغرافية، وخصوصاً بين الدول الآسيوية، بما فيها

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

الصين واليابان ودول "آسيان" العشر، فضلاً عن الوجود العسكري الأميركي الكثيف ونقاط التماس مع الصين التي تعزّز قدراتها ووجودها العسكري بشكل كبير في بحري شرق الصين وجنوبها.

لكن اللافت هنا أن قيام القوى الشرقية بتعزيز التكتلات الاقتصادية الجماعية الكبرى مع دول المنطقة ومع قوى أخرى حول العالم، يقابله نهج انسحابي أميركي بدأ مع الرئيس السابق دونالد ترامب، من خلال انسحاب واشنطن من الشراكة عبر المحيط الهادي (TPP)، في مقابل تقوية شراكاتها الفردية مع دول المنطقة أو من خلال التحالفات الثلاثية أو الرباعية، مثل "كواد" و"أوكوس".

وتعود فكرة الحوار الأمني الرباعي المؤسس لـ"كواد" إلى العالم 2007، إذ بادر رئيس وزراء اليابان السابق شينزو آبي إلى طرح فكرة إيجاد شركاء من أجل إقامة توازن مع قوة الصين الصاعدة بسرعة، بما لا يقتصر على الاقتصاد والتجارة، إنما يشمل أيضاً الجانب العسكري. وقد أجرت الدول الأربع مناورات بحرية، كان آخرها في نوفمبر 2020 في خليج البنغال وبحر العرب.

من ناحيتها، ترى الصين في هذا التحالف خطراً كبيراً يفوق خطورة التحالفات الأخرى التي تستهدفها أيضاً، إذ حذّرت صحيفة "غلوبال تايمز" الرسمية الصينية الرئيس بايدين من أن تجديد التحالف الرباعي سيكون "خطأً استراتيجياً فادحاً"، وقد يؤدي إلى "مواجهة استراتيجية خطيرة" مع بكين، كما حمل تعليق أحد الخبراء في تقرير الصحيفة تحذيراً خاصاً للهند، ناصحاً إياها بألا تربط "نفسها بشكل كامل بعربة الولايات المتحدة المناهضة للصين".

استنتاجات الفصل الثاني:

ترى الصين إقليم آسيا-الباسيفيك مجالها الحيوي لذا فهي تولي علاقاتها مع جميع دول الإقليم أهمية فائقة في مدركاتها الاستراتيجية.

يقع الإقليم ضمن أولويات الاستراتيجية الصينية لقربه جغرافياً وتمائله الثقافي معها ولأهميته الاقتصادية ولامتداداته الجيوبولتيكية لروسيا ولمكانته المهمة في التوجهات الجيواستراتيجية الأمريكية من أجل تشكيل أطواق جيوبولتيكية واحتواء الصين والحد من إمكانية صعودها الى مرتبة القوة العظمى في سلم النظام الدولي.

تدرك الصين أنّ ما شهدته البيئة الإقليمية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحالة الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه ومجمل التطورات التي عرفها العالم والقارة الآسيوية خلق بيئة أمنية ديناميكية تتطلب قيام الصين بتأدية دور يأخذ بالحسبان خصوصية هذه المتغيرات، لذا فهي تسعى إلى تأدية دورها بوصفها عامل مهم في معادلة الاستقرار الأمني والحفاظ على طبيعة التوازنات الجيوستراتيجية في المنطقة.

إدراك الصين أهمية تعزيز التعاون الأمني في إقليم آسيا-الباسيفيك وذلك من خلال تعزيز السلام والسعي للاستقرار والتنمية، إذ تدرك أنّ تنميتها السلمية ترتبط ارتباط وثيق بمستقبل المنطقة، لذا ترغب الصين في مشاركة الدول الإقليمية في التمسك بفترة التعاون والكسب المشترك وفي دفع الحوار والتعاون الأمني بثبات في سبيل عملية وضع المنطقة السلمي والمستقر بشكل مشترك، توثيق التبادل والتعاون العسكري من أجل تعزيز السلام والاستقرار في إقليم آسيا-الباسيفيك.

الفصل الثالث:

الاستراتيجية الصينية في إقليم
آسيا-الباسيفيك

شهد إقليم-الباسيفيك مجموعة من المتغيرات الإشكاليات بدورها أثرت علي مسار لاستقرار الأمني في الإقليم ومن بين تلك الإشكاليات التنافس على المياه الإقليمية ومنها النزاع التايواني والصراعات الإقليمية، حيث سعت الصين إلى فرض وجودا وتغيير خطتها الاستراتيجية نحو بلدان منطقة آسيا-الباسيفيك بمجموعة من الإصلاحات والمساعدات، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل الي دراسة جملة الوسائل التي تبنتها الحكومة الصينية في إطار دعم وتثبيت تواجدتها بقارة آسيا-الباسيفيك وهذا علي خلفية نموها الاقتصادي منذ تبني سياسة الطريق الواحد.

وكذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى التغيرات الراهنة في الاستراتيجية الأمنية الصينية اتجاه إقليم آسيا-الباسيفيك.

المبحث الأول: المبادرة الاستراتيجية الأمنية الصينية الجديدة

ما من مبادرة تتعلق بالاقتصاد والسياسة الخارجية استقطبت الاهتمام العالمي مثل

استراتيجية "طريق الحرير" الصينية الجديدة، حيث تُموّل الصين حالياً مزيداً من البنى التحتية المنبثقة في أسواق العالم أكثر من جميع بنوك التنمية المتعددة الأطراف ودول الاقتصاد والتجارة "مجتمعة"، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.

صمّمت الصين "مبادرة الحزام والطريق"، التي كانت تُدعى سابقاً "حزام واحد، طريق واحد"، كإطار إرشادي جديد لسياساتها الاقتصادية الخارجية مع تركيز على الدول المجاورة لها من الجنوب والغرب وصولاً إلى الخليج العربي وإفريقيا وأوروبا. وهي من الناحية الرسمية ليست "مشروع ماريشال" صيني ولا استراتيجية سيطرة جيوبوليتيكية. وتعتبر نفسها تاريخياً مركزاً للتجارة العالمية، فيما سعى الرئيس الصيني شي جين بينغ المبادرة "مشروع القرن الواحد والعشرين"، كأداة لفتح الأسواق، وتوسيع قدرات التصدير، واستحداث الوظائف، وخفض النزاعات إقليمياً وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني من خلال التنمية فضلاً عن الازدهار الاقتصادي، واستعادة دوائر النفوذ الصيني "الجيو-اقتصادية" و "الجيو-سياسية" في البرّ "الأورو-آسيوي" وفيما يتعداه، في استحضار لأمجاد «طريق الحرير» التاريخية التقليدية. وفي النهاية، أصبح ينظر إلى الصين كشكل مجدد للسيطرة التقليدية على الدول المجاورة والمنافسة تاريخياً، ولكنها كيّفت حالها للقرن 21.

ترَوّج الخطة الصينية، التي تجمع البرامج السابقة، على غرار "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير SRAB" واستراتيجية طريق الحرير البحرية MSR، لاستثمارات استراتيجية رئيسية على امتداد ستة محاور اقتصادية في محيطها، وتخصيص نحو 1 ترليون دولار أميركي للاستثمارات والتجارة الإقليمية عبر استحداث شبكة إمداد متكاملة، لا سيّما من ناحية الإنتاج والنقل والطاقة، وتفعيل استثمارات هائلة في الموانئ، والمطارات، وسكك الحديد بين الدول، والأوتواسترادات، وتجارة الحاويات، وكابلات الألياف البصرية، فضلاً عن مشاريع الطاقة. وهذا من شأنه أن يغيّر كلياً الطريقة التي تُزاوَل

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

بها التجارة عالمياً، وزيادة حصة التجارة الأوراسية عبر الطرق البرية، حيث إنّ التجارة البحرية بالحاويات تُسيطر عليها البحرية الأميركية. ولذلك تسعى الصين إلى مواجهة ذلك ببناء بحريتها التجارية لأعالي البحار أو المياه الزرقاء، ضمن استراتيجية "طريق الحرير البحرية" للقرن 21.

المطلب الأول: استراتيجية طريق الحرير

تعتبر استراتيجية البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن 21 أو المعروف اختصاراً باسم استراتيجية "حزام واحد طريق واحد" المحرك الأساسي للسياسة الصينية داخليا وللدبلوماسية الصينية خارجياً، حيث تهدف إلى رفع راية التنمية السلمية عالياً على أساس تاريخ طريق الحرير القديم، والمبادرة إلى شراكة التعاون الاقتصادي بين الدول في القارات الثلاثة "آسيا، أوروبا، إفريقيا" التي تقطعها على طول "الحزام والطريق"، في سبيل البناء المشترك لرابطة المصلحة المشتركة ورابطة المصير المشترك ورابطة المسؤولية المشتركة والتي تتمثل في الثقة السياسية المتبادلة والاندماج الاقتصادي والتسامح الثقافي.

أولاً: طريق الحرير القديم / طريق الحرير الجديد

تاريخياً يرجع طريق الحرير إلى القرن الثاني وسُمي بذلك لاحتكار الصين وقتها صناعة الحرير واستخدامه كهدايا في العلاقات الدبلوماسية، وكان هذا الطريق عبارة عن مجموعة من الطرق المترابطة تسلكه القوافل بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين وآسيا الوسطى وبلاد الفرس والعرب وآسيا الصغرى وأوروبا، وكان من أهم هذه البضائع الحرير والخزف والزجاج والأحجار الكريمة والتوابل، وظل طريق الحرير يلعب دوراً هاماً في التبادل التجاري والثقافي بين الشعوب والحضارات التي يمر عبرها حتى القرن 16¹. وواكب هذا الطريق البري طريق بحري عبارة عن مجموعة من الطرق التجارية البحرية التي ازدهرت تزامناً مع طريق الحرير البري، وكان هذا الطريق البحري يربط بين

¹ - نهلة محمد أحمد جبير، "طريق الحرير، استراتيجية القوة الناعمة"، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ع.171، 2017، ص.ص.161-162.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

الصين ومناطق في آسيا وإفريقيا، وينقل من خلاله سلع تجارية أخرى أشهرها التوابل والمنسوجات والمشغولات المعدنية.¹

وفي عام 2013، أطلق الرئيس الصيني "شي جين بينغ" مشروعًا اقتصاديًا استراتيجيًا غير مسبوق، وهو مشروع "البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن 21 المعروف باسم "الحزام والطريق"،² وقد أطلقت عليه العديد من التوصيفات، حيث وصفه الرئيس نفسه بلغة "مشروع القرن" الذي سيبدأ عصرًا جديدًا وذهبيًا من العولمة مع مطلع الألفية الجديدة، كما وصفته صحيفة وول ستريت جورنال بلغة "خطة مارشال صينية".³

يُعد طريق الحرير من أشهر الطرق التي ربطت بين شعوب العالم القديم، وهي شبكة مكونة من مجموعة من الممرات والمسالك والمسارات البرية والبحرية الممتدة من الصين. كان لطريق الحرير تأثير كبير على ازدهار العديد من الحضارات القديمة مثل الصينية، المصرية، الهندية والرومانية حتى أنها درست قواعد للعصر الحديث، حيث يمر بين العديد من الدول، فإذا كانت البداية من الصين فبعدها تأتي منغوليا وتركمانستان، كازاخستان، أوزبكستان، أفغانستان، تركيا، إيران، الهند، باكستان، سوريا، مصر وإيطاليا. يمتد طريق الحرير من المراكز التجارية في شمال الصين حيث ينقسم إلى فرعين شمالي وجنوبي كالآتي:

أ. الفرع الشمالي: يمر من منطقة بلغاركيبتشاك وعبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم وحتى البحر الأسود وبحر مرمرة والبلقان وصولاً إلى البندقية.

¹- المرجع نفسه.

²- محمد حميشي، "العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017، ع. 80، ص. 53.

³- المرجع نفسه.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

ب. الفرع الجنوبي: فيمر من تركستان وخراسان وعبر بلاد ما بين النهرين وكردستان والأناضول وسوريا وعبر تدمر وأنطاكي إلى البحر الأبيض المتوسط وعبر دمشق وبالد الشام ومصر وشمال إفريقيا.¹

تاريخياً يشير طريق الحرير إلى مجموعة البرية وأخرى بحرية التي كانت تربط شرق آسيا بالبحر المتوسط مروراً بمنطقة وسط آسيا، حيث كان الألماني فريناند فراهرفون ريتشهوفن أول من استخدم تسمية طريق الحرير في عام 1877 وقد استخدمها لوصف الطرق التي كان يمر من خلالها الحرير الصيني المنتج من قبل امبراطورية هان، خلال الفترة من عام 206 قبل الميلاد إلى عام 220 ميلادي وصولاً إلى وسط آسيا، وصار هذا المفهوم يستخدم للإشارة إلى كل الطرق التي كانت تربط بين الصين ووسط آسيا وحوض البحر الأبيض المتوسط.

أمّا في الواقع العملي فقد استخدم طريق الحرير للإشارة إلى الطريق الذي يبدأ من مدينتي لويانجوتشانجان الصينيتين مروراً بممر قانسو وصولاً إلى نهاية هذا الممر عند مدينة دونهرانج الصينية، ثم بعد ذلك يتفرق الطريق إلى ثلاثة ممرات أساسية.²

ثانياً: استراتيجية طريق الحرير الصيني الجديد

تعتبر كافة أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة ومراكز البحث والإعلام والشركات المملوكة للدولة أدوات هامة لدراسة المبادرة والترويج لها داخلياً وخارجياً، يعتبر بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، صندوق دول بريكس وصندوق طريق الحرير بالإضافة إلى مساهمات الصين وتوفير الدعم الشعبي أهم الأدوات والأذرع المالية لضمان نجاح وتمويل المبادرة³، ويتولى البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية مهمة تمويل مشاريع البنى التحتية في البلدان النامية، فيما يتولى صندوق طريق الحرير مهمة

¹ - نسمة أشرف، "مصر وطريق الحرير الجديد". تقرير جمعية رجال الأعمال المصريين، 2015، ص.ص. 161-162.

² - علي صلاح، "مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 26، 2018، ص.ص. 2-3.

³ - عزت شحرور، "مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2017، ص. 4.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

تمويل المشاريع التي ستستفيد منها الدول المطلة على الحزام والطريق، أما بنك مجموعة البريكس للتنمية فيتولى مهمة قروض تنمية في الاقتصاديات النامية.¹

وفي إطار هذا المشروع الجديد استثمرت الصين ما يربو على 50 مليار دولار في البلدان المشاركة في المبادرة، وقامت شركات صينية ببناء 56 منطقة تعاون اقتصادي وتجاري في هذه الدول، وحققت حوالي 1.1 مليار دولار من العائدات الضريبية، ووفرت 180 ألف فرصة عمل محلية.

واستثمرت الشركات الصينية 2.95 مليار دولار في 43 دولة على طول منطقة الحزام والطريق في الربع الأول من العام 2017 فقط، أي ما يعادل 14.4% من إجمالي الاستثمارات الخارجية مقارنة بـ9% في الفترة نفسها من العام 2016، وبلغ إجمالي قروض البنك الائتماني المتعدد الأطراف أكثر من 2 مليار، بينما بلغت قيمة صفقات التجارة بين الصين والدول الواقعة على طول الحزام والطريق حوالي 913 مليار دولار في عام 2016، أي أكثر من ربع إجمالي قيمة التجارة الصينية.²

ثالثاً: أهداف استراتيجية الحزام والطريق الصينية

تقوم مبادرة الحزام والطريق على مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعایش السلمي كاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمنفعة المتبادلة، كما يركز على التنسيق السياسي بين الدول وتعزيز التواصل والحوار والتجارة دون عوائق لتهيئة الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية.³

ويهدف مشروع الحزام والطريق الى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن رصدها فيمايلي:

1. القضاء على الفجوة التنموية المتنامية بين شرق الصين وغربها، فتركيز النشاط الاقتصادي في

المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة في الشرق، كان سببا في توليد قيود واختناقات تتعلق

¹ - محمد حميشي، مرجع سابق، ص.62.

² - عزت شحرور، مرجع سابق، ص.4.

³ - المرجع نفسه، ص.3.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

بإمدادات الطاقة والبيئة، وتغوق قدرة الصين على تحقيق النمو المستدام الشامل الذي تحتاج اليه لاكتساب مكانة الدولة ذات الدخل المرتفع، وتأمل الحكومة الصينية في أن تعمل الاستراتيجية الجديدة على تحويل مناطق غرب الصين وجنوب غربها الى منطقتات تحريك للمرحلة القادمة من التنمية في البلاد، وهذا ما بدأت بتنفيذه منذ فترة من خلال انشاء المدن والمصانع والمطارات والطرق السريعة وسكك الحديد والمتاحف والمعارض والأسواق التجارية الواسعة في غرب البلاد.¹

2. تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية المتسارعة في الصين، حيث يوفر المشروع فرصة استراتيجية لمعالجة مشكلة الفيض المتزايد في الانتاج في الصناعات الأساسية كمواد البناء والحديد والصلب وبناء السفن وغيرها، وبالتالي ينتظر أن يساعد المشروع في تحسين معدلات النمو في الصادرات الصينية، والمحافظة على معدلات التشغيل، واستكشاف فرص تنمية جديدة أمام اقتصاديات الدول المنخرطة في المشروع، أمام الاقتصاد العالمي المنكشف باستمرار أمام الأزمات المالية كما حدث في عام 2008.
3. تطوير وتشبيك منشآت البنى التحتية للدول المنخرطة، بما في ذلك شبكات النقل البري (الطرق السريعة، الجسور، سكك الحديد، القطارات فائقة السرعة)، وشبكات النقل الشحن البري (الموانئ)، خطوط الطيران، وشبكات الاتصالات، وشبكات الانترنت، وشبكات نقل الموارد الطاقوية بمختلف أشكالها، وغيرها من أنماط شبكات النقل العابرة للحدود، والهدف من تطوير هذه الشبكات هو تسهيل وتسريع عمليات النقل عبر الحدود وخفض تكاليفها.²
4. العمل على الإزالة التدريجية للحواجز أمام حركة البضائع والخدمات والاستثمارات سعياً نحو بناء مناطق حرة للتبادل والاستثمار، وتسهيل الاجراءات الجمركية وغير الجمركية، على طول

¹ - أحمد علو، "الصين وطريق الحرير الجديد حزام واحد وطريق واحد"، مجلة الجيش اللبناني، ع.370، أبريل 2016، ص.01.

² - محمد حمشي، مرجع سابق، ص.60.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

- مسارات طرق الأحزمة البرية الثلاثة والطريق البحري، علاوة على ذلك تهدف الاستراتيجية على المدى الطويل، إلى توحيد منظومة معايير العمل وشهادات المنشأ وحماية الملكية الفكرية والتحكيم التجاري وحماية البيئة، فضلاً عن إقامة مشروعات التعاون في مجالات البحث العلمي وتطوير الانتاج والتسويق.¹
5. حماية الأمن الاقتصادي الوطني الصيني، تعزيز أم الطاقة من خلال طرق الشحن البديلة.
6. مكافحة الشرور الثلاثة أي الإرهاب والانفصالية، والتطرف الديني، في الداخل والخارج من خلال التنمية الاقتصادية وإعادة توزيع الثروة.
7. الحد من المكائد الجيوسياسية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وبناء نظام دولي جديد يعزز القوة الوطنية الشاملة للصين وقوتها الناعمة.²
8. تعزيز التبادل الثقافي والحضاري ومنح التعليم والتبادل الأكاديمي ووفود الشباب وترويج السياحة وحماية البيئة على أطراف الحزام والطريق.³
9. تقديم نموذج جديد للتعاون الاقليمي في القرن الحادي والعشرين، يركز على التشاور على نطاق واسع، وتقاسم المنافع ككل كما يتجاوز فكرة كونه مشروع مساعدات فقط كمشروع مارشال.⁴

¹ - سمير سعيقان، الصين، "مشروع الحزام والطريق ودور العرب"، نقلاً عن الرابط التالي: <http://www.alaraby.co.uk/opinion/>

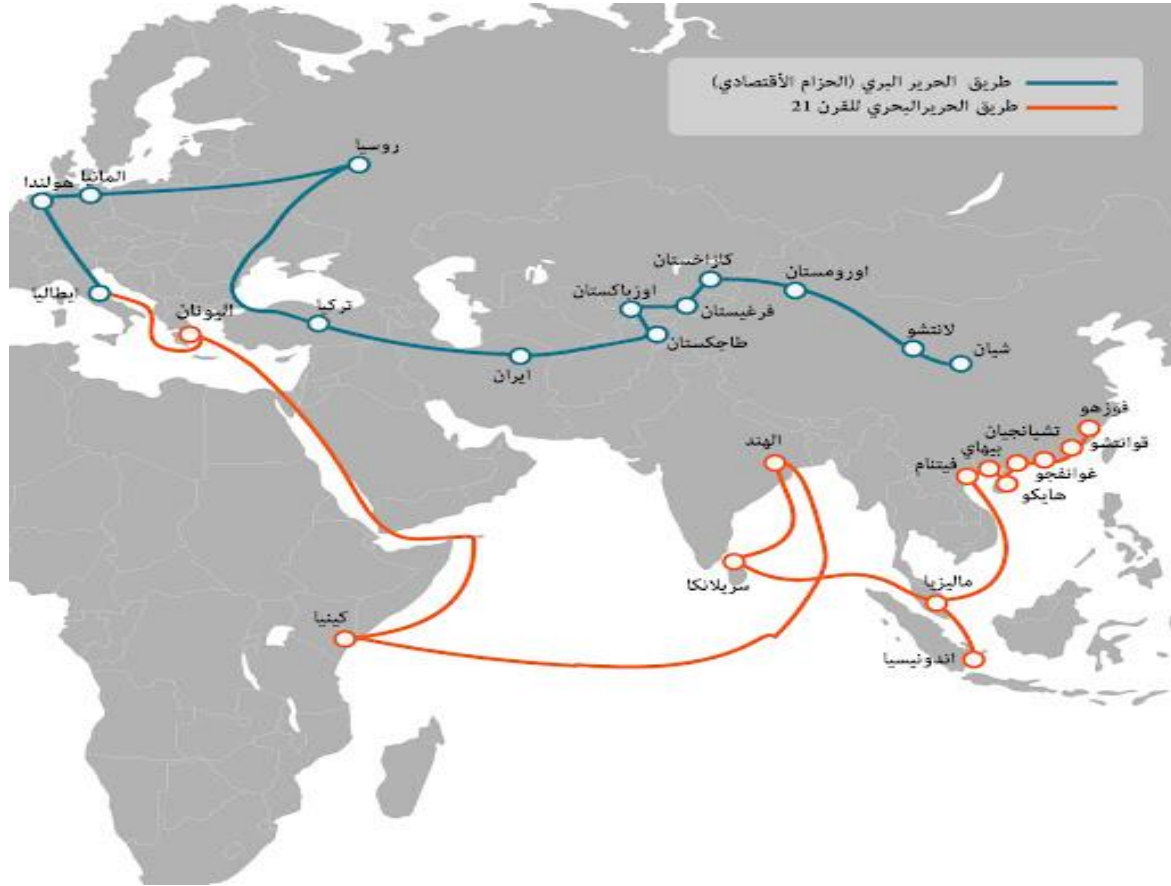
² - ناصر التميمي، صعود الصين: المصالح الجوهريّة لبكين والتداعيات المحتملة عربياً، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 461، جويلية 2017، ص. 79.

³ - سمير سعيقان، مرجع سابق.

⁴ - Wang Yiwei, "The Belt And The Road Initiative", china: new world press, (2016), p. 27

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

خريطة رقم 05: خريطة تبين "طريق الحرير الجديد".



المصدر: <https://2u.pw/1BQnj>

ويتمثل مسار هذه الاستراتيجية في مرورها بأكثر من 100 دولة وتشمل 63% من سكان العالم وكذا

29% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتمر بخمس طرق وهي:

1. طريق الحرير الشمالية: وتمتد من الصين إلى أوروبا مروراً بـ سيبيريا جنوب روسيا نحو بحر البلطيق.

2. طريق الحرير الوسطى: وتمتد من الصين عبر آسيا الوسطى مروراً بـ أفغانستان وشمال الجزيرة العربية وصولاً

نحو أوروبا.

3. طريق الحرير الجنوبية: وتمتد من الصين جنوباً عبر آسيا وصولاً إلى الهند.

4. الطريق البحرية الغربية: وتمتد من بحر الصين نحو المحيط الهندي مروراً بـ البحر العربي والبحر الأحمر

وصولاً إلى البحر المتوسط.

5. الطريق البحرية الجنوبية: وتمتد من بحر الصين الجنوبي نحو جنوب المحيط الهادي.¹

المطلب الثاني: تحول استراتيجية طريق الحرير نحو القوة الناعمة

تعتبر القوة الناعمة أهم استراتيجية تعتمد عليها الصين في سياساتها الخارجية مع الدول الأخرى. ويمكن توضيح مفهوم القوة الناعمة كالآتي: هي القدرة على تحقيق ما تتطلع إليه الدولة عن طريق جعل الهدف يبدو مهما بالنسبة للأطراف الأخرى بشكل أكبر من واجتناب ممارسة العنف تجاههم أو إكراههم على القيام بفعل يقود إلى تحقيق هذا الهدف وهذه القدرة منبعها في مقدار الثقافة السلمية التي تتمتع بها ثقافة تلك الدولة وأفكارها السياسية وسياستها عند الدول الأخرى.

ويعتبر "جوزيف ناي" أول من تحدث عن وجود مؤشرات ومعايير لما اسماء القوه الناعمة، حيث يرى "ناي" أنّ هناك الكثير من اهداف السياسة الخارجية التي لا يمكن تحقيقها تماما باستخدام الأساليب التقليدية كالقوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها، وإنّما يمكن الوصول إليها باستخدام القوة الناعمة التي تتمتع بها ثقافة ومؤسسات الدولة، ويرى "ناي" أنّ عناصر القوة الناعمة المتعددة لا بد وأن تكون جزءا من أي سياسة خارجية فعالة، وتملك القدرة على التأثير والإقناع، وقد سعت بعض الدراسات لوضع الشروط التي من شأنها إنجاح القوة الناعمة في السياسة الخارجية، وهي كالتالي:

- أ. الالتزام بوجود نوع من الاتصال بالمستهدفين والتأكيد على أهمية تسويق الأفكار الثقافية والسياسية للدولة، لنشر نموذج كل دولة.
- ب. إقناع الآخرين بتغيير اتجاهاتهم وتفضيلاتهم السياسية، وذلك عبر عملية اتصالية تحمل من المرسل إلى المستقبل قيم واتجاهات معينة ويجب أن يتمتع المرسل بالمصداقية التي تمكنه من القدرة على ممارسه التأثير، وتتأثر عملية تغيير الاتجاهات بثلاثة عوامل وهي: مصدر الرسالة،

¹ - لمياء مخلوفي، "استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا"، مجلة مدارات سياسية، (ديسمبر 2017)، ص.ص 178-179.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

ومحتواها، ومستقبلها، وتؤثر عملية تغيير اتجاهات الأفراد على سلوكهم السياسي مما يشكل النواتج الأساسية، أن تكون الاتجاهات التي تم تغييرها تصب في مصلحة الدولة المرسل مع عدم تعارضها مع المصالح القومية للدولة المستقبل، وهناك إمكانية ألا تتدخل الدولة مباشرة، فقد يتم التدخل عبر وسيط أكثر ثقة من قبل شعوب الدول الأخرى ويتمتع بمصداقية وتأثير لدى السكان المستهدفين.

تتعدد مصادر القوة الناعمة للفاعل الدولي، ولدعم القوة الناعمة لدولة ما يمكن التركيز على بعض التحركات مثل برامج التبادل الطلابي، ودعم الصورة الإيجابية للدولة لدى الشعوب ، والمساعدات الاقتصادية بشروط غير تدخلية، والمساعدات الإنسانية ، وكذلك المساهمة في برامج التنمية العالمية للدول الفقيرة، والمساعدة في برامج حفظ السالم الدولية وإرسال القوات خارج حدود الدولة في برامج جماعية قانونية لحفظ السلام العالمي.¹

ويختلف مفهوم القوة الناعمة عن القوة الصلبة من حيث اختلاف مؤشرات كلا منهما، فهي لا تستند فقط إلى المؤشرات المادية الملموسة بشكل كبير، وإنما يرى بعض الباحثين أن المجال الآن لم يصلح للاعتماد على المؤشرات المادية لقياس مقدار القوة ومقدار تحولها لصالح أي دولة من الدول، وفيما يتعلق بعناصر القوة الناعمة التي تتمتع بها الصين، وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ف إن مجاح اقتصادها السياسي في مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ثلاثة أضعاف خلال العقود الثلاثة الأخيرة قد جعل من الصين نموذجا جذابا بالنسبة لكثير من الدول النامية ومع ذلك تظل الطريق طويلة أمام القوة الناعمة للصين، فالصين ليس لديها صناعة ثقافية مثل هوليوود، وجامعاتها

¹ -أمينة محسن عمر أحمد الزيات، "السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا " 1991-2015"، المركز الديمقراطي العربي، تم نشره في: 19 أوت 2016، تم الاطلاع بتاريخ: 22 سبتمبر 2021، متاح على الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=35916>

متخلفة عن نظيراتها الأمريكية، كما أنّها لا تزال لوجود الكثير من المنظمات الغير حكومية التي لها تأثير كبير في القوة الناعمة الأمريكية.¹

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الصينية اتجاه دول الجوار

يحيط بالصين العديد من دول الجوار بسبب شساعة مساحتها وحدودها الجغرافية الطويلة مما أدى الى تبني الصين استراتيجيات أمنية على حسب خصوصية كل دولة وعلى حسب طبيعة العلاقات معها من بين هذه الدول تايوان، بورما وإندونيسيا.

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية الصينية في قضية تايوان

تعتبر الصين تايوان جزء لا يتجزأ منها، فلن تستطيع الصين أن تصبح دولة قومية مكتملة ما دام برها الرئيسي غير متحد مع تايوان ولو حصل الدمج السياسي بين جانبي مضائق تايوان سوف تكون اقتصاد يتنامى حجمه وتأثيره، وتمد في السوق وترقية للتجارة وللتعاون، والنقطة الأهم سيحسن مكانة الصين في البنية الجيوسياسية الآسيوية فطريق وصول الصين إلى المحيط الهادي محاط بعدد من المضائق والممرات البحرية بما في ذلك مضيق كوريا، مضيق ملقا، وهناك ثلاث طرق رئيسية إلى المحيط الهادئ: الطريق الشمالي الذي يعبر مضيق كوري وجزر كوريل، الطريق الشرقي الذي قوامه الممرات البحرية الواقعة بين أرخبيل اليابان وجزر دياوو وتايوان، وهناك الطريق الجنوبي عبر مضائق تايوان أو عبر المياه التي تقع خارج غوانكدونغ، إلى المحيط الهادئ ومن ثم إلى المحيط الهندي، فلو أعيد توحيد تايوان مع البر الرئيسي ستمتع الصين بطريق عريض على طول الممرات الشرقية والجنوبية، كما ستصبح تايوان حاملة طائرات، قلعة ومحورا تجاريا على الحدود بين شرق بحر الصين وبين بحر الصين الجنوبي.²

¹- أمينة محسن، المرجع نفسه

²- كونج زهيجو، إنشاء البحرية الصينية: التحديات وإدارة الاستجابات، تحرير حليم نصر، ط.1، الصين: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017، ص.69.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1950 هي المسؤولة الرئيسية عن بروز الملف التايواني، فمن جهة تعترف الولايات المتحدة الأمريكية أنّ تايوان جزء لا يتجزأ من الصين وذلك عبر تصريحات رسمية كثيرة وثلاثة إعلانات ثنائية منذ عام 1972 ومن ناحية أخرى استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تشتغل بمهارة ودقة تايوان لخدمة مصالحها في المنطقة. لذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنّه يجب عليها إعاقه التوحيد السلمي أو التوحيد بالقوة لجانبى مضيق تايوان، لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتبقى قوة مؤثرة في منطقة آسيا-الباسيفيك وتضاعف من مصاعب ومشكلات هذه المنطقة. وتبدو السياسة الأمريكية مربكة إلى حد ما في مسألة تايوان، إذ كتب ريتشارد نيكسون نحو لهذه المسألة: لنرى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية غير واضحة الأهداف في هذه المسألة ويقول نيكسون: "وفي بلاغ شونغهاي لعام 1979 اعترف بأنّ تايوان جزء لا يتجزأ من الصين ولكننا عبرنا عن تأييدنا للحل السلمي لمسألة التوحيد السلمي وعلينا أن ننظر في القيام ببعض الخطوات التي من شأنها أن ترفع المركز الدولي لتايوان". وينص قانون العلاقات مع تايوان على: "أنّ أيّ إجراء لتحديد مستقبل تايوان بأي وسيلة كانت خلاف الوسيلة السلمية بما فيها المقاطعة وفرض الحظر، ستعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لسلامة وأمن منطقة غرب الهادي والنظر إليه على أنه قضية أمريكية خاصة وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تتمسك بدعم تايوان وتسليحها عسكريا، بالرغم من تعهدها بتقليل بيع الأسلحة لتايوان تدريجيا حتى وقفها نهائيا، فههدف من الاستمساك بالتدخل في المشكلة التايوانية يكمن في استغلال هذه المشكلة للحذر من الصين واحتوائها¹.

وضعت الصين خمس مبادئ أساسية تحدد استراتيجيتها الأمنية اتجاه تايوان وهي²:

1. دعم التعاون العسكري والأمني مع الدول المحيطة على أساس تقوية الثقة مع هذه الدول.
2. البحث عن وسيلة فعالة للحماية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

¹ - نجيم حذفاني: العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011)، ص.ص 76-77.

² - نسيم طويل، مرجع سابق، ص. 130.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

3. العمل على تطوير إمكاناتها العسكرية.

4. تهيئة صناعة عسكرية دفاعية تتماشى مع فترة السلم.

5. عدم اللجوء لاستخدام القوة لاستعادة تايوان إلّا كخيار أخير.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية الصينية في قضية بورما

تقع جمهورية اتحاد ميانمار، (بورما سابقاً) في جنوب شرق آسيا، تُحومها الشمالية الصين، وتتاخمها الهند وبنغلادش من الشمال الغربي، أما جنوباً فتطل على سواحل خليج البنغال والمحيط الهندي، وتبلغ مساحتها حوالي 676.6 ألف كم² موزعة على سبعة ولايات وسبعة أقاليم منها إقليم أراكان.

بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بينها وحكومة بنغلادش، واستمرار الجهود المنظمة الأمنية. وخلال افتتاح مؤتمر المانحين لمساعدة مسلمي الروهينغا في 23 من نوفمبر 2017، طالب نائب الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، مارك لودكوك، سلطات ميانمار الى وقف العنف ضد المسلمين. يمكن فهم مواقف التقاطع بين أعضاء مجلس الأمن، وبشكل خاص موقف كلا من الصين وروسيا باستخدام الفيتو لمنع مجلس الأمن من اصدار قرارات يدين ميانمار، بكونه إجراء استباقي لمنع احتمالات قيام الولايات المتحدة الأميركية من استخدام هذه القضية، ضد أي منهما في نطاق هذه المنظمة الدولية. لاسيما و أنّ هناك أقلية إسلامية في كلا البلدين. إضافة إلى أنّ للصين حجم استثمارات عالي في بورما حيث وسعت نفوذها الاقتصادي في هذا البلد، مثل بناء السدود وحفر المناجم ومشاريع الطاقة في مختلف أنحاء بورما. وهو ما أثار قلق الولايات المتحدة الأميركية. يعزز هذا القلق علاقات كوريا الشمالية مع بورما حيث تباع كوريا معدات عسكرية وأسلحة لبورما. فضلا عن

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

ورود تقارير تشير إلى اتصالات بين الجيش البورمي وشركة كورية شمالية ذات خبرة في التكنولوجيا النووية مع زيارات سرية للمهندسين والعلماء.¹

المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمنية الصينية في قضية إندونيسيا

تعتبر إندونيسيا أكبر بلد قوة في جنوب شرق آسيا من حيث السكان، والمساحة وحتى الموقع، ومن جهة أخرى تعتبر الرائد في تبني فكرة ومشروع المنتدى الإقليمي، لهذا تجد أنّ الموقف الإندونيسي يعتبر القطار الذي تتبعه بقية المواقف الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا.

نجد في عام 1965 وبعد التمرد العسكري الذي قتل فيه ألف من الصينيين المتهمين بدعم الشيوعيين، كان هناك تقارب بين تايوان وإندونيسيا على حساب العلاقة مع الصين الشعبية، لكن لم يصل الأمر إلى حد الاعتراف بتايوان، بل بقي الموقف هو صين واحدة رغم قطع العلاقات الصينية - الإندونيسية سنة 1967، وبعد سياسة الانفتاح التي اتبعتها الصين ونتائجها مع دول منطقة جنوب شرق آسيا، فإنّه وابتداءً من سنة 1985 أظهرت إندونيسيا رغبتها في الاستفادة من السوق الصينية، فإنّه وبعد نهاية الحرب الباردة، نجد أن المسار تطور ليصل في سنة 1989 إلى فتح المحادثات بين البلدين في طوكيو وتبع ذلك في سنة 1990 بتوقيع البلدين بروتوكول تطبيع العلاقات التي دام الانقطاع فيها أزيد من 20 سنة.

هذا التطور في العلاقات الإندونيسية الصينية يمثل المسار العام لتطور العلاقات الصينية

بدول منطقة جنوب شرق آسيا.²

¹ - توفيق نجم الأنباري، "التنظيم الدولي الاسلامي المعاصر وانتهاكات حقوق الأقليات المسلمة في الدول غير الاسلامية الروهينغا دراسة حالة"، المجلة السياسية الدولية، جامعة بغداد، ص.ص. 241-232.

² - عومار بلحري، مرجع سابق، ص. 360.

المبحث الثالث: الاتجاهات المستقبلية للدور الصيني في ترتيبات الأمن لإقليم آسيا-الباسيفيك

تعمل الصين على فرض اتجاهات مستقبلية لكي يبقى دورها المؤثر ومكانتها على مستوى إقليم آسيا-الباسيفيك فهي تعتمد على الكثير من الآليات للحفاظ على الأمن في الإقليم منها الشراكة مع دول جوارها في مختلف المجالات خصوصاً مع ظهور جائحة كوفيد 19.

المطلب الأول: انفراد الصين في قيادة إقليم آسيا-الباسيفيك

رفضت الصين منذ تأسيس الجمهورية الشعبية في 1949 لعب الأدوار الثانوية على الساحة الدولية، إذ سرعان ما ظهر الخلاف بينهما وبين حليفها الاتحاد السوفييتي كما انتقدت سلوك السياسة الخارجية الأمريكية التي عملت على بسط نفوذها في العالم باسم حقوق الإنسان والديمقراطية.¹

اعتمدت الصين بعد نهاية الحرب الباردة على نهج واقعي في بناء تصور لها للأمن القومي نظراً لطبيعة البيئة المحيطة بها والمليئة بالتهديدات، حيث أنها تشترك في نزاع حدودي (بري وبحري) مع عدة دول أبرزها في الوقت الراهن هو النزاع الحدودي في منطقة بحر الصين الجنوبي، حيث يتمتع هذا الأخير بموقع استراتيجي إذ أنه يمثل شرياناً بحرياً حيوياً للتجارة العالمية نظراً لكونه بوابة لعبور أكثر من نصف السفن التجارية في العالم، وحيازته على مخزون مهم من الموارد الطاقوية، بالإضافة إلى مصائد الأسماك الغنية خاصة في ظل سعي الصين لضمان أمن المعابر البحرية المطلة على بحر الصين الجنوبي بهدف الحصول على إمدادات مستقرة من الطاقة باعتبارها قوة دافعة لاقتصادها الصاعد.²

اتجاه الصين خلال السنوات الأخيرة إلى الحصول على العديد من امتيازات استغلال الموانئ

البحرية على المحيطين الهادئ والهندي. صحيح أن الاتفاقات المنظمة لهذه الامتيازات تُقصرها على

¹ - طيب جميلة، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، ع.05، جامعة خميس مليانة، 2019، ص.394.

² - عبد المالك خطاب و ابراهيم مشعالي، "المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م.10، ع.03، 2019، ص.746.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

الاستخدام الاقتصادي، بما في ذلك ميناء جوادر الباكستاني، كما أنّ التوازنات الاستراتيجية المعقدة في منطقة جنوب شرقي آسيا تمثل ضابطاً مهماً لطبيعة لهذه الامتيازات (على سبيل المثال، أدت العلاقات التاريخية بين الهند وسريلانكا إلى تمسُّك الأخيرة بتضمين الاتفاق المنظم للامتياز الصيني في ميناء "هامباننتوتا" نصاً صريحاً يحظر على الصين استخدام الميناء في أغراض عسكرية، وأنّ أمن الميناء يكون مسؤولية القوات البحرية السريلانكية). لكن رغم كل ذلك، فإنّ العديد من التحليلات لا تستبعد لجوء الصين إلى استخدام هذه الموانئ في أغراض عسكرية في حالة الضرورة، وفي حالة تعرُّضها لتهديدات محددة.

بمعنى آخر، فإنّه بالإضافة إلى المزايا الاقتصادية المهمة التي تمثلها الامتيازات الصينية في هذه الموانئ، ودورها في توسيع حجم قطاع "الاقتصاد الأزرق" ومساهمته في الاقتصاد الصيني، لكن هذه الامتيازات تمثل في التحليل الأخير منافذ مهمة للصين على المحيط الهادئ وبحر الصين وعلى المحيط الهندي، وبُعداً من أبعاد القوة البحرية الصينية بمعناها الشامل.¹

المطلب الثاني: الشراكة الإقليمية (الصين-اليابان-الهند-إندونيسيا)

عملت الصين لتوسيع نفوذها في العقود الماضية من خلال أشكال مختلفة من المشاركة الاقتصادية الاستباقية مع دول جنوب شرق آسيا، إلى جانب القروض التي منحها الصين إلى هذه الدول عرضت الصين 03 مليارات يوان (440 مليون دولار أمريكي) للتعاون البحري، 50 مليون يوان (7,35 مليون دولار أمريكي) للتعاون في مجال الوقاية من الكوارث، 200 مليون يوان (29,4 مليون دولار أمريكي) للصندوق التعاون الإقليمي في آسيا، 03 مليار دولار للصندوق التعاون الاستثماري الصيني فيآسيان، قرض بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي لتطوير البنية التحتية لشراكة آسيان والصين، استثمرت الصين أكثر من 250 مليار دولار أمريكي في مشاريع موجهة لمبادرة الحزام والطريق، كما قدم

¹ - محمد فايز فرحات، "الاندو-باسيفيك بوصفه مسرحاً جديداً للسياسات الدولية وتأثيره في منطقة الخليج العربي"، مركز الامارات للسياسات، جوان 2020.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

بنك الصين 50 مليار دولار لشركات صناعة الإسمنت في الصين لبناء ستة مصانع الإسمنت في إندونيسيا، فيتنام، لاوس.¹

المطلب الثالث: الشراكة الدولية لإقليم آسيا-الباسيفيك في ظل التحديات الراهنة (covid19)

في سيناريو الوباء الحالي، تقدم الصين المساعدات لمواجهة فيروس كورونا إلى دول جنوب شرق آسيا، غير أنها تواصل في الوقت ذاته تنفيذ أجندتها العدوانية في بحر الصين الجنوبي. ويشمل ذلك إنشاء أحياء إدارية في جزر باراسيل وسبراتلي واستخدام أدوات الدبلوماسية القسرية ضد دول جنوب شرق آسيا التي تتنازع معها على ملكية هذه الجزر ومنها ماليزيا. ويبدو أن هذه التحركات قد تم التخطيط لها حتى قبل تفشي فيروس كورونا.

وواقع الأمر أن الصين تحولت بثبات نحو نهج أكثر حضوراً واستعراضاً للقوة في بحر الصين الجنوبي بعد وصول الرئيس شي جين بينج إلى السلطة في 2012، والذي أكد حينها على الضرورة الملحة لحماية سيادة وحقوق الصين البحرية. وفي الفترة التي سبقت تفشي فيروس كورونا وفي خضم التدهور المتصاعد في العلاقات الصينية الأمريكية، نفذت الصين عدداً من حُماة الدبلوماسية القسرية؛ في البداية ضد فيتنام بسبب النزاع على منطقة فانجاراد بنك والتي تقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة لهذه الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا، وبعدها ضد إندونيسيا على المياه في جزر ناتونا. وما يفاقم من الوضع القائم أنه مع سعي الدول الواقعة في جنوب شرق آسيا لاحتواء الوباء والآثار الاقتصادية الناجمة عنه، يبدو تمويل الميزانيات الدفاعية في المستقبل من المسائل التي يلفها الغموض. وتجدر الإشارة إلى أنه باستثناءات قليلة، ومنها سنغافورة وفيتنام، فإن دول رابطة آسيان قلّصت بصفة عامة الموارد المخصصة للأغراض العسكرية مقارنة ببرامج الرعاية الاجتماعية والاقتصادية. ويبدو أن الوباء سيزيد من هذا التوجه في الإنفاق الحكومي مع تخصيص السلطات الإقليمية لموارد

¹ - Xue Gong, *The Belt & Road Initiative And China's Influence In Southeast Asia* (Rajaratnam School Of International Studies, Nanyang Technological University, (november 2018), p.6.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

أكثر لتقديم التحفيز المالي لتخفيف حدة الآثار الاقتصادية ودعم التعافي الاقتصادي بعد انتهاء الوباء، حتى لو كان ذلك على حساب تحمل عجز أكبر في الميزانيات.

المبحث الثالث: سيناريوهات البيئة الأمنية المستقبلية في الإقليم

طبقاً لما تم ذكرها أعلاه، يمكن التطرق إلى خمسة سيناريوهات محتملة للبيئة الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة، وتتمثل تلك السيناريوهات في:¹

السيناريو الأول: الإبقاء على الوضع الراهن:

تتميز البيئة الأمنية للإقليم حسب هذا السيناريو بأنها ستكون محكومة أو مقيدة، مع استمرار المنافسة السياسية والاقتصادية جنباً إلى جنب مع التعاون داخل إقليم آسيا-الباسيفيك. وداخل هذه البيئة ستظل الأهداف القومية والمذاهب العسكرية في كل من الولايات المتحدة والصين وعلى طول الإقليم تسعى لتحقيق التنمية الداخلية والإقليمية، ولن تنحون نحو المواجهات المباشرة، كما ستزداد درجة التعاون والتنسيق بين الدول في إدارة ومواجهة التهديدات التي تحيق بالإقليم.

في نفس الوقت، ستظل هناك شكوك أساسية حول نوايا كل من الصين والولايات المتحدة النهائية تجاه بعضهما البعض على المدى البعيد، وقد ينتج ذلك استمرار الجهود من جانب كل منهما، بالإضافة إلى دول الإقليم من أجل تقوية قدرات التوازن العسكري المضاد وخيارات التحوُّط، ومن ثم ستستمر معدلات الإنفاق الدفاعي في الارتفاع بجانب القدرات العسكرية. ونتيجة لذلك، ورغم أن التعاون سيظل السمة الأساسية داخل الإقليم طبقاً لهذا السيناريو، فإنه من المحتمل أن تشهد البيئة الأمنية أنماطاً مختلفة من المنافسة العسكرية.

¹ - Michael D. Swaine, Nicholas Eberstadt and others, *Conflict and Cooperation in the Asia-Pacific Region: A Strategic Net Assessment*, Op Cit, p286.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

السيناريو الثاني: الحرب الباردة داخل إقليم آسيا-الباسيفيك:

تتميز البيئة الأمنية طبقاً لهذا السيناريو بتعميق حدة الاستقطاب الإقليمي والعسكرة الناتجة عن تدهور المنافسة الاستراتيجية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة في آسيا. فعلى المستوى السياسي، ستبرز "منافسات صفرية" حول النفوذ على شبه الجزيرة الكورية، وستكثف الولايات المتحدة من جهودها لتقوية تحالفاتها ومنع تايوان من التكامل مع الصين، وستزايد المنافسة بين الصين والولايات المتحدة للحصول على الولاءات السياسية للدول الصغرى في الإقليم، وستحاول الولايات المتحدة جذب الهند لتحالف استراتيجي مضاد للصين، وستزداد الأفعال العدوانية الصينية تجاه تايوان وحول النزاعات الحدودية البحرية، والمنافسة بين كل منهما لفرض السيطرة على الإقليم.

السيناريو الثالث: السلام يسود الإقليم:

في هذا السيناريو، ستعتمد كل من الولايات المتحدة والصين إلى زيادة التعاون فيما بينهما وكذلك دول الإقليم والعمل على تقليل حدة التوتر، كما ستشهد تلك البيئة انخفاضاً ملحوظاً ومستداماً في عدد وخطورة الأحداث التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار داخل الإقليم مثل الأزمات السياسية العسكرية، والتغيرات في الأحلاف، والتوترات حول ممارسات التجارة والاستثمار، والنزاعات التي قد تنشأ عن إدارة المشكلات الأمنية الإقليمية والدولية.

في هذا الإطار، ستسعى معظم الدول إلى التركيز على تحقيق معدلات عالية من الاستقرار الداخلي وتعزيز التنمية الاقتصادية وحل النزاعات بالطرق السلمية والتعاون والتنسيق في مواجهة التهديدات. ورغم أن الاختلافات أو النزاعات الجوهرية ستظل قائمة، لكنها لن تؤدي إلى "حلول صفرية" في النهاية.

السيناريو الرابع: نشوب الحروب الآسيوية الساخنة:

في هذه الحالة ستظهر بعض النزاعات العَرَضية، ولكن متكررة إلى حد ما في المناطق الساخنة داخل الإقليم، وذلك على خلفية الحرب الباردة التي تم الإشارة إليها في السيناريو الأول. ومن المرجح أن

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

تحدث تلك الحروب نتيجة للنزاع حول تايوان، والحدود البحرية في بحري الصين الجنوبي والشرقي، وحرية الملاحة على الساحل الصيني، أو حول شبه الجزيرة الكورية.

في هذا السيناريو، ستسعى كل من الصين والولايات المتحدة إلى تدعيم فكرة الحروب الموجهة وبذل مزيد من الجهود التنافسية المكثفة من أجل توسيع النفوذ داخل الإقليم عن طريق الأدوات العسكرية والسياسية والاقتصادية. كما ستزداد بقوة معدلات الإنفاق الدفاعي بين جميع الدول الكبرى، وكذلك الجهود لتقوية وبناء التحالفات العسكرية والأشكال الأخرى للسلوك التنافسي مع الدول الصغرى، أي أن تلك البيئة ستشهد اعتماداً متزايداً على الأدوات العسكرية لتحقيق المصالح، والعمل على الحد من مواطن الضعف وتأكيد المصداقية.

السيناريو الخامس: التحديات المشتركة لدول الإقليم:

تتسم بيئة هذا السيناريو بتزايد درجات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعيداً عن التنافس بين الولايات المتحدة والصين، بما سيدفع القادة السياسيين للتركيز على حل المشكلات المشتركة العاجلة بشكل مستدام مثل مشكلات التغير المناخي، والتلوث، وانتشار الأوبئة، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، والإرهاب، في حين ستتناقص الحاجة أو الفرصة للدخول في منافسات أو توترات أمنية داخل الإقليم، ومن ثم ستزداد الرغبة في التعاون بين الدول. كذلك ستخفض مستويات الإنفاق الدفاعي في مقابل التركيز على تنمية الموارد للتعاطي مع التحديات الداخلية والإقليمية والدولية. وبرغم أن الاعتبارات الأمنية ستظل قائمة، إلا أنها لن تستحوذ على الاهتمام الأكبر في الحسابات السياسية للقادة أو العامة.

استنتاجات الفصل الثالث:

إن الصين تعد إحدى الدول الكبرى إقليميا وعالميا وتمتلك من مقومات القوة ما يجعلها قادرة علي فرض وجهة نظرها في شؤون إقليم آسيا-الباسيفيك بشكل خاص وشؤون العالم بشكل عام.

تسعى الصين إلى حسن الجوار وتحث لطمأننة هذه الدول من صعودها الاقتصادي وأنها ليست تهديدا لهم ولا تهديد العالم، وإنما تساعد في حفظ الأمن والاستقرار الإقليمي في هذه المنطقة.

تشير مبادرة الحزام والطريق، التي اقترحتها الرئيس شي للمرة الأولى، في عام 2013، إلى الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وطريق الحرير البحري للقرن الـ 21، وتهدف إلى بناء شبكة للتجارة والبنية التحتية، تربط آسيا وأوروبا وإفريقيا، وما حولها.

الخاتمة

الخاتمة

يلعب الأمن والاستقرار دورا مهما في حياة المجتمعات حيث يخضع لعدد من الاستراتيجيات والنظريات خاصة كما انه يوجد اختلاف في مفهوم الأمن ومعاييرها في فترة ما قبل الحرب الباردة وبعدها.

تعتبر الصين وبنظامها السياسي من القوى العظمى في العالم حيث ساهم موقعها الجغرافي ضمن اقليم آسيا-الهاسفيك في لعب دور سياسي واستراتيجي كبير على المستوى الاقليمي والدولي كما أن موقعها يحدث العديد من التهديدات الأمنية سواء من دول جوارها أو حتى من الدول العظمى الأخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية مما جعل الصين تتبنى عديد الاستراتيجيات والتوجهات لضمان مصالحها منها ما هو أمني وعسكري ومنها ما هو اقتصادي وتجاري وسياسي، هذا على حسب خصوصيات كل دولة وكيفية تعاملها معها لكي تقلل من التحديات التي تواجهها منها.

تنطلق الصين في بناء دورها العالمي من خلال قاعدة اقليمية متينة تسعى الصين ومنذ قيامالدولة الصينية الرسمية عام 1949 الى ممارسة دور فاعل ومهم وحيوي بوصفه هدفا اعلى للدولة الصينية فقد سعت الصين في بدايتها الى العمل على بناء الداخل الصيني والافادة من كافة عناصر القوة التي تمتلكها ، فانطلقت من استراتيجية تعمل على بناء الذات وتدعيمها واستطاعت الصين من خلال ذلك ان تحل الكثير من المشكلات الداخلية وتنتقل بالواقع الصيني من واقع متخلف يعاني الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الى دولة ذات اقتصاد متقدم وبمدة زمنية هي الاقصر عالميا بين مختلف التجارب المماثلة فقد استطاعت الصين وبصورة جاذبة للنظر النهوض بحال البلد الى الافضل بقدرات ذاتية لاسيما في المراحل الاولى من نهوضها . وبعد ان استطاعت الصين تحقيق ذلك ، اتجهت الى تدعيم ركائز الوجود وتقوية النفوذ

الصيني، وكانت الركيزة الأساسية التي استندت إليها الصين لتحقيق ذلك هو بناء استراتيجية إقليمية متينة قائمة على تحقيق دعم إقليمي واسع يساند النمو والتطور الصيني ويؤيده،

سعت الصين إلى كسب ود الأطراف الإقليمية خصوصاً أنها توجد في إقليم بالغ الأهمية وذي موقع استراتيجي مهم جداً غني بالثروات المادية والبشرية والتي جعلت أغلب الأطراف الدولية الفاعلة توجه الاهتمام صوبه ، لذا انطلقت الاستراتيجية الصينية من هذا الإقليم الحيوي بوصفه قاعدة أساسية لتحقيق الدور والفاعلية الصينية المنشودة. نظراً لإدراك الصين أهمية الإقليم الآسيوي والفواعل الصاعدة منه خصوصاً بعد أن انتقل مركز الثقل العالمي من الغرب إلى الشرق وتحديداً إلى الإقليم الآسيوي، سعت الصين إلى تثبيت وجودها الفعال فيه وتقوية نفوذها وتأثيرها لتكون عنصر فعالاً في أغلب القضايا الدولية الشائكة وعنصرًا داعماً لأغلب الدول الآسيوية وبالشكل الذي يجعل هذه الدول تنظر إلى الصين بوصفها الدولة الآسيوية الأهم والأكثر فاعلية بحيث تكون العنصر الأساسي في كافة المعادلات الإقليمية وبما يؤسس لها مكانة عالمية رصينة حالياً يمكن لها أن تتصاعد مستقبلاً بما يؤشر أنّ الصين حققت القاعدة الصلبة لانطلاق استراتيجيتها العليا لمديات عالمية فاعلة تجعل منها قوة مؤهلة لأن تكون قطبا في نظام دولي متعدد الاقطاب، خصوصاً وأنّ الصين تمتلك مقومات القوة التي تؤهلها للعب مثل هكذا دور على الساحة الدولية.

سعت الصين لتوظيف كافة المدخلات الممكنة لتحقيق هذا الهدف ومنها الاستفادة من النطاق الإقليمي الخاص بها بوصفه اقليم ذات أهمية استراتيجية بالغة خصوصاً وأنّ الصين في القرن الحادي والعشرين هي دولة كبرى هامة وفاعل دولي أساسي في كافة القضايا الدولية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، وانطلاقاً من المؤشرات الخاصة بنمو القدرات الصينية وفي كافة المجالات وانطلاقاً من أنها تلعب اليوم دوراً فعالاً على الساحة فإن الصين تسعى إلى زيادة نفوذها العالمي وبالشكل الذي يجعل منها قوة مؤثرة ذات مكانة عالمية مميزة وبدعم إقليمي واسع.

تسعى الصين دائماً لتوضيح فكرة أنها تشارك في مكافحة الإرهاب سواء عالمياً أو في منطقة آسيا-الباسيفيك وأن هدفها هو حماية المصلحة الدولية المشتركة، وحماية الصينيين في الخارج، وحماية إنجازات التعاون بين الصين والدول الأخرى. كما تسعى الصين لتعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع دول الإقليم، وتؤكد على أنّ هدف مبادرة الحزام والطريق العالمية هو تحقيق الأهداف التنموية المشتركة بين الصين والدول الأخرى وتحقيق التعاون العملي والنمو المستمر.

ليس هدف الصين الشعبية التصدي للقوى الخارجية أو الحد من نفوذ الدول الأخرى أو حتى إسقاط الدول الأخرى، الأمر الذي يشير إلى أن الصين تسعى لأن تصبح قوة عظمى، وذلك بالسيطرة على محيطها الإقليمي ثم التمدد عالمياً من خلال المشاريع الاقتصادية دون منافسة مباشرة أمام الولايات المتحدة.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

1 - القرآن الكريم، سورة قريش، الآية (30)، (04).

ثانياً: المراجع العربية

أ - الكتب

1 - السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1997.

2 - الطاهر آدم، وآخرون، أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي، دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية، دراسة حالة الصين والهند ودول آسيا الوسطى، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط.1، 2014.

3 - الرمضاني مازن إسماعيل، السياسة الخارجية: دراسة نظرية (بغداد: مطبعة دار الحكمة، ط.02، 1997).

4 - النعيمي نوري، السياسة الخارجية (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.01، 2011).

5 - أركان محمود أحمد الخاتوني، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا-الباسيفيك، ط.1، الأردن، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019.

6 - أبو عامر علاء، الوظيفة الدبلوماسية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001.

7 - ابن المنظور، لسان العرب (تحقيق: عبد الله علي الكبير، القاهرة: دار المعارف، 1986)

8 - بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر: أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005).

9 - بوكشوب مروي، السياسة والاستراتيجية في الحربين العلميتين الأولى والثانية (بيروت: دار الجيل، ط.1، 1988)

- 10 زهينكو كونغ، إنشاء البحرية الصينية:التحديات وإدارة الاستجابات، تحرير حليم نصر، ط.1، الصين:الدار العربية ناشرون، 2017.
- 11 حقي توفيق سعد، مبادئ العلاقات الدولية، ط.3، عمان:دار وائل للنشر، 2006.
- 12 طاهر محسن، وآخرون، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.1، 2007).
- 13 لبيتل ريتشارد، توازن القوى في العلاقات الدولية:الاستعارات والاساطير والنماذج(تر:هاني تابري، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)
- 14 ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، ط. 01، 1985).
- 15 عارف أحمد سمير، السياسة الدولية والاستراتيجية (العلاقات بين التقدم التكنولوجي والتفكير الاستراتيجي الأمريكي، مصر: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2010).
- 16 -عبيد الله مصباح زايد، السياسة الخارجية(طرابلس:دار التالة، ط.02، 1999)
- 17 غرينر وبرت، 33إستراتيجية للحرب (تر: سامر أبو هوش. أبوظبي: دار العبيكانودار كلمة للنشر والتوزيع، ط.1، 2009)
- ب. الأطروحات والمكرات:
- 1 - بن شعشوع فتيحة، الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية استراتيجية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2018-2019).

- 2 - بلحربي عومار، دور الصين في جنوب شرق اسيا بعد الحرب الباردة (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2018).
- 3 - جعوادي كاتية، عزوق سليمة، الاستراتيجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات متوسطة، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2016-2017).
- 4 - حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة(مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011).
- 5 - طويل نسيم، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق اسيا : دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة(أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2010).
- 6 - عبد الجبار الربيعي ياسين عامر، وقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي-القيود والفرص(مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2018).

ج- المجلات والمقالات:

- 1 - التميمي ناصر، "صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع.461، 2017.
- 2 - أحمد فريجة، لدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، دفاتر السياسة والقانون، ع.14، جامعة بسكرة، 2016.
- 3 - أمين صادق، بلغيشة محمد، "التكامل الإقليمي العابر للقارات في ظل الإقليم المفتوح نموذجا لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC"، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ع. 09، جويلية 2021.

- 4 - بالمرجيلين، كليفتون مورجان، "نظرية السياسة الخارجية"، تر:عبد السلام علي النوير، الرياض: النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، 2011.
- 5 - دليو فضيل، كلاع عاكف، "الاستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها"، مجلة الباحث الاجتماعي، ع.13، 2017.
- 6 - حميشي محمد، "العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ع.80، 2017.
- 7 - خطاب عبد المالك، إبراهيم مشعالي، "المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م.10، ع.03، 2019.
- 8 - حمياز سمير، "التعاون الروسي - الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية: منظمة شنغهاي نموذجاً"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م.09، ع.02، 2020.
- 9 - طيب جميلة، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، ع.05، جامعة خميس مليانة، 2015.
- 10 ليمان سوي، كوه كولين، "التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: الدروس المستفادة في حقبة ما بعد الكوفيد لدول الخليج"، أكاديمية الامارات الدبلوماسية، 2020.
- 11 لمويد جونسن، "تفسير السياسة الخارجية"، تر:محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989.
- 12 مخلوفي لمياء، "استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا"، مجلة مدارات سياسية، (ديسمبر 2017).
- 13 مصباح عامر، "الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية"، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

- 14 مؤيد يونس، أدوار القوى لأسىوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأكاديميون-للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 15 محمد أحمد جبير نهلة، "طريق الحرير، استراتيجية القوة الناعمة"، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ع.171، 2017.
- 16 نوري النعيمي أحمد، "السياسة الخارجية"، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2009.
- 17 نجم الأنباري توفيق، "التنظيم الدولي الاسلامي المعاصر وانتهاكات حقوق الأقليات المسلمة في الدول غير الاسلامية الروهينغا-دراسة حالة"، المجلة السياسية الدولية، جامعة بغداد.
- 18 سيد محمود علي غنيم، "استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، م.21، ع.04، جامعة بور سعيد، 2020.
- 19 عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر (القاهرة: مجموعة النيل الغربية للنشر، 2003).
- 20 علو أحمد، "الصين وطريق الحرير الجديد حزام واحد وطريق واحد"، مجلة الجيش اللبناني، ع.370، أبريل 2016.
- 21 عبد المحسن سعدون محمد، "مفهوم الإرهاب وتجريمه في التشريعات الجنائية الوطنية والدولية"، المعهد التقني/النجف، ع.07، (2007).
- 22 علي الرشدان عبد الفتاح، "تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، م.36، ع.03، 2019.
- 23 علي صلاح، "مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟"، مجلة اتجاهات الأحداث، 2018.

24 فرانكل جوزيف، العلاقات الدولية، ط.2، تر:غازي عبد الرحمان العتيبي ، جدة:مطبوعات تهامة، 1984.

25 قسومسليم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018.

26 شحرور عزت، "الصين ونزاعات المحيط الهادئ الأسباب والمآلات"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

27 شحرور عزت، "مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2017.

28 خضير الكبيسي عامر، "مدخل لدراسة الاستراتيجية"، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010.

د. الملتقيات والتقارير:

1 - أشرف نسمة، "مصر وطريق الحرير الجديد". تقرير جمعية رجال الأعمال المصريين، 2015.

2 - مجلس حقوق الانسان، الصين، التقرير الوطني المقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 1/5، ص.06 جنيف 2-13 فيفري 2009.

هـ. المحاضرات:

-مولاي بومجوط، محاضرات موجهة لطلبة السنة اولى ماستر دراسات أمنية واستراتيجية ، جامعة أبوبكر بلقايد.

و. المواقع الالكترونية:

- 01 - أسماعيل كافيا ابراهيم، الاستراتيجية العسكرية المعاصرة والمذاهب العسكرية العالمية السائدة، نقلا عن الرابط التالي: www.alalamy.hooxs.com
- 02 - دندن عبد القادر، " مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي "، مجلة قضايا أسيوية ،المركز الديمقراطي العربي ، ع.01، جويلية 2019، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/z73h0>
- 03 - حسن أبو طالب، "تحالف "أوكوس". خطوة أخرى لمحاصرة الصين"، الشرق الأوسط، 21 سبتمبر 2021، متاح على الرابط <https://bit.ly/3Fwml1c>
- 04 - مردان باهر، "علاقة الصين مع المنظمات الإقليمية"، الصين 2015، نقلا عن الرابط التالي: <https://www.academia.ed> تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 أكتوبر 2021
- 05 - محسن أمينة، أحمد الزيات عمر، "السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا " 1991-2015"، المركز الديمقراطي العربي ، تم نشره في: 19 أوت 2016، تم الإطلاع بتاريخ: 22 سبتمبر 2021، متاح على الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=35916>
- 06 - ناظم الجاسور أثير، "السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات"، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/7Jkjf>
- 07 - سيف الدين محمد، تحالفات أمنية لتطويق جزيرة العالم"، الميادين نت ، 29 أبريل 2021، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/YFarM>
- 08 - سعيغان سمير، الصين، "مشروع الحزام والطريق ودور العرب"، نقلا عن الرابط التالي: <http://www.alaraby.co.uk/opinion/>

09 عبد الحفيظ علاء، "الأمن القومي: المفهوم والأبعاد"، دراسات سياسية، المعهد المصري

للدراستات، 11 مارس 2020، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/qTOfo>

10 عبد الحفيظ علاء، عبد الجواد محمد، العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية "دراسة

لتأثير أزمة 11 سبتمبر 2001 على الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية (رسالة

دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009)، متاح على الرابط التالي:

<https://2u.pw/r4Lz7>

11 فايز فرحات محمد، "الاندو-باسيفيك بوصفه مسرحا جديدا للسياسات الدولية وتأثيره

في منطقة الخليج العربي"، مركز الامارات للسياسات، جوان 2020. متاح على الرابط

التالي: <https://2u.pw/TOn3u>

12 قاسم أسامة، جيوش بناء أساس العسكرية العقيدة، متاح على الرابط التالي:

www.egypthunt.net/showthread.php.12/4/2011

13 راشد باسم، "تقييم استراتيجي: الصراع والتعاون في إقليم آسيا والمحيط الهادي"،

المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تم نشره في: 16 جوان 2015، تم الإطلاع بتاريخ:

22 سبتمبر 2021، متاح على الرابط: <https://2u.pw/8si4l>

ثانيا: المراجع الاجنبية:

01/ Books:

1- Buzan Barry, **People, States and Fear: The National Security Problem in**

International Relations(London: Wheatsheaf Books, 1983).

2- Buzan Barry, **People, States and Fear: The National Security Problem in**

International Relations(London: Wheatsheaf Books, 1983),

02/ Articles

- 01- battistella Darios, "théories des relations internationals" , 2eme édition , paris: **les pressessciencespo**, 2006 .
- 02- D. Swaine Michael, Nicholas Eberstadt and others , **Conflict and Cooperation in the Asia-Pacific Region: A Strategic Net Assessment** (Washington, Carnegie Endowment for International Peace, April 2015) .
- 03- Gong Xue, "**The Belt & Road Initiative And China's Influence In Southeast Asia**", Rajaratnam School Of International Studies, Nanyang Technological University, (november 2018).
- 04- HsienLoong Lee, **the Endangered Asian Century: America, China, and the Perils of Confrontation**, Foreign Affairs, July/August 2020, Vol. 99, Issue 4.
- 05- Kissinger Henry, **Nuclear Weapons and Foreign Policy** (London: Wild Field and Nicholson, 1969)
- 06- Livingstone Danial, The spratly Islands: A Regional perspective, **journal of the Washington**, Institute of china studies: fall 2006, Vol.01, N°.02.
- 07- McNamara, **The Essence of Security** (New York: Harper Press, 1966).
- 08- Roche Jean Jacques, "Théories des relations international", **5eme édition Paris**, Montchrestien, 2004.
- 09- Trager Frank and Kronenberg Philip (eds.), "National Security and American Society" (Kansas: **Kansas University Press**, 1973).

10-Wolfers Arnold, "Discord and collaboration, Essays on International Politics" (Baltimore: **John Hopkins University Press**, 1962).

11-Yiwei Wang," The Belt And The Road Initiative ".(china: new world press.2016).

03/ Site web:

1- "Confluence of the Two Seas", Speech by H. E. Mr. Shinzo Abe, Prime Minister of Japan at the Parliament of the Republic of India, New Delhi, August 22, 2007.

Available at: <https://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/pmv0708/speech-2.html>

2- David Scott, "The Indo-Pacific in US Strategy: Responding to Power Shifts", Rising Powers Quarterly, vol. 3, no. 2, Aug. 2018. Available at: <https://2u.pw/ZRUyz>

3- Earth rights. **The Burma-China Pipelines**, in Situation Briefer , No. 1 , 2011, available at:<https://2u.pw/ZOSZm>

4- Frank Frost, "ASEAN's regional cooperation and multilateral relations: recent developments and Australia's interests", published in:(9 October 2008), consultationdate: 08/06/2021, available in: <https://2u.pw/ELIO9>

5- KEYNOTE ADDRESS OF SHRI NARENDRA MODI, PRIME MINISTER OF INDIA, AT THE 17th ASIA SECURITY SUMMIT: THE IISS SHANGRI-LA DIALOGUE, 01 JUNE 2018. Available at: <https://2u.pw/7r7mj>

6- National Development and Reform Commission (NDRC) and the State Oceanic Administration, "Vision for Maritime Cooperation under the Belt and Road Initiative", 20 June 2017. Available at:<https://2u.pw/OTX3P>

- 7- National Development and Reform commission, Ministry of Foreign Affairs, and Ministry of Commerce of the People's Republic of China, **"Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road"**, China, 28 March 2015. Available at: <https://2u.pw/02Rmu>
- 8- Sanjay Pulipaka and Paras Ratna, "The Indo-Pacific and Non-Traditional Security Issues", in: **Indo-Pacific Report 2019: Indo-Pacific Partnership. Realising the Benefits of Economic and Maritime Cooperation** (New Delhi: National Maritime Foundation, 2019).
- 9- The State Council Information Office of the People's Republic of China, "China's BeiDou Navigation Satellite System", Beijing, June 2016. Available at: <http://en.beidou.gov.cn/SYSTEMS/WhitePaper/201806/P020180608507822432019.pdf>
- 10- V.S. Rao ,N.T. Yaduraju and others, **Weed Science in the Asian-Pacific Region** (India: Indian Society of Weed Science),2015, available at: <https://2u.pw/Y9vKq>
- 11- Wei Hongxia, **"The Evolution of the "Indo-Pacific", Concept:** http://www.xinhuanet.com/globe/2017-2/02/c_136788048.html

ملخص:

تعتبر منطقة آسيا-الباسيفيك مجالاً حيويًا لصراع عدد من القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة وروسيا والصين وحتى اليابان وأستراليا وفرنسا وبريطانيا ودول آسيان، نظرا لحيوية موقع المنطقة الرابطة بين كتل قارية متمثلة في القارة الآسيوية والأمريكتين وأوقيانوسيا، وتدرك الصين هذه الأهمية ولذلك تصنفها ضمن مجال مصالحها الاستراتيجية الحيوية، وأهم مجالات المصالح الصينية هناك تتمثل في بحري الصين الشرقي والجنوبي، إذ لا إمكانية لرسم معالم آسيا-الباسيفيك بدون حسم النزاعات في هذين البحرين، ففي كل بحر منهما تمتلك الصين مصالح استراتيجية واقتصادية كبيرة، وهي فاعل أساسي في لعبة التموضع الاستراتيجي هناك.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمنية، الأمن، جمهورية الصين الشعبية، إقليم آسيا-الباسيفيك، الآندو-باسيفيك، طريق الحرير الجديد.

Abstract:

The Asia Pacific area is a vital scope of struggle between some great powers like, The U.S.A, Russia, China even Japan, Australia, Great Britain, France and Tha ASEAN countries, this area connect between three continental blocks like Asia, The North and the South America and The Oceania, China realise this importance ; this is why China classified the area inside the sphere of their vital strategic interests, especially in the South China sea and the East China sea .

Keywords: security strategy, security, the People's Republic of China, the Asia-Pacific region, the Indo-Pacific, the New Silk Road.

المقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والاستراتيجية

المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية والمفاهيم الأمنية المشابهة

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية

المطلب الثاني: أنواع الاستراتيجيات

المطلب الثالث: الاستراتيجية والسياسة الخارجية

المبحث الثاني: مفهوم الأمن

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي والأمن الإقليمي

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأمن

المطلب الثالث: البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة

المبحث الثالث: مفهوم الآندو-باسيفيك

المطلب الأول: ظهور المفهوم وتطوره

المطلب الثاني: صعود الآندو-باسيفيك على حساب آسيا-الباسيفيك

المطلب الثالث: الملامح العامة للسياسات الإقليمية والدولية في منطقة الآندو-باسيفيك

استنتاجات الفصل الأول

الفصل الثاني: الاهتمام الصيني بإقليم آسيا-الباسيفيك

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للصين

المطلب الأول: جيوبوليتيك جمهورية الصين الشعبية

المطلب الثاني: النظام السياسي الصيني وقدرات البناء الاستراتيجي

المبحث الثاني: جيواستراتيجية إقليم آسيا-الباسيفيك

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لإقليم آسيا-الباسيفيك

المطلب الثاني: البيئة الأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك

المبحث الثالث: مقومات الدور الصيني في إقليم آسيا-الباسيفيك

المطلب الأول: مقومات الصعود الصيني في آسيا-الباسيفيك.

المطلب الثاني: الدور الصيني في إقليم آسيا-الباسيفيك

المبحث الرابع: التوجهات الأمنية الصينية في منطقة آسيا-الباسيفيك

المطلب الأول: علاقة الصين بالمنظمات الإقليمية في آسيا

المطلب الثاني: المصالح الصينية في منطقة آسيا-الباسيفيك

المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها الصين في منطقة آسيا-الباسيفيك

استنتاجات الفصل الثاني

الفصل الثالث: الاستراتيجية الصينية في إقليم آسيا-الباسيفيك

المبحث الأول: المبادرة الاستراتيجية الأمنية الصينية الجديدة

المطلب الأول: استراتيجية طريق الحرير

المطلب الثاني: تحول استراتيجية طريق الحرير نحو القوة الناعمة

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الصينية اتجاه دول الجوار

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية الصينية في قضية تايوان

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية الصينية في قضية بورما

المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمنية الصينية في قضية إندونيسيا

المبحث الثالث: الاتجاهات المستقبلية للدور الصيني في ترتيبات الأمن لإقليم آسيا-الباسيفيك

المطلب الأول: انفراد الصين في قيادة إقليم آسيا-الباسيفيك

المطلب الثاني: الشراكة الإقليمية (الصين-اليابان-الهند -إندونيسيا)

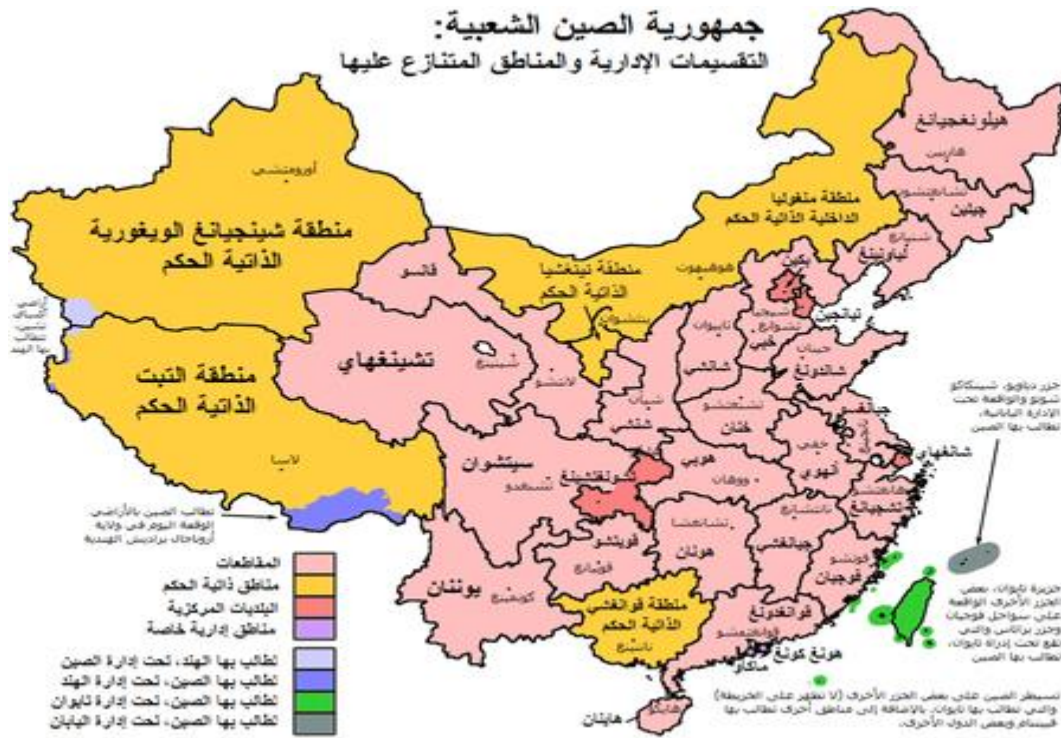
المطلب الثالث: الشراكة الدولية لإقليم آسيا-الباسيفيك في ظل التحديات الراهنة (Covid-19)

المبحث الرابع: سيناريوهات البيئة الأمنية المستقبلية في إقليم آسيا-الباسيفيك.

استنتاجات الفصل الثالث

الخاتمة

الملاحق



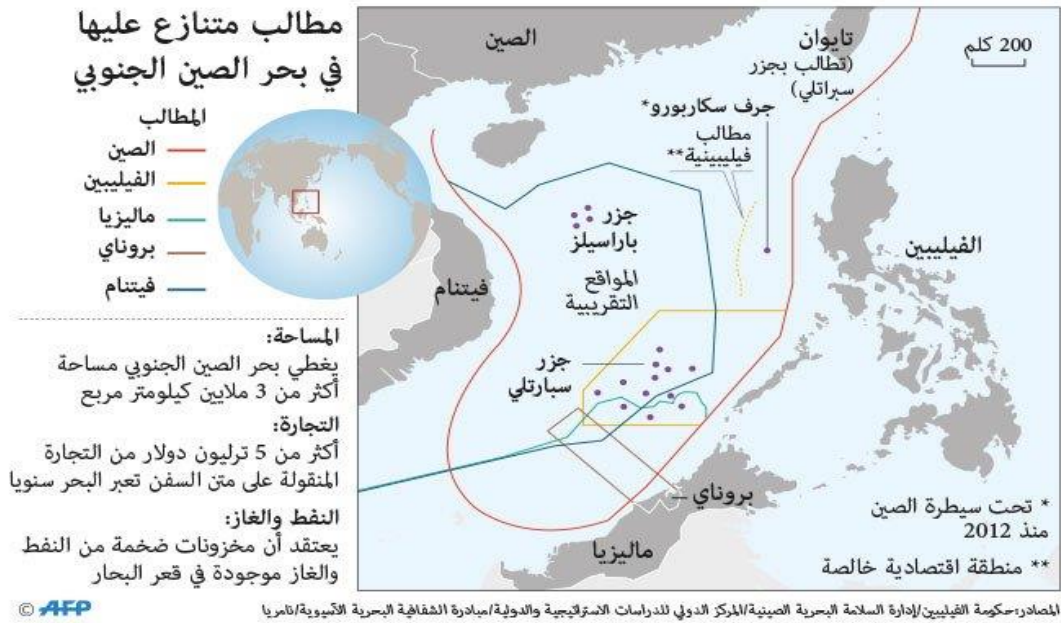
الخريطة رقم 01: خريطة جمهورية الصين الشعبية



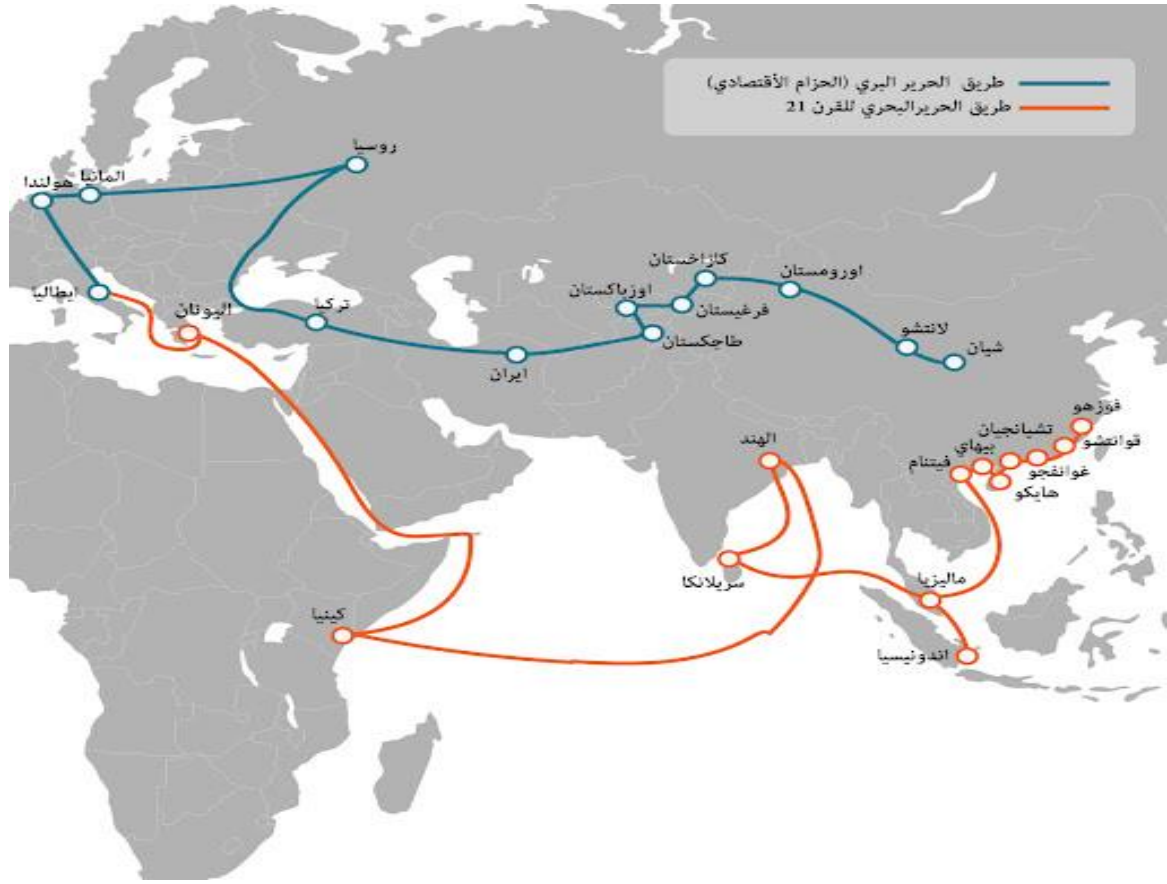
خريطة رقم 02: جيواستراتيجية اقليم آسيا-الباسيفيك



خريطة رقم 03: منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا-الباسيفيك "أبيك"



خريطة رقم 04: موقع جزر سبراتلي



خريطة رقم 05: خريطة تين "طريق الحرير الجديد".